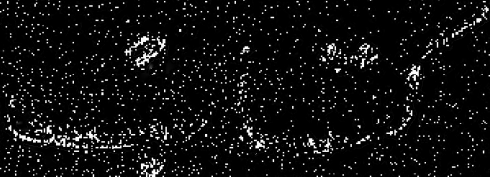




بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين



الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

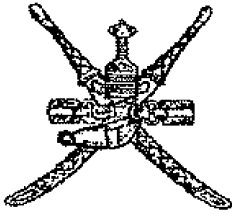
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين











سَلْطَنَةُ عُومَانِ  
وَزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِيِّ وَالثَّقَافَةِ

كِتَابُ  
النُّورِ الْوَقَّادِ  
عَلَى عِلْمِ الرِّشَادِ  
تَأْلِيفُ

السَّيِّحُ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ سَالِمِ بْنِ  
زَاهِرِ بْنِ بَدْوِيِّ بْنِ جَمْعٍ بْنِ أَحْمَدَ  
بْنَ جَمْعٍ الرَّقِيشِيِّ

١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م



## ترجمة المؤلف

بقلم الأستاذ/خلفان بن محمد الغنسي

أسمه ونسبه ومكانة عشيرته

هو شيخنا العلامة محمد بن سالم بن زاهر بن بدوي بن جمعه بن أحمد بن جمعه الرقيشي نسبة الى رقيش القبيلة الازكوية المشتهرة بالعلم والعمل والاقدام وتنتمي حسب الشائع والمعروف الى كنده التي يتصل نسبها بالحارث بن مره بن اد بن زيد بن كهلان القحطاني اليمنى ولا يدرى بوجه التحديد الزمن الذي انفصلت فيه عن القبيلة الأم ولا متى كانت هجرتها وهل كان رقيش اسما لجدهم الاول او لقباً وافادنى ممن لهم الاطلاع من الازكويين انه وجد صكاً قديماً يتضمن فصلاً شرعياً في خصام وقع بين اهالي فلج الملكى من ازكى واهالي فلج الأبرق من بلدة سدي من قرى ازكى والفصل كان أحسد شهوده عالم أو زعيم رقيشي وتاريخ الفصل عام سبعمائة هجرى وعلى أية حال فان الحقيقة الماثلة والتي يتعرف عليها المتتبع لوقائع التاريخ هي بلا شك عراقسة هذه القبيلة وقدمها وأنها وجدت بازكى منذ زمن بعيد يؤكد هذا ما روياه أنفا وما قرأناه وسمعناه عن ظهور شخصيات برزت في هذه القبيلة وفي ازكى بالذات تعددت قتراتها أسهمت هذه الشخصيات بدور وطني ديني وعلمي واجتماعياً وبذلك علماء هذه القبيلة من جهد في العلم استحقوا لقب شيوخ المذهب ولأن كان لهذا اللقب مدلوله ومعناه فهو ولا ريب أن أولئك المشايخ الملقبين به قد وصلوا الى مرتبة سامية من العلم والعمل والفضل اهلتهم الى الزعامة الدينية وكما تحلى بهذا اللقب احيائهم فقد لازم موتاهم أيضاً فكانت لهم مقابر خاصة عليها سمات وعلامات تعرف بها وهذه المقابر لا تزال باقية تعرف بين الاهالي « بقبور شيوخ المذهب » وبديهي ان هذه السمات والألقاب جاءت من الاهالي تقديرًا لهؤلاء القطا حسل وتوقيراً لشانهم وتخليداً لذكراهم ولأن كان لبعض المسميات نصيب من اسمائها ودليل على صحة ماثرها فان فى اسم المحلة التي سكنتها هذه الأسرة الحميدة « الشمس » لأكثر من معنى وأقوى دليل

## مولده ونشأته

ولد شيخنا الرقيشي في عام ١٣٠٢ هـ بازكى ونشأ في بيئة الشرف من أسرة أمارة وسؤدد فقد كان والده الشيخ سالم بن زاهر أحد الزعماء القيايين الذين تدور عليهم سياسة بلدهم ازكى ولما يبلغ شيخنا الرقيشي السادسة من عمره حتى أدخل المدرسة لتعليم مبادئ القراءة والكتابة والقرآن الكريم ولما تمض سنة واحدة حتى أجاد قراءة القرآن وحفظ شيئا منه ثم واصل تعليمه لأجادة الخط ومبادئ العربية ومعرفة الواجبات والمعتقدات الدينية فأخذ نصيبا لا بأس به ولكن في العقد الثاني من عمره نجده يتوقف عن الدراسة تماما ولعل ظروف المنطقة القبلية في ذلك الوقت ومستلزمات الحياة المعيشية الى جانب الوقوف مع والده مؤازرا ومعينا أهم العوامل المانعة له عن مواصلة التعليم والتي فرضت نفسها فرضا فيما يبدو حيث نراه وهو في مطلع عقده الثالث يقسوم بأعمال حرفية هي « الصياغة » وقد أجاد وانقن هذه الحرفة وكانت بدورها سببا لرقيه وصعوبه وظهوره اذ تجددت في هذه الفترة في نفسه فكرة طلب العلم والسعى اليه من جديد وبما لديه من مبادئ أولية ومؤهلات عالية في الحفظ والفهم والادراك والعزيمة استطاع أن يجمع بين التعلم والعمل الحرفي في آن واحد فقد جعل من مكان مهنته مدرسة حافلة بأنواع الكتب العلمية التي يحتاج اليها للمطالعة معتمدا على فهمه وادراكه وقوة عزمته موزعا وقته بين القراءة والحفظ وبين عمله في مهنته وكان في حالة استعصاء فهم بعض المسائل عليه يرجع في حلها الى المشايخ من ذوى العلم الموجودين بازكى ومن بينهم الشيخ على بن ناصر الريامي وقد حالفه التوفيق في هذه المصالة فنجح فيها وخصوصا في الناحية العلمية وهنا شاء الله أن تتوفر له أسباب النجاح بعودة الشيخ العلامة عبد الله بن محمد ابي زيد الريامي الى بلده ازكى بعد ما تروى علما ومعرفة من الفيض الوفير الامام المجدد نور الدين السالمي فقام شيخنا أبو زيد فجمع حوله نخبة من ابناء ازكى وفي طليعتهم شيخنا صاحب الترجمة فتولى التدريس والتقني بمسجد الحسوارى بمحلة النزار فصار المسجد معهدا من معاهد العلم حافلا بالعديد من الطلبة وقد تخرج كثير من الطلبة على يد شيخنا ابي زيد وفي مقدمتهم شيخنا المترجم له .



### « اشياخه »

الشيخ علي بن ناصر الازكوي وعنه أخذ مبادئ اللغة العربية ومبادئ التوحيد وأصول الدين والواجبات .

الشيخ العلامة أبو زيد عبد الله بن محمد الريامي الذي يعود اليه الفضل بعد الله في الأخذ بيده وعنه أخذ جل معارفه وعلومه فهو ذروة اشياخه .

الشيخ العلامة عامر بن خميس المالكي الذي خلف شيخه نور الدين السالمي بعد وفاته فكان مرجعا للعلوم والفتوى وعنه أخذ علوم السماء وما يتعلق بها من أحكام .

الشيخ الفقيه الزاهد سليمان بن محمد الكندي النزوي الذي أخذ عنه علوم الفقه والحديث وما يتعلق بها هؤلاء اشياخه على سبيل البيان لا الحصر فقد كان يقترف من البحر الزاخر العلامة الكبير الامام محمد بن عبد الله الخليلى كما جالس كثير من العلماء فاستفاد منهم .

### حـصـيـاتـه

كان شيخنا المترجم له مضرب المثل في قوة الشكيمة والعزيمة والبأس مع العلم والعمل به فقد قمع عدة حركات تخريبية وتولى عدة أعمال وعين واليا في ولايات مهمة كئذل وعبري وازكي ثم أقام بنزوى قاضيا ومساندا وسندا ومرجعا للعلم حتى توفي مرضيا عنه عام ١٣٨٧ هـ عن عمر يناهز ٨٥ عاما رحمه الله وله مؤلفات واجوبة واشعار عديدة واستفاد منه عدة طلاب من بينهم ولداه الشيخان القاضي علي بن محمد والفقيه الورع ابراهيم بن محمد .

تغمده الله برحمته وجزاه عن الاسلام خيرا .



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى فرض الجهاد ليظهر به من الأرض الفساد وسعث نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم بالسيف فشدخ به ياقوخ أهل الكفر والعناد وجاهد فى أعلاء كلمة الله أى جهاد وبذل نفسه فى مرضاة الله ولم يأل جهدا ولا اجتهدا وتبعه خلفاؤه الراشدون قد وخوا الأرض وفتحوا الفتوحات الى أقصى البلاد صلى الله عليه وعليهم وعلى التابعين لهم باحسان الى يوم المعاد ٠٠ اما بعد ٠٠ فهذه منظومة الشيخ العلامة سعيد بن حمد الراشدى رضى الله عنه وأرضاه استكمل فيها أبواب الجهاد ومعانيه اجمالا وتفصيلا ولم أجد لها شرحا يبين معانيها فدعتنى نفسى الى أن أجعل عليها شرحا لا طويلا مملا ولا مختصرا مخلا فيسره الله على كثرة تزامم الأشغال بأمور أهل الزمان فجاء والله الحمد على حسب المراد وسميته بالنور الوقاد ٠٠ أرجو بذلك فضلا من الله ورضوانا فى يوم المعاد وأن يتقبله منى ويجعله لى من أفضل الزاد صلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين ٠

## بسم الله الرحمن الرحيم

( حمدا لمن بـسيوف الحق قد قـصـدا  
رقاب من حاد عن نهج الهدى وغلا )  
قوله حمدا هو مصدر مؤكد للفعل أى حمدت حمدا أو أحمد حمدا والحمد هو الثناء والمدح وهل الحمد والمدح اخوان أو بينهما عموم وخصوص فالحمد أى الوصف بالجميل ثابت لله وكل من صفاته جميل وعلق الحمد بالوصف وقوله لمن اللام هل هى للاستحقاق أو الاختصاص أو للملك والاولى هنا ان تكون للاستحقاق أو للاختصاص ومن صفة لموصوف وهو الله الواجب الوجود لذاته وقوله بـسيوف الباء للالصاق أو المصاحبة ولم نقل للاستعانة تنزيها لله لانه الغنى لا يستعين بمخلوقاته والسيوف هى الآلة المعدة للحرب المعلومة عند الناس وهل المراد هنا هى السيوف حقيقة أو البراهين والآيات القاطعة لجـدال من حاد الله ورسوله شبهها بالسيوف القاطعة لرقاب من عاند الحق وعاداه فهو من أعلا طرق التشبيه كقولك زيد اسد وان قلنا المراد هنا هى السيوف المعروفة فيكون الكلام من باب قوله تعالى « وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى » قوله الحق هنا هو نقيض الباطل قوله قصدا أى قطع والقصل هو القطع والالف للاطلاق قوله رقاب هل المراد بها حقيقة وهى العضو الموجود فى الانسان الذى

هو محل الذبح من الحيوان فان قلنا ان السيوف هي الآلة المعهودة فالرقاب حقيقة وان قلنا انها الحجج القاطعة فالرقاب مجاز ٠٠ قوله من موصولة بمعنى الذي وقوله حاد أى مال والنهج هي الطريق الواضح قوله الهسى هو ضد الضلال وفى القرآن الهدى له وجهان بيان وتوفيق فالبيان كقول الله تعالى « واما ثمود فهديناهم » وقوله « وهديناه النجدين » والثانى هو التوفيق لرضا الله تعالى والمراد هنا الاول قوله وغلا أى جاوز الحد والمراد مجاوزة حدود الشرع وفى البيت براعة استهلال وهو ان يذكر المقصود فى أول بيت الى سبعة أبيات ٠

( ثم الصلاة لمن بالسيف مبعثه والآل والصحب من فاقوا سطا وعلا )  
ثم للعطف والمهلة والترتيب والصلاة لغة هي الدعاء والرحمة والاستغفار وحسن الثناء من الله على رسوله صلى الله على رسوله صلى الله عليه وسلم وشرعا عبادة مشتملة على قراءة وركوع وسجود قوله لمن اللام للاستحقاق والاختصاص ومن موصولة بمعنى الذى قوله لمن بالسيف الباء للاستعانة والسيف معلوم ٠٠ وقوله مبعثه أى مثاره والبعث الرسالة وبعثه أرسله وأثاره ٠٠ وقوله والآل كل من تبعه على سنته الى يوم القيامة لان آل محمد صلى الله عليه وسلم كل تقي نقي ولأنه لا يختص بأهل بيته هنا قوله الصحب جمع صاحب وهم صحابة النبي صلى الله عليه وسلم وهل يعم كل مسلم فى زمانه ولو لم يشاهد النبي صلى الله عليه وسلم أو يختص بمن صحبه وشاهده قوله من موصولة بمعنى الذين وقوله فاقوا الفوق ضد التحست وفلان فاق أصحابه علاهم بالشرف وقوله سطا اسم للسطوة وسطا عليه مال أو قهر بالبطش وهو نقيض الجبن قوله علا قال فى القاموس علو الشيء مثلثة وعلاوته بالضم وعاليته أرفعه وانتصاب سطا وعلا على التمييز ٠

( البايعين لمولاهم نفوسهم بجنة الخلد لا زالت لهم نزلا )  
قوله البايعين لمولاهم البيع لغة اخراج الشيء من مالكه بعوض باعه يبيعه يبيعا ومبيعا فى القاموس والقياس مباحا اذا باعه واذا اشتراه ومولى الشيء مالكه ويطلق على المملوك تقول هذا مولى فلان أى مملوكه قوله نفوسهم النفس لغة الروح والدم والجسد وهو المراد هنا قوله بجنة الباء للعوض كبعته بدرهم والجنة هي البستان المشتملة على أشجار وأنهار الخلد المكث والقيام بالمكان قسوله لا زالت لهم نزلا أى ما فارقتها ولا فارقتهم وقوله نزلا النزل بضمين المنزل المهيا للضيف أن ينزل فيه والالف للاطلاق ٠

( منى عليهم سلام الله ما تليت  
 قوله منى اى من الناظم رحمه الله على النبى صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه  
 وما ظرفية زمانية قوله اى الجهاد جمع آية من القرآن والجهاد الشاق على النفس ومنه  
 سمى قتال الأعداء جهادا ولغة استفراغ الوسع قوله وما بدر ما ظرفية زمانية والبدر  
 اسم للقمر بعد ثلاثة أيام الى يوم سبعة وعشرين قوله كملا أى كمل نوره وكماله فى  
 ثلاثة أيام ومن الثالثة عشر والرابعة عشر والخامسة عشر وتسمى ليالى البيض .

#### مقدمة فى حسد البغى وثمرته :

- |                                     |                                   |
|-------------------------------------|-----------------------------------|
| ( وهل ترى باغيا ألا وقد خُذلا )     | ( وبعد فالبغى صراع لصاحبه         |
| ( بعض على غير منهاج الهدى فعلا )    | ( وهو استتالة بعض المسلمين على    |
| ( القتل والاخذ للمال الذى حظلا )    | ( ومنه تصدر أفعال القبائح مثل     |
| ( دى حمية اهل الكفر فاحتفلا )       | ( والانتصار لغير الحق والغضب المر |
| ( الحق مع رده والكفر والخيلا )      | ( ومنه يصدر من فعل القلوب عناد    |
| ( داة الرلي الاذى التخويف قد حصلا ) | ( ومن لوازمه نصر العدو معسا       |
| ( دعائم الكفر فيه بثس ما فعلا )     | ( وهذه ان حواها فاعل كملت         |

حد الناظم البغى انه استتالة المسلمين على بعض بغير الحق  
 ولو قيل البغى الاستتالة من العقلاء على طريقة الحق لكان أعم وعد ثمراته  
 يقوله ومنه تصدر أفعال القبائح مثل القتل وأخذ المال والانتصار لغير الحق  
 والغضب لغير الله والحمية لاهل الكفر وعناد الحق ورده ونصر عدو المسلمين  
 ومصاداتهم وإذا هم وتخويقهم وفى المقام مسائل .

المسئلة الأولى : فى البغى قال فى القاموس بغى يبغى بغيا عدا وظلم وعدل عن  
 الحق واستتال وكذب وفى مشيه اختال .

المسئلة الثانية : فى القبائح القبح بالضم ضد الحسن فى الهيات والأفعال  
 اما فى الهيات فهى المرادة هنا وهى ضد ما حسن شرعا لأن الأفعال الواجبة والمحرمة  
 والمندوبة والمكروهة لا ينظر فيها الى تقبيح العقل لشيء منها كالصدق الضار ولا الى  
 تحسينه وانما ينظر فيها الى تقبيح الشارع لها لاجابة اللوم والعقاب لفاعلها

وتحسينه لشيء لجعل الثواب لفاعلها والمدح له وفي أجوبة الشيخ السالمي رحمه الله الباغي هو الذي تعدى حدود الله كان ذلك بمنع الحق أو بظلم الغير أو بالاصرار على الباطل من مكابرة وعنادا يقال بغى عليه اذا بغى وظلم وعدا عن الحق واستطال وقال الفراء في قوله تعالى والاثم والبغى بغير الحق ان البغى الاستطالة على الناس بغير الحق وقال الازهري معناه الكبر وقيل هو الظلم والفساد وقال الازهري معناه الفساد وفلان يبغى على الناس اذا ظلمهم واذاهم وقال الجوهري كل مجاوزة وأفراط على المقدار الذي هو حد الشيء بغى ومن هنا ينشأ الاسم للباغي قال الباغي المتصف بالبغي ويثبت عليه البغي شرعا بأمور منها ان يخرج عن طاعة الامام العادل بعد وجوب طاعته عليه لخروج طلحة والزبير على علي ومنها أن ييسطل الامام الحدود ويتسلط على الرعية ويفعل فيهم بهوى نفسه فيستتيبونه فيصر على ذلك فيصير بعد الامامة جبسارا عنيدا فيكون بذلك باغيا على المسلمين يجوز لكل أحد قتله ليريح الناس من ظلمه وفساده قال فان أمكن الاجتماع عليه فهو أولى .

ومنها أن يقصد الرجل رجلا ليقته أو ليضربه أو ليؤذيه أو لينذه بغير الحق أو لينتهك حريمه أو حريم أهله فينهاه فلم ينته فان له في هذه المواضع ان يدافعه بما أمكن وان أفضى الى قتله فلا بأس عليه بل يجب عليه في بعض الصور أن يقتله ومنها أن يقصد ماله ليأخذه فانه باغيا اذا نزع أو أراد نزع أو حال بينه وبينه أو قصده لينتفع به من غير ضرورة أو ليفسده ولو بتنفيذ دابته أو طرد رقيقه فانه يحل دفاعه بذلك كله وقتله ان لم يرتدع وكذلك اذا رآه بغى على الناس أو علمه أو اقر معه فانه يجوز لكل أحد ان يرد البغي ويجب على كل قادر على ذلك وهذا معني قولهم لا يصح لذي الحق يقول للغير لا تدافعه أو اتركه أو لا تمنعه لان قوله بذلك مناقض لامره تعالى بقتال الفئة الباغية وقال الشيخ صالح بن علي ان البغي الظلم والعلو على العباد والاستطالة والمحاددة بغير الحق ولو قيل المكابرة للشرع والمخالفة له والمحاددة على الباطل لكان حسنا والباغي المبساح دمه شرعا هو من عمل البغي وأصر عليه وكابر وحاد ولا يرتدع الا بقتله .

المسئلة الثالثة : في القتل هو ازهاق الروح من الجسد وهو اما واجب كقتل المشرك والباغي والمؤذيات طبعاً كالحية والعقرب وغيرهما واما حرام كقتل المؤمن عمدا عدوانا وكقتل صيد الحرم وقتل المعاهد ولو مشركا واما مباح كقتل الحيوانات

من البهائم لاكل لحمها ومراد النساظم هنا القتل المحرم من المكلفين وهو العمد  
العدواني .

المسئلة الرابعة : الاخذ هو التناول للشيء وهو اما حرام كأخذ الأموال غصباً  
من غير حلها أو واجب كأخذها من حلها بالكسب الحلال أو لتنجية نفسه أو صاحبه  
أو دابته أو أخذها لتنجيتها لصاحبها من مهلكها أو متلفها أو غاصبها وأما مندوب  
كأخذها من المباحات كالمعادن والاشجار والقفار وما يتعارف به الناس فيما بينهم  
ومراد النظام هنا الأخذ المحرم لقوله تعالى « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » ولقول  
النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرء مسلم الا بطيبة نفسه وقد بينه بقوله  
الذى حظلا اى منع من تصرف غير مالكه فيه .

المسئلة الخامسة : فى الانتصار والانتصار هو اخذ الحق من الظالم شرعا لقوله  
ولن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل وله شروط محل بسطها كتب الفقه  
مفصلة واما الانتصار لغير الحق فهو ظلم محض بل هو من أقبح الظلم لقول العلماء  
أظلم الناس من باع دينه بدينه غيره وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم أنصر أخاك  
ظالما أو مظلوما فمعناه ان كان ظالما فرده عن ظلمه لأن رده عن ظلمه هو النصرة له .

المسئلة السادسة : فى الغضب والغضب هو غليان دم القلب فيظهر اثره على  
الجسد وايضا هو حركة النفس مبدأها ارادة الانتقام قال النبي عليه الصلاة والسلام  
من كظم غيظا وهو يقدر على انفاذه ملأ الله قلبه أمنا وإيمانا . وروى عن الحسن  
البصري انه قال ويحك ابن آدم اذا غضبت وثبت واذا وثبت يوشك ان تشب فتقع فى النار  
وروى ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال عظني يا رسول الله . فقال له :  
لا تغضب ولك الجنة فقال زدني فقال استغفر الله بعد صلاة المغرب سبعين مرة يغفر  
الله لك ذنوب سبعين عاما . فقال : زدني . فقال : لا تسأل الناس يحبك الله وأعلم  
ان الغضب يكون واجبا وهو عند انتهاك حرمة الله ويكون حراما وهو الغضب  
فى مخالفة الشرع وهو المهلك .

المسئلة السابعة : فى الحمية وهى ميل الطلب الى انتصار المبطّل لقوله الحمية  
هى العصبية فى الباطل قال تعالى الحمية حمية الجاهلية . وقال ينبغى للمرء اذا

أصابته الحمية وهو يجرى فانه يرجع يمشى وإذا أصابته ماشيا فانه يقف وإذا أصابته واقفا فانه يقعد فإذا أصابته قاعدا فانه يركب حتى يزول عنه ذلك قوله الكفر ينقسم الى قسمين الاول ان الكفر لغة التغطية وشرعا ينقسم الى كفر شرك ونفاق فالكفر الشركي هو القادح في ذات الله وصفاته أو تكذيب أحد من رسله أو شيء من كتبه وضابطه مساواة الخالق بالخلق بالخلق في الذات والصفات والافعال والله سبحانه وتعالى لا يماثله شيء في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ولا في شيء من كمالاته التي لا تحصى ولا تستقصى وبانه لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير وبانه لم يزل عالما بما كان وما يكون وما هو كائن أن لو كان كيف يكون وانه لا تبدو له البدوات في شيء ما وانه محيي كل حي ومميت كل ميت وانه منشئ الدنيا والآخرة ومالك الدنيا والآخرة وبانه منجز لوعده ووعيده وبانه لا معقب لحكمه ولا مبدل لكلماته وبانه لا اله الا هو وبان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وبان ما جاء به من عند ربه فهو حق وبانه بلغ كل ما أمره الله بتبليغه ومن الكفر الشرك الجحود لشيء من الكتب والرسول والبعث والحساب والعقاب لاحتماله بذلك الانكار في نقض ابطال اتصافه تعالى بالكمالات وانكار الرسل يستلزم اتصافه تعالى بكونه غير مرسل وانكار الكتب يستلزم اتصافه تعالى بانه غير منزل لها وانكار البعث يستلزم اتصافه تعالى بكونه غير باعث وانكار الحساب يستلزم اتصافه بكونه غير محاسب والقسم الثاني من الكفر هو كفر النعمة وهو أيضا ينقسم الى قسمين نفاق بعد عن الحق بالتأويل الفاسد ونفاق وعسدم الوفاء بالدين كارتكاب المحرمات شرعا وترك المفترضات وله تفاصيل تطلب من محلها .

المسئلة التاسعة : فيما يصدر من الحمية والغضب قوله تصدر رافعا القلوب وهو عناد الحق ورده والكفر والخيلا أصل هذه الاشياء هو الكبر وثمرته تظهر على الجوارح فينتج منه عناد الحق وهو مخالفته ورده ومفارقته ومعارضته وهو من الكبائر اذا ظهر والكفر من الكلام فيه قريبا فراجع الخيلاء أيضا من ثمرة الكبر تظهر على الجوارح في المشي واللباس والكلام وقد حرمه الله تعالى بقوله «ان الله لا يحب كل مختال فخور» ويقول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي دجاجة لما تتبخر بين الصفيين هذه مشية ييغضها الله الا في هذا الموضع ولنرجع الى المقصود لما نحن بصدده والا فالكلام يطول ومن أراد فليطلبه من محله .

#### الباب الأول في صنوف البغاسة .

( اما البغاسة صنوف منهم فئة جاءت تقاتل أخرى في البيوت بلا )



- ( حق وتخرجهم جهرا وتسلبهم قهرا وتستأصل الاموال والنسبلا )  
 ( كذا اذا قصدوهم فى طريقهم ومنهم معتد قد قطع السنبلا )  
 ( ومنهم سالب للمال منتهب جهرا يدين بتحريم الذى اكلا )  
 ( ومنهم أخذ للمال مختلس ومنهم سارق بالسر قد خسلا )

الكلام أولا فيما تقتضيه معاني الكلام فى هذه الابيات الخمسة لانه جعل لاحكامها بابا مستقلا فنتكلم هنالك ان شاء الله بما يسره الله من الاحكام عليها قوله اما فهى هنا للتفصيل وهو غالب احوالها كقوله تعالى اما الغلام واما السفينة وقد تبدل همزتها ياء وهى لغة فصحاء وقد تكون شرطية قوله البغاة جمع ياغي وتقدم الكلام عليه بانه الاستطالة على الغير بغير الحق قوله صنوف الصنف بالكسر النوع جمعه اصناف وصنوف قولهم منهم من لبيان الجنس أو للتبعية والضمير راجع الى البغاة قوله فئة الفئة الطائفة من الناس قوله جاءت أى أقبلت تقاتل أخرى المقاتلة مفاعلة لا تكون الا بين اثنين فصاعدا أخرى صفة لموصوف محذوف أى فئة أخرى قوله فى البيوت جمع بيت وهو شامل لبيوت المدر والصوف والمراد به هنا عموم الامكنة التى هى ملك للمبغى عليهم لا نفس البيوت فقط قوله بلا حق أى ان مجيئهم بغيا لا لطلب حق لهم ولا لغيرهم وتخرجهم أى تزعجهم منها جهرا والجهر ضد السر وانتصايه على الحال وقولهم تسلبهم قهرا أى تأخذ أموالهم قهرا والسلب أصله الأخذ اختلاسا قوله وتستأصل الأموال أى تقطعها من أصلها والنسل هم الاولاد اسم شامل للبنين والبنات قوله كذا اذا قصدوهم فى طريقهم أى اعترضوا لهم بغير حق قوله ومنهم من تبغيضية وهم اشارة الى البغاة أى من البغاة صنف قطع السبلا أى أخاف المار فيها فصارت مقطوعة والقطع لغة الابانة والازالة واما احكام قطع الطرق فسيأتى ومنهم أى البغاة سالب للمال السلب لغة تقدم معناه واما عرفا فهو أخذ السلاح والنهب أصله أخذ الغنيمة ونهبه أخذه مجاهرة والاسم الذهبة بالضم أى يستحله ديانة يعتقد استحلاله بها أو انتهاكا يدين بتحريمه فيركبه والاكل هنا يشمل الاخذ باى وجه كان من طريقه ليس المراد القضم بالفم فقط كقوله تعالى لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل قوله مختلس أى أخذ له سرا ومنهم سسارق السرقة اخذ المال خفية ولها تفصيل واحكام فى محلها قوله خسلا أى قطع وأصل الانخزال ازالة بعض من بعض أى شىء من شىء بغير شدة .

### الباب الثاني فى احكام البغاة :

- ( والحكم مختلف فيهم فأولهم قتاله واجب لا شك حين غلا )  
( والشك فى كفره حجر وتركهم اياه يقتلهم حجر كمن فعلا )

قوله الحكم بالضم هو أعم من القضاء لصداقه على حكم من حكمه الخصمان وعلى من نصبه الامام والجماعة وفى القاموس الحكم ومادته من الاحكام بكسر الهمزة وهو الاتقان للشئ ونفيه من العيب ومنه القضاء وله اركان حاكم ومحكوم عليه ومحكوم له به ومحكوم فيه قوله مختلف أى ان الحكم مختلف فى البغاة المقدم ذكرهم فأولهم أى البغض من أصنافهم فهم الفئة الباغية التى جاءت تقاتل قوما مبغيا عليهم فى مكاناتهم كقتل رجالهم وتنهب أموالهم وتسبى نسلهم مجاهرة بغير حق فهؤلاء يجب قتالهم ودفعهم عن الأنفس والأموال وجوبا حتميا وفى المقام مسائل .

المسئلة الاولى : فيما يثبت به البغي قال فى النيل يثبت البغي فى نفس أو مال أو فرج وفى كل فاحشة وان مع رجال أو نساء ويدفع قاصدها ولو عن الغير ويكون فى النفس بما يقتل به كضرب بسلاح وهو ما يكون به موت المضروب ولو عصى بها حديد وبما يتوهم به منه قتل ويثبت به جرح كضرب بعود أو حجر أو عظم وتحوه أو لا يثبت به جرح ويحصل به ألم أو لا يحصل كامسك بيد أو رجل أو ثوب أو جسد مطلقا أو ارادة امساكه أو مسه بتعدية أو بعد حجر أو ارادة نزع كلباس أو سلاح أو دابة أو سفينة أو امساك ذلك على حجر الى ان قال ويثبت فى المال بنزعه أو ارادته أو بمنع منه أو بانتفاع بقصد اليه أو لآخذه به أو افساده ولو بتنغير دابة أو طرد رقيق وحل الدفاع بذلك كله ان لم يندفع الا به .

المسئلة الثانية : فيمن يجب عليه دفع الباغي عن نفسه وماله ويضيق عليه الجهل بتركه وعدم تخطيته ويحرم عليه الشك فى قتاله يجب على كل بالغ عاقل ذكر أو أنثى أو عبد قال القطب رحمه الله وجب عليهم أن يعملوا بذلك وان يعلموا ان علمهم به واجب ولا يكفرون بالجهل حتى يشرع فى قتالهم وهلكوا ان تركوا الدفع والقتال حتى قتلهم وكفروا كفر نفاق ان تركوه حتى قتلهم سواء جهلوا حرمة دمائهم أو علموها لكن ان علموا كفروا من وجه واحد وان جهلوا كفروا من جهة الجهل أيضا الى هذه الحالة ومن الترك لانه يجب على المكلف علم حرمة دمه النفس وما دونه

من الجرح والاثار وإبطال منفعة عضو بالتوحيد الذى عنده وقيل لا يكفر حتى يأخذ حرمة ذلك أو يراد قتله وقيل كفروا مرتين كفرا بجهل وكفرا باقترافولا يكفر بتركه الى أموالهم ان لم يعتقدوا أنها حلال للبأغي . قال الشيخ الخليلي رحمه الله والدفاع عن الأنفس فرض عين يجب على الحر والعبد والذكر والأنثى والموسر والمعسر ونقل عن الشيخ الصبيحي وأبي سعيد مثله .

المسئلة الثالثة : الدفاع عن المال ينقسم الى واجب وجائز فالواجب كالسلاح الذى لا غنى عنه فى حالته تلك والثوب السائر للمعورة وقوت نفسه الذى ان تركه مات جوعا والماء الذى ان تركه هلك عطشا والداية التى ان تركها هلك لعدم قوته على المشى أو الدثار الذى ان تركه مات بردا فهذا وأتواعه من الواجب ان يدفع عنه ويجوز الفضيلة بذلك والقسم الثانى الذى عن غنى فى تلك الحالة فهذا يجوز له تركه ويجوز له القتال بالدفع عنه لقوله صلى الله عليه وسلم المقتول دون ماله شهيد والدفع عنه من أخلاق الكرام .

المسئلة الرابعة : هل الواجب الدفاع عن البلد أو عن القرية أو عن المصر كله وهل عمان كلها مصر واحد أو هى والبحرين كما ذكره ابن النظر وغيره وفى مسئلة الجهاد عن الشيخ الخليلي رحمه الله ما نصه قلت له فوجوب الدفاع عن البلد أو عن القرية أو عن المصر أهو على الترتيب أم على الإطلاق فى وقت الحاجة اليه قال هذا مما يختلف فيه قيل لزومه على الإطلاق فى وقت الحاجة اليه وقيل على الترتيب وقيل ان كان العدو قاصدا للجميع فهو على الإطلاق والا فهو على الترتيب قلت وما هذا الترتيب المذكور وما وجهه قال ان كان الخصم قاصدا لشخص بعينه وهو قادر على دفعه لم يلزم ذلك أهل البلد ولا من حضره فان لم يكف بنفسه لزم ذلك أهل بلده ولا يلزم أهل قريته وكذا ان كان الخصم متعينا لبلد فلا يلزم أهل القرية وقيل ان لم يكف أهل البلد لدفعهم فعلى أهل القرية وقيل لا يلزم أهل قرية الخروج دفاعا عن قرية أخرى وهو أكثر القول وقيل اذا لم يكف أهل القرية للدفاع فعلى من يليهم من البلدان والقسرى أولا فأولا حتى يأتى على أهل المصر كله فهذا القول أصح ولا يلزم الترتيب وان كان العدو خصما لبلد أو قرية فالقول بالترتيب أصح فى النظر قلت له فهل فى الدفاع من قول يصح فى الرأي غير هذا قال نعم قد قيل ان كان جبار فى عمان اذا أصر على ظلمه وامتنع عن الانقياد

الى الحق وحكمه فقتاله دفاع يجب على أهل مصر جميعا لانه لدفع ظلمه وفساده وازالة جورهِ وعنايه فدفع ظلمه الواقع بالخلق كدفع الخصم الخارج المخوف منه وقسوع الظلم بل أشد لأن هذا واقع وذلك مخوف أن يقع والبلية بدفع الواقع أشد وقى قول الصبحي على أن القول بهذا يشبه الاتفاق من أهل العلم فيما يشبه الاتفاق أن عمان كالبلد في حكم الجهاد لعدوها وأنا نحفظ ذلك عن عامة أهل العلم إلا من شاء الله منهم وأن جهادها دفاع كان هذا من رأى الامام راشد بن سعيد رحمه الله ومن تابعه في زمانه انتهى بلفظه وفيه ما دل أن جهاد عمان كله دفاع فأنظر كيف رتب أولا في الدفاع قال أن عمان كالبلد في الجهاد لعدوها ثم لم يكتف بذلك حتى أوضح قاعدة أخرى هي أكبر وأعم من الأولى فقال عاطفا بالنسق وأن جهادها دفاع فدل بظاهر إطلاقه على أن جهاد عمان دفاع كله فهو شامل لجميع الصور قلت له فهل في الاثر قول واضح من هذا في معناه فان قوله وأن جهادها دفاع يأتي التاويل على غير ذلك قال نعم ان وردت المزير فيه قهك من كتاب لباب الايثار مسئلة في الامام هل له جبر الرعية للجهاد من وجب عليه على وصفه في الاثر قال معى ان في ذلك اختلافا فان كان هو خارجا على عدوه من أهل الحرب والانكار أو من أهل التوحيد والاقرار فهنا محل الخلاف وان كان هو المخروج عليه فجبرهم على مصالحهم أوجب وألزم اذا كان لهم فيه الصلاح الظاهر مسئلة خامسة في الدفاع عن مال من لا جهاد عليه ببعض ماله اذا لم يكن للامام أو الجماعة من الجنود والعساكر ما يدفعون به الظالم الباغي والمعتدي وذلك كالغايب واليتيم والمساجد والأفلاج والأوقاف فهل يجوز الاخذ من هذه الوجوه لبقاء بعضها أو لا فقل لا سبيل على مال هؤلاء لانه لا جهاد عليهم ولا دفاع وقى قول آخر يجوز أن كان ذلك دفاعا عن الجميع وقد أجاز الفقهاء أن يدافع بشيء من أموال هؤلاء المذكورين لسلامة أموالهم وأنفسهم نظرا في المصالح وجواز ذلك للدفاع بالقتال عنهم والذب والحماية لأموالهم أعز للإسلام وانكا للعدو واكبت للبقاء وأرضى لله تعالى بالجواز كما نطق به الاثر وانه لصحيح في النظر قلت له ومن هذا القبيل ما عمل به الاشياخ المتأخرون من كفت الافلاج للمدافعة عن الرعية في موضع الخوف عليها وفيها الغايب واليتيم والوقف وغيره وقد أجازوه على الجميع ويرقع ذلك عن الشيخ أحمد بن مفرج قال هكذا قيل انهم عملوا بذلك في دفع الجبار بيعض المال وقاس عليه الصبحي جواز ذلك لدفعه بالقتال فكان هذا حسنا من قوله جزاه الله عن المسلمين خيرا قلت له وما جاز في هذا أن تقعد له الافلاج وتكفت فهل

يجوز على أصول الاموال فيسلم كل أحد على قدر صلب ماله قال هكذا قيل وصرح به الصبحي في كتاب منهاج العدل ان الرجل يقوم بيته ليوخذ منه قدر ما يملك اذا لم يجحف بمونته ومونة من يلزمه عوله انتهى واللفظ له قلت له اذا جاز ذلك على الاصول بقدر القيمة افلا يجوز أن يكون على قدر الغلة فيرتب في أخذه على قدر ذلك قال هكذا عندى ان كان في دفع بمال أو بحماية وقتال فكله سواء قلت له والتجارة والنقود هل يجوز ان تشارك الاصول فيكون لها حكمها قال هكذا عندى وان لم أجده عن غيرى لكننى لا أرى حكم الاموال في العدل الاسواء في ذلك فبأى معنى يلزم الاصول ما لا يلزم غيرها من غير دليل ولا حجة ترجبه قلت له فالحيوان والعروض كذلك قال هكذا يظهر لى في ذلك قلت له ولاي معنى خصت الاصول في الأثر بذلك قال لانها معظم الاموال عند أهل عمان فالتفاهم اليها اكثر ونظرهم اليها في اللزم أوفر حتى كأنهم لم يعتدوا بغيرها لقلته وكثرتها فترك الاشتغال بما لا طائل تحته أولى وانما ذكرناه لبيان الجواز قلت له فهل لما عمل به هؤلاء الاشياخ من جواز الدفاع بشيء من الاموال أصل في السنة أم كيف الوجه فيه قال الله أعلم وقد يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قد أراد ان يدفع المشركين عن المدينة المشرفة صلحا على الثلث من ثمارها فاحتج به على جواز ذلك موضع الضرورة اليه ولولا انه لم يكن جائزا لم يرد النبي صلى الله عليه وسلم ان يفعله والمدينة مصر جامع ولن نجد مصرا يخلو من أحد لا يملك امره غالبا وما كان تركه الصلح لعدم جوازه لكن لما ظهر له من شدة في اصحابه والجرأة على العدو وعدم مبالاتهم بكثرة الخصم وشدة البأس انتهى ما نقلناه من كلام الشيخ الخليلى نور الله ضريحه ٠٠

(والحد في القطع منصوص به وعلى الامام أن ينفذ الحكم الذى نزل )  
الحد الحاجز بين شيئين ومنتهى الشيء والدفع والمنع وتأديب المذنب بما يمنعه وغيره وهو المراد هنا وقوله في القطع أى في قطع الطريق وقوله منصوص به أى نص الله عليه بقوله ( انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ) اختلف المفسرون في ذلك فقال جمهور العلماء ان أوها هنا على الترتيب وقال مالك ان أوها هنا على التخيير كما وضعت له لأنه الأصل في وضعها ورفع القطب رحمه الله عن عمرو بن فتح من أجل علمائنا المغاربة في تفسير الآية من حارب أو قطع الطريق فأصاب في محاربتة الاموال ولم يقتل قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى ومن قطع

الطريق من أهل الشرك ثم قدر عليه وأصاب الأموال والأنفس فانه يصلب ولا يصلب أحد من أهل القبلة وان جاء ثانياً قبل أن يقدر عليه هدر عنه ما أصاب في محاربه ولا يهدر عن أحد من أهل القبلة ما أصابه في محاربه فان طلبه الامام فامتنع لا يقارب ولا يترك حتى يسلم لحكم الله تعالى ويقاتل على امتناعه فما أصاب في امتناعه من الأنفس وما دونها من الجراحات يهسدر عنه ولا يوخذ به لأنسه لا قصاص بينه وبين المسلمين لا تقيدونه من أنفسهم فيما أصابه منهم وكذا لا يعطونه لانه اذا نزل قوم بمنزلة من لا نعطيهم القصاص من أنفسنا فيما أصبنا منهم فكذلك لا نأخذ منهم ما أصابوا منا ولا يستقيم ان نستحل قوماً فنأخذ منهم القصاص ولا نعطيهم ذلك من أنفسنا واما النفي الذي ذكره الله فهو ان يطالبهم الامام والمسلمون باقامة ما حكم الله فيهم وعليهم من القتل والقطع والصلب فيهربون ولا يؤمنون في شيء من بلاد المسلمين وليس ذلك على معنى ما يقول من يقول ان الامام فيهم مخير ان شاء قتلهم وان شاء صلبهم وان شاء قطعهم وان شاء نفاهم ولا يحل ما يقال ان النفي هو الحبس أى كما قال أبو حنيفة لكن كما فسرہ العلماء فالنفي بما حكم الله عليهم فيه فيهربون ولا يؤمنون في شيء من بلدان المسلمين ورفع القطب رحمه الله عن الشيخ يوسف بن ابراهيم رحمه الله قال اختلف العلماء في ظاهر هذه الآية وباطنها فمن قائل انها على ظاهرها فمن وقع اسم الحراية عليه فالامام مخير فيه بجميع ما ذكر في الآية من القتل والصلب وتقطيع الأيدي والأرجل من خلاف والنفي وبعض يقول ان الآية مرتبطة بلحن الخطاب فيقول يقتلون ان قتلوا ويصلبون ان قتلوا وهم مشركون وتقطع أيديهم وأرجلهم اذا لم يقتلوا الأنفس ولكن أخذوا الأموال وقوله أو ينفوا من الأرض اختلفوا فيه على قولين قال بعضهم النفي أن يطالبوا حتى لا يأمنوا على أنفسهم في شيء من بلدان المسلمين وقال بعضهم النفي أن يسجنوا وينفوا من على وجه الأرض حتى يؤمن فسادهم أى تفسير قوله أو ينفوا أن يسجنوا وفي المقام مسائل .

المسئلة الأولى : هل الحكم على قاطع الطريق موقوف على الامام ولا يقيمه غيره كسائر الحدود أو سائر للناس جميعاً انفاذه في كل زمان ان قدروا وفرق بعضهم فقال القتل جائز لسائر الناس في الظهور والكتمان وما سواه لا يجوز الا للامام ولعل حجة المحجوزين عموم قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط وحجة المانعين قوله صلى الله عليه وسلم الحدود والفىء والجمعات للامام واما حجة المفرقين بين القتل وغيره لا علم لي فيه والله أعلم .

المسئلة الثانية : هل القاطع من أخاف الطريق وأعلن الفساد في الأرض وتلك عاداته على عموم المار أو من قصد طائفة معينة يسمى قاطعاً ويجرى عليه الحكم كالعام خلاف قال في النيسل وشرحه ولا يحكم عليه بقطع أن قطع على معين كرجل ورجلين أو ثلاثة أو أكثر أو قبيلة أو بلدة وأظهر أن مراد القطع على خصوص هؤلاء إلا أن كانت تلك القبيلة أو سكان البلدة عامة مائة رجل أو أربعين على الخلاف في العادة والله أعلم .

المسئلة الثالثة : هل الصلب على المشرك والموحد أو على المشرك فقط فالصلب قبل القتل يصلب حياً ويقتل بالطعن على الخشبة وقيل يقتل ويصلب بعد القتل وقيل يصلب ويترك حياً حتى يموت والذي يظهر أن القتل قبل الصلب لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا قتلتم فاحسنوا القتلة والله أعلم .

( وليته عند التهيب ثم يحبس أن أبي وينفى والأجزع الأسسلا )  
( فمن أخاف ولي الله كان كمن قد حارب الله أو عن دينه نصسلا )

قوله وليته عند التهيب للخروج قال في النيسل وشرحه أن أخذ في أهبة القطع يسمى قاطعاً أي مريد القطع سواء قطع قبل ذلك أو لا فإذا أخذ في هيئته خروج القطع نهاء الجماعة أو قاضيهم أو غيره والاجتماع عليه أولى عنه فإن أبى عن الخروج للقطع والمقصود زجره عن ذلك بلطف أو عنف بحسب ما يصلح فإن لم ينته حبس طويلاً حتى يرضوا أي الجماعة وكذلك أن وكل الرضى إلى القاضي أو السجان ورضاهم يتعلق بحصول اذعانه أو بمصلحة أو عذر يعذرونه فيه وفي المقام مسائل .

المسئلة الأولى : نظر العقوبات التي لم يقدرها الشارع ولم ينص عليها كتاب ولا سنة فإنها موكلة على نظر القائم بالأمر يقدرها على قدر الجاني وجرمه بشرط أن يكون عالماً لا تميله الأهواء ولا يأخذ بالحنّة وذلك موكل إلى السلطان أو من قام مقامه بأمره أو نزل منزلته كالرئيس في عشيرته إذا كانت له عليهم القدرة واليد الطولى فهو فيهم بمنزلة السلطان أو من أقام السلطان بأذنه من وال أو أجير السيد على أمواله وليس لهم إبطال العقوبات والأغضاء عن المنتهك لمحارم الله

فيؤدي ذلك الى الاخلال بالهيبة والتهاون بالأوامر والنسواهي والجرأة على فعل المنكرات واستباحة الفواحش الموبقات والله لا يرضى بذلك فالغضب والاغلاظ واجب على من غضب الله عليه فان الرحمة والسماحة لها مواضع ووضع كل شيء في موضعه من العدل \*

المسئلة الثانية في الحبس ، الحبس لغة هو المنع ومعناه السجن قال الشيخ الخليلي رحمه الله السجن حبس في مضيق فهو أخص والحبس أعم وقد يكون حتى في المسجد والظهر حبس في طميرة وهي حفيرة تحت الارض فتلك ثلاثة أنواع في الحبس وكلها موجودة في قول المسلمين والحبس بفتح الميم وسكون الحاء اسم لموضع الحبس وكسر الباء جائز وهو موضع يقصر المحبوس عن الخروج الى غيره سواء كان الموضع حصنا حرزا أم لا والأولى أن يكون الحبس في نفسه مانعا عن الخروج لكونه مسورا بالجدر الحصينة ويغلق بالأبواب الشديدة فانه أوقر في صدور من حاد الله ورسوله وهل يجسوز تركه مكشوقا للبرد والشمس أو لا في ذلك قولان والمنع عن الامام سعيد بن عبد الله بن محمد بن محبوب رحمهم الله وكذلك في قول الشيخ أبي سعيد رضى الله عنه وقيل بجوازه لانه في الأصل عقوبة وتثديد وتضييق وارهاب يزعج لمن كان من أهله فانه يصح المنع من مثله وفي النظر ما يدل على التفرقة لاختلاف جنايات المحبوسين فان كان من أهل الجنايات العظيمة كالقتل والنهب والفواحش الكبيرة كالزنا وشرب الخمر فالجواز هو الأصح لاتفاقهم على العقوبة بالأشد فكيف بالأدنى اللهم الا ان يخاف عليهم التلف أو ما أشبهه من حال لا يجوز فيه تركهم فالمنع قول واحد انتهى ما نقلنا عن الشيخ الخليلي واقول ان ذلك كله منوط بنظر الحاكم المشفق على نفسه وعلى رعيته والله أعلم \*

المسئلة الثالثة : ان لم يقدر على حبسه لمعاندته قاتلوه أى دافعوه بالرد والحيل ولو لم يقتل لانه لا يجوز التعرض لمن مضى الى البغي ولو قبل وصوله بل يجوز في الشروع ولو قبل المضي وان قطع أى أراد القطع وخرج فيه ولم يجد اكلا ولا فحشا ولا قتلا اتبع حتى يقدر عليه فيحبس حتى ينتهي أى يذعن الى تركه وينكلوه ويؤدبوه أو يعزروه فان قاتلهم في اتباعه اياهم قتلوه ونفوه من الارض أى يدومون في طلبه والبحث عنه والارسال الى من نزل عنده أو في حريمه حتى لا يجد مأمنا في ارض المسلمين \*



المسئلة الرابعة : فى قوله فمن أخاف ولي الله كان كمن قد حارب الله الخوف هو ثمرة العداوة والمخيف لأولياء الله قد جاء بأمر شنيع فى الدين لأن من الواجبات الشرعية بعد التوحيد الولاية لأولياء الله والبراءة والعداوة لأعداء الله وهى فورية مضيقه لا يسع جهلها باجماع الأمة وهى ولاية الجملة وبراءة الجملة واما ولاية الأشخاص وبراءة الأشخاص فهى باتفاق أصحابنا لا خلاف بينهم فيها وقياس ولاية الأشخاص وبراءة الأشخاص على ولاية وبراءة الجملة جلي العلة المعقولة المرجبة للولاية للأولياء فى الجملة هى طاعة الله ورسوله والعلة الموجودة فى أعداء الله فى الجملة هى معصية الله ورسوله فرد الفرع على الأصل لموجود العلة هو القياس الجلي والولاية ضد العداوة اما الولاية فهى القسرب من المطيع ونصرتة وحبه والثناء عليه والدعاء له بالرحمة والاعانة له واما العداوة فهى البعد عن العاصي وبغضه ولعنه وشتيمة وأدلة الولاية والعداوة كثير فى الكتاب والسنة ومن أراد ذلك فليطلبها من محلها واما قوله أو عن دينه نصلا أى خرج عن دينه بأخافته لأولياء الله الذين أوجب الله لهم المحبة والنصرة فى الدنيا والآخرة فقال فى أوليائه لا خوف عليهم ولا هم يحزنون والمخيف لهم قد حارب الله لانه أتى بعكس ما أمر الله فيهم .

( وظهر الأرض ممن غار ملتبسسا بالظلم حالا ولا تصفى لمن عدلا )  
( وهكذا الحكم فيمن صار مشتهرا بالبغى لا يبتغي عن بغيه حولا )

قوله وظهر الأرض هو خطاب لمفرد يراد به العموم والطهارة لغة « ضد النجاسة ولما كانت النجاسة تنقسم الى عينية ومعنوية فالعينية ازالها بالماء أو ما يقوم مقامه من التراب والشمس والرياح والنار والزمان وتطلب أحكامها من محلها والمعنوية هى أفعال المشركين والبغاة فانها لا تزول الا بإزالة أصلها وهى الأشخاص الحادثة منها الأفعال القذرة فهذه لا يطهرها الا الدم المسفوح من تلك الأشخاص بالقتل والقهر المانع لهم من تلك الأفعال والمعنى إزالة ظلم البغاة الملتبسين به فى حال اغارتهم فى الحال ولا تسمع قول من يعتذر عن ذلك وهكذا المشتهرون بالبغى المعروفون به ولا يبتغون عن بغيهم حولا فكذلك طهر الأرض منهم وفى المقام مسائل :  
المسئلة الاولى : هل تجب الدعوة لأهل البغى من أهل القبلة أم لا قيل لا يحل قتالهم حتى يدعوا الى أحكام الله فان ردوا الدعوة حل قتالهم ويحل بياتهم والدعوة انما تكون من قائد المسلمين الى أمير البغاة لا الى أفرادهم قال الشيخ خميس رحمه

الله في منهجه عن أبي سعيد رحمه الله انه من بغى على المسلمين من بعد علمه بدعوتهم انه لا دعوة له وفيما عندي ان ما قاله الشيخ أبو سعيد هو الأصح والدليل على ذلك ان أهل مكة لما نكثوا العهد وقتلوا خزاعة حلفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجدد لهم دعوة وغزاهم لما استنصرته خزاعة فقال لا نصرت ان لم أنصركم .

**المسئلة الثانية :** في المستحل فانه لا يقاتل قبل الدعوة وتبيين الحجسة له فان رد الدعوة حل قتاله بسفك دمه ولا يحل ماله والخلف فيما أخذه المستحل من مال المسلمين فوجده صاحبه بعينه هل يجوز أخذه أو لا فقول يحل له أخذه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تولى على مال امرء مسلم وقيل لا يحل له أخذه قياسا على المشرك وفي المسئلة بسط طويل للقضب في أجوبته .

**المسئلة الرابعة :** فيمن شهر بغيه وانه يسفك الدماء وينهب الأموال ويظلم الناس بغير الحق فلا شك فيه انه اذا كان على هذا السبيل فيحصل دمه على ما شهر عنه من الظلم والبغي والفساد في الأرض بغير الحق فيقتل بغير دعوة وان أمكن الدعاء والحجة عليه فذلك أحسن وأقطع للمعذر قيل لأبي سعيد هل يقتل غيلة قال معى انه كذلك .

**المسئلة الخامسة :** قال الشيخ خميس في منهجه لا يستحل قتال قوم دخلوا البلاد حتى يكون منهم الحرب الذي لا يجوز وتقوم عليهم الحجة بذلك قلت في الاثر ما معناه اذا كان القوم غير مأمونين اذا تمكنوا من البلاد فلاهل البلد أن يمنعهم عن دخولها فان أبوا عن ذلك جاز لهم دفاعهم وقتالهم قبل تمكنهم في البلاد .

**المسئلة السادسة :** اذا خرجت خارجة على المسلمين وبدأوا بالقتال قوتلوا قبل الدعوة ولو رموا بسهم واحد فأصاب أحدا أو لم يصب أحدا من المسلمين وبدأوا بالقتال قوتلوا قتال أهل البغي حتى يرجعوا عن بغيتهم ويكون قتال من بدأ بالقتال فرضا على المسلمين وقامت الحجة للمسلمين عليهم قال الشيخ خميس والدعوة انما تكون لله ولرسوله ولحكم المسلمين لا تكون للامام فاذا كانت الدعوة لله ولرسوله ولحكم المسلمين جاز قتالهم بعد الامتناع واذا كانت الى طاعة الامام لم يجز ذلك وكانت دعوة باطل قلت وجه قول الشيخ ان اصل دعوة الامام هي دعوة لله ولرسوله ولحكم المسلمين لا يدعوهم الى طاعة نفسه فان كان محقا فطاعته واجبة يحكم الله ورسوله لقوله تعالى أطيعوا الله والرسول وأولى الأمر منكم ولقوله صلى

الله عليه وسلم اذا ولي عليكم عبد مجذع الأنف فاسمعوا له وأطيعوا وان كان مبطلا فلا طاعة له والله أعلم .

- ( وجائز هجمه وقت الصلاة أو الرقاد والأكل أو اذا كان مشغولا )  
( وواسع قتله والناصرين له والمانعين له ان كان لم يزل )  
( فأرغف السيف منهم كلهم معه ولو بغى بكضرب السوط وارتحلا )

قوله وجائز هجمه أى يهجم عليه فى أى حالة كان فيها من صلاة أو رقاد أو أكل أو شرب أو اشتغال بشئ ما وواسع قتله وقتل من ناصره أو منعه ان كان لم يرجع عن بغيه ولو كان بغيه مما يعد قليلا كضرب عصى أو حصى أو غيره مما يكون بغير حق ولا يندفع الا بقتاله وفى المقام مسائل .

المسئلة الأولى : اذا ثبت بغى الباغى بما يحكم عليه بالبغى به من أى أنواع البغى بعد الحجة عليه والدعوة له لأداء ما يلزمه جاز الهجوم عليه وقيل لا دعوة له لأن الدعوة العامة قد بلغتهم قال فى شرح النيل وان لم تبلغهم فلا يعذرون لأنهم قارفوا وأما الدعوة الخاصة التى لا بد منها فقد ألزموا أنفسهم ما يبطلها بنهب الأموال فقد حلت دماؤهم بذلك كما تحل بالتبليغ مع المخالفة .

المسئلة الثانية : اذا كان البغى بأخذ مال فان البغى عليه يدفعه الى من يأخذ الحق منه كإمام أو وال أو قاض أو جماعة هذا اذا كان المال غيبه الباغى عن البغى عليه أو خلطه بشئ لا يمتاز منه وذلك لئلا يأخذ حقه بنفسه بضرب الباغى وقتله وانما له ضربه وقتله اذا كان الباغى ينافى البغى عليه فى ماله من يده أو يجبره منه كقبض دابة من خطامها أو من عضو منها فله قتله ودفاعه فى ذلك كله .

المسئلة الثالثة : فى غير رب المال اذا ثبت معه بغى الباغى باى وجه من أنواع الاثبات فله قصده ويمنعه منه ويقاتله عليه ان أبى ويقتله ان لم يجد أخذه الا يقتله أو أدت مدافعتة الى موته ويجعل فى يده وينزعه منه حيث كان باى وجه كان بالنزع ولو لم يكن معه الباغى فاذا وصل الى المال أخذه وبعد أخذ المال لا يتعرض للمعتدي الا ان منعه منه ويرده عنه بعد أخذه وسواء ذلك أمره رب المال بدفع الباغى عن

ماله ورده أو لم يأمره لأن الله أمره بقتال الفئة الباغية والقيام بالقسط واما ان قال له لا تقاتله ولا تدافعه عنه لانه ماله فلا يتعرض له .

المسئلة الرابعة : اذا غيب المال عن صاحبه وعلم مكانه كمكان معين قال فى النيل وشرحه وجوز لرب المال ان يقصد لئله ان علم مكانه الشخص المعين كبيت مخصوص عرف انه فيه لا ان عرف انه فى الدار ولا يدري فى أى محل هو أو تلف أو لم يكن تلف بل فى موضع آخر لا يعلمه دعاه الى الحق بلا هجوم ولا قتال بل ان دعاه الى الحق بهجوم وقتال أو هجم وقاتل بلا دعاء للحق كان باغيا مثله يجوز للباغي تسليم المال لصاحبه .

المسئلة الخامسة : اذا كان المأخوذ منه المال باغيا قال القطب بان بغى على انسان فأخذ منه الانسان ببغى فهناك بغيان أولهما بغى ذى المال على هذه الصورة وبغى غيره لو بغى غيره عليه بمال أو نفس ثم بغى صاحب المال بمال أو نفس على حمية أو فتنة الا أن تاب من ذلك البغى الأول صاحب المال أو الذى بغى أولا والمصدق واحد فيجوز له الدفاع عن نفسه وماله بعد التوبة وكذا الذى بغى ثانيا لا يقاتل الا أن تاب هذا الثانى واذعن للرد فله القتال على ماله قلت فليفهم القارئ فان المسئلة دقيقة .

المسئلة السادسة : جاز لمتتبع الباغى على أخذه ماله أو مال غيره لمن هو نائب عنه أو محتسب ولتبعه أيضا على جناية فى نفس اذا كان ممن يقتل أو أخذ انسانا الهجوم عليه ولو أدى الهجوم عليه إلى تلف ما بيده أى بيد الباغى لغيره كان ذلك المال بيد الباغى ببغى أو غيره بكامانة أو وديعة أو غيرها .

المسئلة السابعة : ان أخذ المخالف المستحل لمال فاعل الكبيرة منا أو من غيرنا كالمالكية والشافعية أو غيرهم ممن يدين بتحريم مال الموحد فلنا قتاله معهم ولهم قتاله معنا وذلك كالصفرى يأخذ مال اباضى أو مالكي أو شافعى فللكل من هؤلاء قتال الصفرى على أخذ ذلك المال ورده عن بغيه وفى المسئلة خلاف قدمت ذكره وذلك لان المستحل ان جازت معاملته فيما أخذه بديانة لم يجز أخذه منه بعد تملكه له لان المستحل مقيس على المشرک المستحل واصل ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن النزول بمكة قال هل ترك لنا عقيل من دار قال القطب والصحيح جواز القتال مع المخالفين اذا كان على الحق سواء قاتلوا فساقا أو مشركين ويجوز أخذ السهم

من الغنيمة معهم وقيل لا يجوز القتال معهم اذا كانوا يتعدون الحدود وقيل لا يجوز ذلك ولو كانوا لا يتعدون الحدود وذلك الخلاف فى القتال مع الجبابرة مطلقا وتقدم تصحيح القطب بجواز قتل الجواز بشرط أن يكون القتال على نية زوال البغي من الباغي لا على نصرة الباغي وعن أبى هريرة عنه صلى الله عليه وسلم القتال واجب عليكم مع كل أمير برا كان أو فاجرا وإن هو عمل الكباير والصلاة واجبة عليكم خلف كل مسلم برا كان أو فاجرا وإن هو عمل الكباير والصلاة واجبة عليكم على كل مسلم يموت برا كان أو فاجرا وإن هو عمل الكباير .

المسئلة الثامنة : إذا فعل الباغي فى ظاهر الحكم ما يجوز له فعله فيه فخرج انه محق فليس له فى الحكم أن يفعل كما فعل به قصاصا ولكن له أرش الجناية كانت فى النفس أو ما دونها فيما يلزم فيه الضمان فى بيت المال أن كان بأمر الامام العدل أو نائبه أن كان قائد السرية عالما أو يفعل بمشورة عالم عنده والله أعلم .

المسئلة التاسعة : فى المناصر للباغي والمؤي له فانهم بغاة مثله وأشد لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله من أحدث فى الاسلام حدثا أو أوى محدثا ويجوز فيه ما يجوز فى الباغي لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الظلمة وأعوانهم ولو بمدة قلم ولقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ولأن الرضى بالمعصية معصية لقوله صلى الله عليه وسلم تكون الفتنة بالمشرك ويكون أحدكم بالمغرب وسيفه يقطر دما منها وما ذلك الا بالرضى بها فما ظنك بالمناصر والمؤي فلا تأخذك فيهم لومة لائم .

المسئلة العاشرة : فى قوله وأرعى السيف منهم أى أجعله يسيل دما منهم والزعاف هو السبق لقولهم فرس راعف أى سابق وقوله كلهم معه أى مع الباغي يعنى ساوى بينهم فى حكم القتل فما جاز من الفعل فى البسافي جاز فى الناصر والمؤدى والله أعلم وقوله ولوبك ضرب السوط فهو تمثيل من باب قوله تعالى ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما أى أن كان لا يجوز التأفيف فما ظنك بالأعظم والأكثر منه فإنه أعظم جرمة .

( وإن يكن بغيه سرا فليس لهم قتاله قبل أن يدعى إثمًا نزلًا )  
( لكن لذي المال أن يقصده أن علم المكان وليأخذ المال الذي خزلًا )

قوله ان كان البغي سرا فلا يجوز قتاله الا بعد قيام الحجة عليه ويدعى الى احكام الشرع عند حاكم عالم عادل تراضيا به أو نائب عن امام عدل أو واليه أو الجماعة من المسلمين ولا يدعى الى حاكم جابر جبار وقيل بجوازها اذا كان لا يتعدى فيه ما يجوز فى مثله وقيل ان لم يجد الا جابرا دعاه اليه ونيته أخذ الحق منه لا زيادة وان جار الجبار فعلى نفسه وهل يضمن الشاكي ما فعله الجابر فى المدعى عليه أولا قولان وجه المنع انه كاللادال على مال أخيه المسلم ووجه الجواز انه لم يأمره بالجور وانما جورره على نفسه بل أراد حقه فقط وقال الله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى وفى المقام مسائل •

المسئلة الأولى : لا يجوز أخذ الحق لاحد لنفسه من غيره ولو كان صاحب الحق ممن له أن يأخذ الحق من الناس قال فى النبل وشرحه لا يأخذ المرء حقه من غيره وهو ما يكون له على غيره من مال بتعدية أو بمعاملة أو ما عنده بامانة أو غير ذلك أو ما لزم غيره لأجله كضرب وحبس ونحوهما لنفسه أو لعبده أو لولده أو قريبه أو بأمره أو غير ذلك لا يأخذ منه ذلك بالقهر ولا يضربه ولا يحبس ولو بلا قهر ولو كان المرء الذى هو صاحب الحق اماما أو قاضيا أو حاكما أو سلطانا أو واليا ممن يلى اخراج الحقوق أو كان المنسوب فى الحقيقة لمن ولي عليه كميته ومجنونه وعبد وزوجته ومن هو خليفة عليه أو وكيل له أو مأمور له أو محتسب وان كان أخذ الحق يحبس لفعل أو قول فعله أو قاله فيه أو ان ولي عليه أو يمين يلزم له أو لمن ولي عليه لأجل مال اما يؤل الى المال أو حيث تلزم اليمين فلا يحلفه لنفسه أو بنائيه لنفسه أو لمن ولي عليه ولا يحبس ولا يضربه كذلك مطلقا اذعن أو كره ولا يأخذ ماله منه قهرا وقال فى موضع اخر فاذا كان للقاضى أو الامام أو نحوهما حق رفع من لزمه الى غيره وكذا اذا كان لمن ولي عليه ورفع القطب عن الضيا واذا كان للحاكم على رجل دين وكان مقرابه جاز للحاكم حبسه وان كان منكرا للدين لم يكن للحاكم حبسه بل يرفعه لحاكم اخر ويحكمان رجلا فهذا تفصيل بين من أقربه من عليه الحق ومن لا يقربه •

المسئلة الثانية ان استمسك الى الحاكم طفله أو عبده برجل فى تعدية فى الأنفس والأموال أو المعاملات فلا يثبت بينهما الخصومة ولا يدفعهما الى قاض غيره هكذا رفعه القطب عن الديوان وان استمسك بالقاضى رجل فليرفعا الى الامام أو قاضيه

أو حاكم المسلمين أو جماعتهم • وكذلك ان استمسك رجل الى القاضى بطفل القاضى  
أو عبده فليرفعهما الى غيره ••

المسئلة الثالثة : لصاحب المال ان يقصد المكان الذى فيه ماله المأخوذ منه ان علمه  
قليأخذه وان منعه الباغي عن قصد المكان قاتله على بغيه واما ان لم يعلم المكان أو  
اختلط المال بما يتميز منه فانه يدعوه الى حاكم المسلمين أو جماعتهم •

المسئلة الرابعة : ان قال صاحب الأخذ للمال لمتبعه لا أعلمه انه لك ولا انك  
ترده لصاحبه فلعلك تريد أخذه أو تلفه أو ضياعه فلا يقاتله عليه الا ان كان مشهورا  
بالصلاح أو قال له الأمانة انه أمين وليس كما قال تقول انتهى •

- ( وجائز قتله بالغصب قيل له لو صر فى الثوب أو فى الجيب ما قصلا )  
( الا اذا غاب عنه علم موضعه لكن الى الحق يدعوه اذا امتثلا )  
( وواجب رده للحق ان قبلا والدفع عن بغيه والقتل ان عدلا )

أى من الجائز قتل الباغي المختصب للمال ولو كان مما يصرف فى الثوب أو مخبى  
فى الجيب لان المقتول دون ماله شهيد وتقدم الخلاف فى القتال عن المال هل هو واجب  
أو جايىز ورفع عن أبى محمد ان القتال عن المال جائز وفى المقام مسائل •

المسئلة الاولى : رفع الشيخ الصبحي عن أبى سعيد ان القتال عن المال جائز  
باجماع الأمة وذلك ان المال يبذل للدين ويقام به ولا يبذل الدين للدين فان كان فى  
المال سعة ولا يضيع صاحبه اذا ترك القتال عنه فهو مخسير ان طلب الاعز للدين  
فالنفس يحب لبذلها عنه وان طلب الرخصة فله ترك القتال لان المال تقضى به النفس  
وان كان المال مما يستتر به العورة أو يموت جوعا وعطشا ان لم يقاتل عليه أو  
السلاح الذى يدفع به عن نفسه فهذا النوع من الواجب ان يقاتل عنه فان لم يقاتل عليه  
هلك لانه كالقاتل لنفسه •

المسئلة الثانية : اذا غاب عنه المال وجهل مكانه أو جنسه أو نوعه فانه يدعوه  
الى الحق ان امتثل واذعن وان لم يذعن ويمتثل فيجب رده الى الحق بالدفع لكن  
لا يدفعه المأخوذ منه المال بل يستعدى الى غيره ويجب على من استعدى عليه أو حضره  
ان يأمره بالمسير الى الحكم ان تأتى بما دون القتل كجعل حبل على يديه وعلى

رقبته ليجربه ويضرب بالعصى وان عاند وقاتل جاز قتله لانه عدل عن الحق وان مات  
فى حال دفعه فلا حرج على دافعه والله أعلم .

( وليدع للحكم مستخف ومختلس ايضا فان يمتنع فالجبر قد وصلا )  
( وقتله جائز والمانعين ————— عن خصمه ان أبى فالكل قد قتل )

قوله وليدع للحكم مستخف ومختلس المستخفي هو اللص الذى يأخذ المال خفية  
فان رآه رب المال أو غيره هرب واما ان أخذ المال خفية فان رآه أحد قاتل فذلك محارب  
يحكم عليه باحكام المحاربين قال ابن العربى فى كتابه أحكام القرآن اذا كان اللص يقوم  
بالسلاح لمن جاءه فانه محارب نحكم عليه باحكام المحاربين وهو قول حق والمختلس  
هو الذى يأخذ المال اختلاسا من حيث لا يشعر به وكلاهما بغاة لكن يدعون  
الى الاحكام الشرعية فان اذعنوا وانقادوا فليحكم عليهم بما تقتضيه قواعد الشرع  
من العقوبات وان أبوا وامتنعوا وقتلوا يجبرون على تنفيذ الحكم فيهم باى ممكن  
من احوال الجبر ويعين الحاكم من حضره من الناس عليهم وان أدى الحال الى  
قتالهم قتلوا على البغي لا على نفس الفعل . . . والله أعلم . . .

واهجم على المانع المبغى عليه اذا اريد تخليصه والقاطع السبلا

قوله واهجم على المانع المبغى عليه أى يجب تخليص المبغى عليه من مانعه  
عن الخروج عنه وذلك الهجوم اما واجب أو جائز فالواجب كالواحد يقاتل رجلين فانه  
واجب لقوله تعالى فان كان منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين والجائز قتال الثلاثة  
فصاعدا فاذا تغلب ثلاثة بغيا منهم على واحد فقتاله لهم جائز وتخليص المبغى عليه  
منهم من أفضل القربات الى الله تعالى ويجوز الهجوم عليهم فى أى حالة كانوا فى نوم  
أو أكل أو شغل أو صلاة وفى أى وقت كان من الأوقات واما قاطع السبل فيجوز  
عليه الهجوم كذلك واما أحكام القاطع فقد مر قريبا فراجعته تجده مفصلا والله أعلم .

ولينه حارس باغ ولينكل ثم ليسق ان لم يحسر كاس التحتوف مسسلا

قوله ولينه النهي ضد الأمر قوله حارس واحد حرس جمعه حرس وحرس وحراس  
وهو الذى يحرس السلطان كان جايلا أو عادلا والكلام هنا فى حارس الباغي كان  
سلطانا أو غير سلطان لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الظلمة وأعوانهم



ولو بمدة قلم وقال تعالى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان فان نهى ولم ينته فليُنكَل  
بأى أنواع النكال وان لم ينته وكان الباغي ممن يمتنع ببغيه قتل وقوله يحر أى يرجع  
عن فعله الحرس ولا شك ان حارس الباغي باغيا وانه معين للظالم على ظلمه وتشمله  
اللعنة والله أعلم .

( وهدم معقل أهل الظلم متسع كهدم همامتهم حتى له تصلا )  
( وهكذا حصن ما يأوى البغاة ولا ضمان فيه اذا عن أمره دخلا )  
( وأن تحصن باغ وسط منزل من لم يرض فاهدمه واقتل ذلك الوغلا )  
( ان لم تصله بلا هدم وتضمنه فى بيت مال اله العرش جل علا )  
( ورأينا أخذه من مال معتصم به لان به اهدامه فعلا )

قوله وهدم معقل أهل الظلم متسع أى جائز هدمه كهدم همامتهم أى قتلهم فانه جائز  
وكذا حصن من يأوى البغاة جاز هدمه وكذلك يجوز هدم حصن تحصن به البغاة  
كان لغائب أو يتيم أو لمن يملك أمره لكن دخله البغاة بغير رضى منه وفى ضمان  
ذلك كله خلاف يأتي تفصيله ان شاء الله وفى المقام مسائل .

المسئلة الأولى : فى حصون أهل الظلم اذا كانت ملكا لهم وقوة لظلمهم يمتنعون  
بها ويأوون اليها ويتخذونها مرصدا فحاربهم المسلمون بعد الدعوة فامتنعوا عن ترك  
الظلم وأبوا عن الانقياد لما يجب عليهم فى شرع الله من الحكم فآظهم الله عليهم  
المسلمين وتصهرهم عليهم قلم المسلمين هدم تلك الحصون ولو بعد خروجهم عنها  
وقد فعل ذلك أبو المؤثر رحمه الله ببيوت القرامطة وأعوانهم فأمر بهدمها وحرقتها  
بالنار بعد خروجهم منها وذلك لئلا يعودوا اليها قال أبو الحواري لما خاطبناه فى ذلك  
أعرض عن كلامنا مغضبا وقال لا بد للقوم من مخاصم وقد فعل شيخنا الصالح  
صالح بن علي نور الله ضريحه لما بغت دما وأظهره الله على أهل ذلك الوادي  
أقام به ثلاثة أيام يهدم المعقل ويخشي النخيل ويدمر الأنهار فعاب عليه قوم زهاد  
فسرد عليهم شيخنا السامي رحمه الله ردا بليغا فى جواز فعله وساق الحجج من  
سيرة الشيخ صاحب المصنف رحمهم الله وأصل ذلك من كتاب الله قوله تعالى  
والذين اتخذوا مسجدا ضارا وكفرا وتفريقا بين المؤمنين وأرصادا لمن حارب الله  
ورسوله فبلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم أحرق هذا المسجد بالنار قال الشيخ

خميس فى مذهبه واما حصونهم التى يتحصنون فيها فان كان المسلمون يخافون ان يعودوا اليها ويتحصنون فيها فجائز هدمها أو قويضها الى ان يرى المسلمون فى ذلك رأيهم وكذلك المراسد التى هى للبغاة جائز هدمها انتهى بنص حروقه وفى بيان الشرع ما نصه قد روى سعيد بن محرز ومحمد بن هاشم بن غيلان عن نافع عن بشير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى من دار فى بعض غزواته فأمر بها فنسفت من أصلها وذلك معروف فى آثار المسلمين وكذلك من حارب المسلمين من أهل التوحيد والشرك فتحصنوا فى الحصون كان للمسلمين ان يهدموها ويدخلوا عليهم حتى يلقوا بأيديهم ويحكم عليهم بحق قال وحدثنا أبو محمد الفضل ابن الحوارى عن أبي جعفر سعيد بن محرز ومحمد بن محبوب عن محمد بن هاشم رحمهم الله ان المسلمين لما نسفوا دار راشد غضب لذلك من غضب من أشياخ سلوات وغيرهم فقدم علينا محمد بن الأشعث ونحن مع بشير ببهلى فتكلم فى ذلك الأشعث فقال ليس هذا من سير المسلمين قلت له قد نسف رسول الله صلى الله عليه وسلم حصن بني النضير فرد ذلك عليّ الأشعث فقلت تبيان ذلك فى كتاب الله قوله (يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين) وذلك ان المؤمنين ينسفون ما قبلهم وكانت اليهود تنسف من ناحية أخرى فيسدون به ما نسف المسلمون .

المسئلة الثانية : فيمن دخل البغاة حصنه برضى منه وكان ممن يملك أمره فالحكم فيه كالحكم فى حصون البغاة من الهدم وغيره ولا ضمان على من فعل ذلك لان صاحبه هو الذى يرضى بذلك وأعان على هدمه فكأنما هدمه بيده لانه مأمور أن يعين على البغاة لا يعينهم لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ولما رضى بدخولهم عان على الاثم والعدوان ومرجع لومه على نفسه .

المسئلة الثالثة : اذا كان هذا الحصن مشتركا بين الباغي ومن لا يملك أمره كيتيم أو مجنون فكذلك جائز هدمه وضمانه على الباغي لانه هو الذى عرضه على المتلف وأتقى به عن نفسه .

المسئلة الرابعة : فيما اذا كان هذا الحصن خالصا لمن لا يملك أمره كيتيم أو مجنون فتحصن به الباغي فقد نقل الشيخ ناصر بن أبى نبهان عن أبيه أبى نبهان رحمهم الله انه أمر بهدم بيت حربى فيه البغاة ف قيل له انه لأيتام

فقال اهدموه وضمائه عليهم أى على البغاة لأنهم كانوا هم السبب فى هدمه وأعجب الشيخ المالكي رحمه الله ان الضمان فى بيت مال المسلمين والله أعلم .

المسئلة الخامسة اذا تحصن البغاة فى مسجد ولا يتوصل اليهم الا بتقرب جدره واحراق عماره بالنار أو رميه بالمداقع وجعل الخندق له والنفق فكل ذلك جايز لازالة البغي واصلاح ما فسد منه فى بيت مال المسلمين .

المسئلة السادسة : اذا كان أصل بناء هذا المسجد للعبادة فجعله البغاة مرصدا وصح ذلك منهم بالتكرار مرة بعد أخرى جاز للمسلمين هدمه اذا كانوا يخشون عودة البغاة اليه .

المسئلة السابعة : فى اللباب ما نصه قال اما كل بناء بناه بغاة البر والبحر مرصدا لخررة المسلمين فيجوز هدمه لمن قدر على ذلك من المسلمين فتعقبه الشيخ أبو نيهان رحمه الله مثل قوله بجواز هدم ما بناه قطاع طرق البر والبحر مرصدا لخررة المسلمين أو لاهل ذمتهم أو لهم جميعا لانه صحيح على أصوله وعلى صوابه دل الاثر الا اني لا أخص فى جوازه المسلمين دون من قدر عليه من المشركين بلا دليل ولا حجة على عدم المانع فجوازه على العموم أولى به لخروجه على معنى الصواب فيما أراه لان الباطل جائز ابطاله بالحق لكل احد كما لا يجوز أن يمنع أحد من اثبات الحق فى شيء بلا حجة فكذلك لا يجوز أن يمنع من ابطال الباطل بالحق لانه الحجة لمن قام به وعلى هذا فكما يجوز هدمه للمسلمين فيجوز للمشركين وغيرهم من المنافقين ولا فرق بدليس ان ذلك باطل وهدمه حق وهذا ما لا نعلم فيه اختلافا انه يخرج على الصواب فالحق حق من حيث جاء والباطل باطل من أين كان وبهذا يستدل على انه لا يجوز ابطال حق لكفر فاعله ولا اثبات باطل لاقرار فاعله بدين ولا رأى بجهل ولا علم فانظروا فيه يا أولى الألباب انتهى ولعل الشيخ انه رأى الكافر مخاطب بفروع الشريعة كما هو مخاطب بأصولها وهو الحق للأدلة من الكتاب والسنة .

( ولا يحل لباغ قتل اخر قد يفتى اذا لم يتب من فعله عجلا )  
( وها لكون جميعا ان اتوه وكل منهما ضمان لماله فعجلا )

معنى البيتين لا يحل لباغ قتل باغ مثله ان لم يتب من بغيه ويهلكون جميعا

ويضمن كل منهم ما فعل بصاحبه من النفس فما دونها والأصل فى ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا التقى المسلمان بسيفهما فالقاتل والمقتول فى النار قيل له قد علمنا القاتل فما بال المقتول قال انه حريص على قتل صاحبه وفى المقام مسائل .

المسئلة الأولى : قال فى النيل وشرحه ان التقت سرايا بغاة أو قطاع لم يحل لكل قتال اخرى ولا قتلها والمراد ان كلا منهما بغت على الأخرى وأصرت أو سارت فى الأرض لتبغى فالتقتا فلا يحل لكل واحدة أن تقاتل الأخرى لأنها مثلها لا تتأهل لأن تقاتلها الا ان بغت احدهما على الأخرى تقاتلها عندي أى عند القطب رحمه الله لا عند المصنف ولا عند صاحب الأصل لان ذلك دفع عن نفسها بخلاف ما اذا بغت على غيرها أو سارت فى البغى فان قتالها حينئذ كتطهير النجس بالببول أو كإخراج الحق بالباطل والنجس لا يطهر غيره والحق لا يلي إخراج المصنف بالباطل لانه متهم ولانه لا يدعن له وإن أبيع للغير لإبطال كل منهما وهلكتا ان أحدثتا هلاكاً اخر بقتالهما ان تقاتلتا على ذلك أى ان تقاتلتا حال كونهما باغيتين على الأصرار على البغى أو على قصده لانه أى تقاتلتا على ذلك منهما حمية سواء قصدتا الحمية الباطلة على أحد أو لم تقصدهما لانهما تقاتلتا على غير توبة وحق فأن ذلك منهما حمية إن لم يكن على حق .

المسئلة الثانية : ان تابت احدهما من بغيتها الأول جاز قتالها أى قتال هذه الثانية ولو عن مالها أو مال غيرها من أراد بغيا من تلك الأخرى أو غيرها عليها أو على غيرها قال فى النيل ولا يراعى مقاتل باغ حل قتاله أكان السلاح بيده أم لا فيقاتله ويقتله ولو لم يكن بيده سلاح ان علمه باغيا من قبل أو قصده بالمبغى فى حينه ولكن من عرف بالمبغى يقتل حيث وجد كما قال ويقتل كقاتل ومانع للحق الذى لا يوصل الى الحق الا بقتله ومرتد وطاعن حيث وجدوا انتهى .

( وان مررت بباغ أو رأيت بسبه امارة البغى فانزع منه ما قصلا )  
( وخذ على ماله اجرا لترجع ما من ماله أخذ الباغى اذا ارتصلا )

معنى البيتين اذا مررت على باغ ورأيت عليه امارة البغى فانزع منه ما اخذه من المال ومعنى قصص قطع أى اقتطعه من مال المبغى عليه وان أجرت على أخذ ذلك

المال من تستعين به على رجوع المال من عطاء للمعين أو كراء دواب أو زاد أو آلة يحتاج اليها المعين فعلى رب المال أجر ذلك كله وأن كره رب المال المأخوذ منه وفى المقام مسائل \*

**المسئلة الأولى :** فى الأمانة هى العسامة وأراد هنا العسامة على بغى الباغى وتكون قوية وضعيفة وتكون قطعية وظنية وأقوى طرق البغى الاقترار باللسان وهى قطعية الظاهر ولو احتمل باطنها بخلاف الظاهر وأما الظنية فاقواها شهادة العدلين ويلياها شهادة العدل الواحد ويلياها شهادة العبيد ويلياها شهادة النساء وتليها الامارات ومن بابها ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصصادقين الى غير ذلك من الامارات والمالكية من قومنا يحكمون بها وفى النيل ما نصه يحكم عليه ببغى باقراره أو بمشاهدته أو بامناء أو بوجود مبغي عليه ماله بيده أو ما لا يعرفه لغيره أو سارى أو جرحى أو نحو من صدقه ولو واحدا وبوجود امانة بغى عليه كموت أو جرح فيه أو سرق مال لا يعصرف له ورفع على دابته أو بأثيان طاردا ما معه من حيوان وغلب على الظن أو حقق انه حرام قال الشارح رحمه الله عند قوله ولو واحدا ذكرا أو انثى واحدة ولو لم يتوله واجبىز ولو عبدا أو كان له المال ففى الاثر وعن رجال مر عليهم مواش فى غارة والنساء اثرهم طالبات واستغاثت النساء بهم فالجواب انهم يخلصون الماشية من أيدي الغارة بكل معنى قدروا عليه لانها سرقة وظلم ظهر لهم وعليهم أن يمنعوا النساء ممن أراد ظلمهن \*

**المسئلة الثانية :** ما يفعله من مر عليه الباغى يجوز له دفعه عن المال المأخوذ ونزعه منه فإن قدر على نزعه بغير قتله نزعه منه فإن تعذر نزعه بدون القتل جاز قتاله ومنعه منه واخذة باحتيال وغيره سرا وجهرا \*

**المسئلة الثالثة :** ان اختلط الباغى بغيره ممن ليس بباغ فلا يهجم عليه متبعه ان وجده مختلطا بغيره ولا يقاتله فى حال الاختلاط لئلا يصيب غير الباغى ولئلا ينتصر له ان لم يعلموه باغيا ولئلا يخافوا على أنفسهم من متبعه لكن على متبع الباغى ان وجده مختلطا بناس ان يحتج عليهم ويخبرهم ما صدر منه من البغى وان يسيره لاداء ما عليه بالحكم أو يرد المال الذى أخذه وعلى من اختلط به الباغى ان يسيره للحكم وان لم يقدر فعليه الاعتزال عنه وله ان

يقاتله مع المبغي عليه ولرب المال أن يقصد ماله ويقاقل من حال بينه وبين المال أو منعه عنه .

المسئلة الرابعة : اذا اختلط الباغي بغير الباغي من أهل البلد وجاء المبغي عليهم يريدون حقهم من الباغي ففي الاثر تفصيل في المسئلة قال محمد بن جعفر في جامعه وعمن سلب أو قتل في قرية من القرى أو جماعة من الناس فعلوا ذلك ثم رجعوا الى منازلهم والى بلادهم فخرج الذين ظلموا يطلبون ظلامتهم فخاف أهل البلد الذين هم سكان معهم أن ينتهكوا منهم ظلما في منازلهم فهل لهم أن يدفعوهم عن بلادهم بالقتال أو يسلموا لهم البلاد ويدعوهم حتى يعلموا ظلمهم وهل لهم أن يحيلوا بينهم وبين الذين يدعون اليهم الظلم قال ان كان هؤلاء ممن لا يخاف منهم الظلم يجتمع أهل البلد فيسألونهم ما يريدون فإن بدؤهم بالقتال والرمي استشهدوا الله عليهم وقاتلوهم وإن قالوا لا نريد محاربتكم لكن نطلب حقا لنا ظلمناه الى الذين ظلمونا وننزل في البلد لحاجتنا ولم يبدؤا بالقتال نظر أهل البلد فإن كانوا في جمع كثير وفي حد من يخاف منهم وقد احتجوا بهذه الحجة فأرى أن يجتمع أهل البلد ويكونوا بحذاءهم ولا يبدؤهم بالقتال ما كفوا أيديهم فإن بدؤهم وقاتلوهم فقد حل قتالهم وإن تعدوا عليهم في أموالهم دفعوهم عن أموالهم فإن قاتلوهم على ذلك فقد بغوا عليهم وقد حل قتالهم وإن لم يعرضوا الى أهل البلد شيء وإنما قصدوا الى قوم من أهل البلد فإن لم يعلموا ان لهم حقا يطلبونه الى القوم الذين هم في بلادهم فإن بدؤهم بالقتال والتعدى عليهم في أنفسهم وأموالهم فإن أهل البلد يقاتلون مع أهل بلادهم ويدفعون عنهم الظلم بجهودهم وإن علموا ان الذين في بلادهم قد بغوا على أولئك في أموالهم وأنفسهم وامتنعوا فليعتزل أهل البلد عنهم ولا يقاتلون مع أهل الظلم قال ابو المؤثر ان استطاعوا أن يوصلوهم الى حقوقهم ويصرفوا أولئك عنهم بالعدل فعلوا ذلك وإن لم يقدروا على ذلك منعوا أنفسهم والحرم والأموال والأطفال عن الظلم وخلوا بين الظالمين وبعضهم بعضا قال محمد بن جعفر وإن قدم أناس من الجند أو من اللصوص أو ممن يخاف ولا يؤمن على القرية وقالوا انا لا نريد ظلمكم وهم لا يؤمنون ان دخلوا القرية فالرأى معنا مثل ما وصفنا في المسئلة ولا يستحل قتال قوم دخلوا البلاد حتى يكون منهم الحدث الذي يستحقون به ذلك وتقوم عليهم الحجة وفي أجوبة شيخنا السامي رحمه الله ما معناه ان كان الذين أتوا الى البلد قوم

قائدهم عالم ضابط لقومه فانهم لا يمنعونهم من دخول البلد وعليهم اعانتهم على أخذ حقهم ممن ظلمهم ان قدروا على ذلك وفي النيل وشرحه ما معناه ان خافوا من الجائئين وتمكنوا في البلد ان يصدر منهم الظلم فلهم منعهم عن دخول البلد وتكون نيتهم الدفع عن الظلم لا اعانة الظالمين والله اعلم .

المسئلة الخامسة : وخذ على ماله اجرا لترجع اى يجوز أخذ الأجرة من مال البغي عليه المأخوذ ماله على رجوع ماله قال في النيل وشرحه باب جاز لمن جار عليه باغ اتباعه والأمر به والكراء عليه وان لم يأكل مالا ولزمت الأجرة ربه ان أكله وان كره قال الشارح وان كره اعطاء الاجسرة وقال انى لم أمر برده ولم أمر بالاستئجار أو لم يرده لان ذلك نفع له وقيل يعد متبرعا لانه لم يأمره برده ولا بالاستئجار ووجه الأول انه حصل له منفعة ولم ينو التبرع فيدرك عليه ما أعطى من مال نفسه اجرة لاستأجره بفتح الجيم وان كان لما يعط ادركها هو على صاحب المال فقيل يدرك وقيل لا مثل ما يعطى لكبير البغاة على رده ولئن يفسد كلامه فيه أو جهلت بأمر قالوا لكم الأجرة وتعطي ما تيسر أو ما يقدر الناس لكم الى ان قال في موضع اخر وهذا يصلح ان قدر على المال الذى سلب أو لم يعلم وقال وله أيضا ان علم هو ان يقطع له اجرة دون ذلك المال لا مثله ولا أكثر منه وذلك بنظر الصلاح ومن أراد المسئلة بفروعا فليراجع النيل وشرحه .

( واقتله لو لم يكن باغ وجاء لسدى جيش البغاة واما الحكم فيه فلا )  
( حتى يرى انه بالجيسر مضطلع أو ان تراه بثوب العذر مشتملا )

معنى البيتين من جاء فى جيش الظلمة البغاة جائز قتله لانه فى الظاهر انه منهم حتى يعلم انه مجبور مقهور على الخروج قسرا والتقية بالفعل لا تجوز وليس له ان يرمى أحدا ولا يشهر سلاحه وفى المقام مسائل .

المسئلة الأولى : قال محمد بن جعفر قال محمد بن محبوب من سار مع هؤلاء الظلمة وكثرهم بنفسه ولم يتول الظلم بيده ولا يمسأه فقتلوا وظلموا وهو معهم فنقول والله اعلم انه شريك لهم لانه قيل من نظر المقتول سواه راسه فقد أشرك فى دمه .

المسئلة الثانية : فى ضمان ما فعله البغاة هل يكون على كل واحد قسطه من الضمان على عددهم أو عليه ضمان كل ما فعله ذلك الجيش يؤخذ به وذلك فى كل مضمون فى نفس أو مال وفى المسئلة خلاف فى الاثر وجه جواز الأخذ من الواحد منهم ضمان كل ما أخذه مجموعهم لانهم يد واحدة ولانهم أعوان على الظلم فاليد الواحدة منهم يد لهم كلهم ووجه لا يضمن كل منهم الا متابه من المظلمة قوله تعالى لا تزر وازرة وزر أخرى والحق انهم يد واحدة لانهم كلهم يد واحدة والله أعلم .

المسئلة الثالثة : اذا أخذ من له الضمان واحدا منهم بجميع ذلك المضمون وأداه اليه من غير حكم حاكم هل له الرجوع على شركائه فى الضمان بما أداه عنهم أم لا قول ان اداه من غير حكم فلا رجوع له على شركائه لانه يعد متبرعا وتكفيهم التسوية لان الحق أصله واحد فبلغ صاحبه واما ان اداه بحكم حاكم فله الرجوع عليهم صرح بذلك الشيخ جاعد فى اللباب رأيته بعد ما كتبتة والحمد لله .

المسئلة الرابعة : اذا علم انه مجبور فلا يجوز قتله لمن علم منه ذلك وينبغي له ان يرسل ويكتب الفئة المحقة وان قتل بغير علم فلا دية له على القاتل لانه قتل على البغي فى الظاهر وظاهر القرآن ان على قاتله عتق رقبة لقوله تعالى وان كان من قوم عدو لكم فتحرير رقبة مؤمنة والذي أقوله ان العتق على بيت المال والله أعلم وبلغنا ان القضية فى حرب الشيخ صالح بن علي لوادى دما وكان فى الوادى رجل من الافاضل مشهور بالصلاح فقال لهم الشيخ صالح من وجد فلانا فلا يقتله فقال رجل من الجيش انا قتلنا رجلا على هذه الصفة فقال الشيخ رحم الله القاتل والمقتول وذلك لان قاتله محق والمقتول عند الشيخ محق وقعوده فى ذلك الوادى ضرورة والله أعلم .

و قتل قائد اهل البغى متسع والناكثين على حال فلا تحسلا ( وسق الى كل جبار متيتسه كسقي من دلهم للفعل كاس بسلا )

معنى البيتين انه واسع قتل قائد البغاة والناكث لبيعة امام العدل بعد ثبوتها عليه وقتل كل جبار معاند للحق وقتل الدال لجيش البغاة وأعوانهم على المحقين وفى الباب مسائل .

المسئلة الاولى : قال الشيخ خميس فى منهجه يقتل قائد البغاة اذا حارب



وقتل جيشه أحدا من المسلمين ببغيهم وفي جامع ابن جعفر بعد كلام في البغاة ويقتل امامهم وقائدهم اذا قتل بأمره أو بيده أحدا من المسلمين على دينه ويقتل من اعوانه من تولى قتل أحد بنفسه أو أعان على ذلك وفي الباب في آخر مسئلة عن الصبحي ان كان اماما أو قائدا جاز قتله ولا يضيق العفو عنهم الا ان يعلم انهم قتلوا أحدا من المسلمين أو على دينه فهم المقتولون لا محالة والله أعلم قال الشيخ السالمى رحمه الله اما قتل القائد فلأنه شريك فيما صنع الجيش كله بل يحمل عليه جميع ما صنع الجيش وأيضا فقيادته للجيش سعي بالفساد في الأرض وقد قال الله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا الآية وقال من قتل نفسا بغير نفس أو فسادا في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا فقتل القائد بمنزلة الحد فلذا لا يسقط بالتوبة بعد القدرة عليه قال الله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم والله أعلم .

المسئلة الثانية : فيمن صح بالشهرة عنه انه قتل أحدا على دينه كإمام أو وال أو قاض أو أمر بالمعروف ونه عن منكر فانه يجوز لعامة المسلمين قتله لان هذه المسئلة خارجة عن الحدود لان الحدود تليها الأئمة وخارجة عن الحقوق لانها يليها البعض دون الكل وإنما أمر الحقوق الى أولياء الدم كقصاص من جرح أو قود أو غيره وأما من قتل أحدا من المسلمين على دينه فان لكل أحد من المسلمين اماما أو غير امام شار أو غير شاري أن يقتل هذا القاتل غيلة أو جهرا سرا وعلانية ولا حجة في ذلك للأولياء ولا غيرهم ولا عفوهم يسقط للقود ولا يزيل القتل عن القاتل هكذا صرح الاثر الصحيح ويجوز في هذه المسئلة الشهرة ولا يجوز في غيرها الا الاقرار أو شهادة العدول .

المسئلة الثالثة : فيمن نكث بيعة الامام العدل وصح عليه ذلك بحجة فانه يجوز قتله وبلغنا عن الامام الجلندي بن مسعود رحمه الله انه قتل جعفر الجلنداني وولديه النظر وزائدة على كتاب بيعة ظهرت عليهم على المسلمين فضربت أعناقهم فلمّا نظر اليهم فاضت عيناه دموعا فقال له المسلمون اعصية يا جلندي قال لا ولكن حق الرحم .

المسئلة الرابعة : في الدلالة من الجامع قال محمد بن جعفر وأعلم انه ليس لاحد أن يدل الظلمة على المسلمين ولا على أموالهم ومن فعل ذلك فانه شريك لهم في

ظلمهم وان طلب الجبار من أحد أن يدلّه على قرية قذله فقتل في أهل هذه القرية وأخذ الأموال ظلما فهو شريك الجبار فيما أحدث فيهم وأما أن دله عليهم وهو لا يعلم أنه يريد ظلمهم فقد أساء ويستغفر ربه قال أبو المؤثر في هذا مثل قول محمد بن جعفر قلت أن كان هذا الجبار معروفا بالظلم والقتل فأخذ الأموال وأخذ الخراج فألدا له شريك في ظلمه قتيلا كان أو مالا أو غير ذلك ومن جواب لأبي الحواري رحمه الله وعن رجل جبره السلطان وأخذ دليلا على بلد فلما دخل البلد قتل هذا السلطان أهل هذا البلد وأحرق وأراد هذا الدال التوبة والخلاص ما يلزمه وما خلاصه قال كل ما فعل هذا السلطان من القتل والحرق وغيره وما أصابه بدلالته في هذا البلد فهو عليه وقال الشيخ خميس في منهجه ومن دل على أحد من المسلمين فقتل بدلالته فليس على الدليل قود والقود على القاتل والدليل عليه الحبس الطويل والعقوبة الوجيعة والنكال لئلا يعود قلت لحل وجه قول الشيخ خميس أن ضمان الفعل متعلق بالفاعل إذا كان عاقلا بالغاً مكلفاً والمسئلة خلافية في الأصول والأدلة ترجح القول الأول والله أعلم ذكر الانتصار من مال الباغي .

- |                                     |                                  |
|-------------------------------------|----------------------------------|
| ( وان يكن عند مظلوم أمانة من        | بغى فليس له أن يأخذ البسدا )     |
| ( منها وليس له منع الأمانة كسي      | يرد ما أخذ الباغي وإن جـزلا )    |
| ( وقيل بل جائز أن كان في يـده       | لا غيره فافهم المعنى وكن بطـلا ) |
| ( كذا الولي له هذا إذا امتنع الباغي | وان كان مقدورا عليه فـلا )       |
| ( واحكم بنفقته من ماله وعلى         | الباغي إذا حيوانا كان ما اكـلا ) |

الانتصار لغة هو الانتقام وانتصر منه انتقم منه وشرعا أخذ المظلوم من مال الظالم مثل حقه وأصله في كتاب الله قوله تعالى ولن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل ومن السنة قول النبي صلى الله عليه وسلم لهند لما اشتكت من أبي سفيان عدم النفقة قال لها خذي من ماله بالمعروف ومعنى الأبيات إذا كان للظالم أمانة في يد المظلوم والمظلوم لا يقدر أن يأخذ حقه من الظالم هل له أن يأخذ من أمانته التي في يده أو لا قولان قول المجوزين أن آية الانتصار والحديث يدلان على أخذ حقه من أمانته والممانعون يستدلون على المنع بقول النبي صلى الله عليه وسلم أمانة لمن اتّمنك ولا تخن من خانتك ويقولون بجواز الانتصار من غير الأمانة والله أعلم وفي المقام مسائل .

المسئلة الأولى : فى شروط الانتصار الاول منها عدم المنصف القادر على تخريب الحق من الظالم الثانى ان وجد المنصف ولم يجد البينة المقبولة فله الانتصار الشرط الثالث ان كان الظالم يتقيه المظلوم ويحذر المضرة على نفسه وماله الشرط الرابع أن يأخذ من جنس ماله من الحق لا يزيد ولا ينقص عليه مماثلة وجنسا .

المسئلة الثانية : اذا تمت هذه الشروط ولم يجد من جنس ماله الذى له كمن له ذهب أو فضة ووجد حيا أو تمرا فقييل له أن يأخذ بقيمة حقه بشرط أن لا يجد من يقومه له بسعر يومه وقيل لا يأخذ لان الانسان لا يحكم لنفسه ولو أخذ صارحا كما لنفسه وقيل له أن يأخذ لعموم الآية وعدم الشروط المانعة له وهو الصحيح عندي .

المسئلة الثالثة : اذا وجد من جنس ماله لكنه يزيد عن قيمة ما له فقيل له أن يأخذ مثلا كمن له ناقة قيمتها مائة قرش فوجد ناقة قيمتها مائة وخمسون قرشا فيأخذ الناقة ويبيعها من حيث لا يعلم رباها ويعطيه الفاضل من حقه من حيث لا يخبره بذلك والقول الثانى ليس له ذلك والعسلة المانعة هي العسلة الأولى التى قدمناها فى المسئلة السابقة .

المسئلة الرابعة : فيمن له حق على رجل بغى عليه ولم يقدر على حقه منه هل له أن يأخذ عليه بتقريب قريبه للانصاف منه أو ليس له ذلك فان كان هذا المأخوذ بتقريب عليه له يد على الذى عليه الحق فله أخذه بتقريب عليه وان لم تكن له يد عليه فليس له ذلك لقوله تعالى لا تزر وازرة وزر اخرى والذي يظهر لي فى هذا الزمان جواز ذلك لان طوائف أهل عمان كل طائفة يد واحدة تشد عضد صاحبيتها ان كان محقا أو مبطلا لانتشار الجهل وعدم العلم فتراهم يتحذرون فرقا حتى اذا اصابوا واحدا منهم أخذتهم الحمية الجاهلية والعصبية فصارت كلمتهم واحدة فمن هنا أجزت ذلك لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ولقول النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله من أحدث فى الاسلام حدثا أو أرى محدثا وقد انتشرت الحمية فى البدو والحضر بالعصبية على الاطلاق فليتنظر العاقل المنصف لنفسه ولكل مقام مقال ولكل نازلة حكم ولقد أفتى الشيخ سعيد بن ناصر الكندى رحمه الله بان البدو يد واحدة وذلك لعلمه

بحالهم وذلك حين اجتمع الأشياخ بنزوى عند الامام محمد بن عبد الله في مهمات أهل عمان فسأله الشيخ عيسى ونحن حضور فأجابه بذلك وهذا كله اذا كان من عليه الحق ليس مقدورا عليه واما ان كان مقدورا عليه فلا يؤخذ غيره قولا واحدا .

المسئلة الخامسة : فى نفقة المأخوذ بتقريب وليه فنفقته ونفقة دوابه من ماله ان كان له مال حاضر وان لم يكن فمن بيت مال المسلمين والله أعلم .  
ذكر من لا يقاتل قبل الامتناع . .

- ( ولا يقاتل باغ مشرك وكـذا مخالف دان بالتحليل ان عدلا )  
( ولا يقاتل ذو دين كمقترض ولا الركيل على الأموال ان رجلا )  
( ولا الذى رسمنه الغصب محتسب ولا الذى أخذ الأموال محتقلا )

معنى الأبيات لا يقاتل هؤلاء المذكورون ان كان مقدورا عليهم ولم يمتنعوا عما يوجب الشرع عليهم فان امتنعوا قوتلوا على البغي والامتناع وفى المقام مسائل .  
المسئلة الأولى فى الباغى ان قدر على تنفيذ الحكم عليه فلا يقاتل الا اذا امتنع عن تنفيذ الحكم فيه وقاتل فانه يقاتل على نفس الامتناع لان على الناس الاستسلام والانزعان لاوامر الله ويؤمر بالمسير الى الحاكم ويدفع باليد ويجسد بالحبل ويضرب بالسوط ولو أدى الى قتله فلا بأس بذلك .

المسئلة الثانية : فى المشرك اما أن يكون أصيلا أو مرتدا والعيان بالله فان كان المشرك كتابيا أو مجوسيا فانه يخاطب بدخوله فى الاسلام فان امتنع خوطب بالجزية فان امتنع قوتل حتى يسلم أو يؤدى الجزية وان كان وثنيا خوطب بالاسلام فان امتنع قوتل ولا محيد له عن ذلك اما قتيلا أو اسلما وان كان المشرك مرتدا خوطب برجوعه الى دين الاسلام فان رجع والا قتل نكرا كان أو أنثى وقيل يستتاب فان لم يتب قتل وقيل يستتاب ثلاث مرات فان تاب والا قتل وقال الشافعي يستتاب فى الحال وقال علي يستتاب شهرا والمرأة كالرجل لعموم قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه وعن علي تسترق المرأة وقال ابو حنيفة تحبس ويجبر الأمة سيدها على الاسلام .

المسئلة الثالثة : فى المخالف لأهل الدين وهو المخالف لأهل الحق الدارين

بتحليل أموال أهل القبلة ان فعلوا الكبائر فانه اذا حاز المال مستحلا لا يقاتل عليه وان اقلقه تاب فلا غرم عليه وقيل بجواز أخذ المال منه ان كان باقيا واما ان تلف فلا ينتصر منه لانه أخذه بديانة والله أعلم .

المسئلة الرابعة : فيمن أخذ المال بدين عن رضى من صاحبه فلا يقاتل عليه لان أصله خرج برضى من ربه لكن يؤخذ بإداء ما عليه فان امتنع وكان قادرا على الأداء أخذ بأدائه قهرا ويباع من ماله قسرا هذا ان كان مليا قال ابن محبوب رحمه الله لا يلزمه الا ان لم تجد الا الأصول فانه يعترضها المديان ويأخذها بتقويم العدول ويمد على ما يراه الحاكم العدل وان كان مفلسا فلا يجوز حبسه وقيل بجوازه حتى يصح انه لم يجد ما يوفي به ديانه ووجه جواز حبسه لان الأصل ان المال الذى أخذه باق عنده حتى يصح افلاسسه ووجه عدم جواز حبسه ان حبس المعسر ظلم كما ان مطل الغني ظلم والله أعلم .

المسئلة الخامسة : فى المقرض والوكيل فانهم يؤخذون بإداء القرض وما بيد الوكيل من مال موكله ان طولبوا بذلك اما الوكيل ان ادعى ائتلاف ما بيده من مال موكله فالقول قوله لانه أمين والمقرض اذا ادعى الافلاس فهو دين عليه ومضى ما تيسر اداه والله أعلم .

المسئلة السادسة : فيمن احتسب لرد مال غيره من المغتصب فان القول قوله فى بقاءه وتلفه لانه أمين ولان أصل احتسابه على الأمانة وكذلك المحتفل بالأخذ لمال أخيه المسلم عن اضااعته فان القول قوله فى جميع ذلك والأصل فى ذلك انه محسن قال الله تعالى ما على المحسنين من سبيل .

( اما عداوة أهل البغي واجبة على المكلف لو بالقلب لا حسولا )  
( وعلم كفرهم مهما بليت به كعلم حجر الدما من حين ما عقلا )

قوله اما عداوة أهل البغي واجبة أعلم ان العداوة هى ثمرة البغض كما ان الصداقة هى ثمرة المحبة فيجب على المكلف حب من اطاع الله ورسوله وولايته ومناصرتة منذ بلغ الحلم وكذلك يجب عليه عداوة من عصى الله ورسوله وبغضه ولو بقلبيه منذ بلغ الحلم وأصل ذلك من الواجبات الدينية بالكتاب

والسنة واجماع الأمة قال الله تعالى ان الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدوا وقال لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم أوثق عرى الاسلام الحب في الله والبغض في الله واجمعت الأمة على ذلك وليطلب تفاصيلها من محلها ولنرجع الى المقصود واعلم ان على المكلف مع أول بلوغه معرفة أحكام الملل الست وهم اليهود والنصارى والصائبون والمجوس وعبد الأصنام والأوثان والموحدون لله لان في ذلك الفرز بين كباير الشرك وكباير النفاق وذلك واجب وفي ذلك فرز بين دماء المشركين ودماء الموحدين وفي ذلك فرز بين أموال المشركين وأموال الموحدين وبين سبى ذراريهم وتحريمه لانه قيل معرفة أحكام الملل الست توحيد وجهلها أو جهل بعضها شرك وقيل ليس معرفة ذلك توحيدا ولا جهلها شركا قال القطب وعدم شرك جاهل الملل الست وأحكامها هو قولي بعد فراغ الوسع قال في النيل وشرحه ما نصه لزم مبغيا عليه تخطية الباغى لبغيه إذ لزمه من أول بلوغه تحريم دمه ودماء الموحدين وماله وأموالهم للتوحيد الذى معهم الا بحققها يعلم ذلك ومعرفة ذلك توحيد وجهل شرك فقيل الواجب معرفة سلب الموحدين وسببه مع معرفة تحريم ضره في بدنه وهذا ظاهر كلامه هنا وقيل تحريم ماله وهذا في الباب الذى بعد هذا ويتعين جمل ما هنا عليه إذ قال الاما فيه فوت النفس كما مر وقيل تحريم دمه وتحريم ما يؤدي الى موته والله أعلم .

ذكر ( ما خالفت فيه البغاة المشركين من الاحكام )

- |                                 |                                  |
|---------------------------------|----------------------------------|
| ( وغنم أموالهم والسبى ممتنع )   | وقتل من غادرته السم منجسلا )     |
| ( اما اذا غنموا اسلابهم فلهم )  | أن يقتلوه بها وليعقروا الابسلا ) |
| ( وليس يتبع بساغ فر منهزما )    | لكن اذا خيف منه الشران والا )    |
| ( أو خيف شوكته أو كان ذا فئسة ) | تمنعه أو عصابة تحميه ان سقلا )   |
| ( حتى يقىء لامر الله مرتجعاً )  | عن بغيه خائفا من ذنبه وجلا )     |
| ( هناك ان قاتلته عصابة فأجسر )  | هاماتهم جزرا للوحش او نفلا )     |

معنى الأبيات ان بغاة المسلمين يخالفون أحكام المشركين في أشياء منها لا تغنم أموالهم ولا سبى ذراريهم ولا يجهز على جريحهم ولا يتبع منهزمهم فان تاب ورجع الى أمر الله وهو الذى حكم به عليه وقاتلته عصابة بعد الغيئة جاز قتال العصابة التى قاتلته الراجع عن بغيه وفي المقام مسائل .

المسئلة الأولى : فى غنيمه أموال الموحدين البغاة فان أموال أهل القبلة وان كانوا بغاة لا تحصل غنيمتها والأصل فى ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لابن أم عبد هل تدري كيف حكم الله فيمن بغى من هذه الأمة قال الله ورسوله أعلم قال لا يجهز على جريحها ولا يقتل أسيرها ولا يطلب هاربها ولا يقسم فيئها وقال بعض أصحابنا الا ان كان لهم مأوى يلجئون اليه فانه يقتل المدبر ويجهز على الجريح ويتبع الهارب وهذا منهم تخصيص للخبر بالقياس وذلك انهم نظروا فى الغرض المقصود من قتال البغاة فرأوا الغرض ان القصد بقتالهم دفع صولتهم وكسر شوكتهم فان كان لهم مأوى يلجئون اليه لم يحصل المقصود بقتالهم فما دامت رايدهم قائمة فهم بغاة قال الشيخ خميس فى منهجه لا سبيل للمسلمين على أموالهم ولا يقتل أسيرهم ولا يتبع مدبرهم ولا يجاز على جريحهم قال والمعنى لا سبيل الى أموالهم ما لم يكن ذلك المال آلة يتقون به على حربهم ومعونة على بغيتهم فان كان يتقون به على المسلمين جاز حبسه عنهم وان لم يكن للمسلمين الظفر الا باتلافه وحبسه فتلف فى الحرب من غير معنى من المعاني التى ترجى بها القوة للمسلمين والضعف للباغين فليس على المسلمين غرم ذلك فان فاؤا الى أمر الله وشيء من مال باق قائم العين فى أيدي المسلمين فلم رده يعينه ورفع محمد بن جعفر فى جامعه عن موسى بن أبي جابر بعد كلام له فى الباغي فانه يقاتل حتى يفىء الى أمر الله لا يغنم له مال ولا تسبى له ذرية ولا تنكح له زوجة فى عصمته ما أقر بالنبي والقرآن وليس المقر بالتنزيل كالمنكر للتنزيل المكذب به لان المنكر للتنزيل مكذب بالقرآن والنبي صلى الله عليه وسلم وهو خارج عن الملة وفى بيان الشرع ما نصه واما القول بانه لا سبيل على أموال الباغين فهو كذلك ما لم يكن ذلك لهم آلة حرب المسلمين أو معونة لهم على بغيتهم عليهم فالمسلمين أن يجوزوه دونهم ويحبسوه عنهم الى زوال بغيتهم ثم يرد عليهم أو على ورثتهم وما كان من ذلك آلة تصلح لحربهم بها فقد قال بعض المسلمين ان لهم أن يحاربوهم بها وما تلف فى الحرب منها فلا غرم عليهم وقد قيل بغرما وان سلمت فلا كراء لها .

المسئلة الثانية : فى اتباع المنهزمين قال محمد بن جعفر فى جامعه للامام ان يتبع المنهزمين ويتبع الرجل من أهل البغي فيقتله بعد ما ينهزمون ويتفرقون من القادة والأتباع وعنه اذا سفكوا الدماء وقتلوا المسلمين وشهروا السلاح للامام وأصحابه ان يتبعوا المولى ويقتلوا من شاءوا منهم وانما تحرم دماؤهم

إذا أقروا بالاسلام وفاؤا الى أمر الله وأما ما داموا حربا للمسلمين فدمائهم حلال  
وفى بيان الشرع ما نصه وأما قوله لا يتبع مدبرهم فالمعنى فى ذلك لا يقتلوا منهن  
إذا لم يكن ذلك تفرقا الى فئة يتراجعون بها فى حرب المسلمين فى تفرقهم وتوبة  
منهم عن بغيتهم وأمنوا معاودتهم للبغى أمسك المسلمون عن اتباعهم وإن لم يكن  
ذلك ولم يأمن المسلمون تراجعهم الى فئة ثم يرجعون بها الى حرب المسلمين  
أو الى بغيتهم عليهم أو يظلمون الناس فى مسالك انهم اتبعهم المسلمين  
ليأسروهم ويحبسوه الى أن يأمن المسلمون ذلك منهم فإن كان للمسلمين امام  
قائم فالحكم فى ذلك اليه مع مشاورة أهل العلم وقد قيل يقتل من قتل أحدا  
من المسلمين من الباغين ويحبس ولا يؤمن معاودته للبغى عليهم .

المسئلة الثالثة : فى الجرحى قال فى بيان الشرع وأما الجرحى فلا يجاز عليهم  
ما كانت جراحتهم حائلة بينهم وبين البغى والظلم وإن كانت جراحتهم خفيفة غير  
موسرة له عن بغيه فسبيله سبيل أصحابه وإن كان على ما به من الجراحة  
مقيم على الظلم والبغى فللمسلمين قتله ما لم يكن منعه ذلك الا بقتله وسبيل  
هذا المجروح الذى يقا تل سبيل البغاة ولا سبيل على المجروح الذى قد أسرت  
جراحته ومنعته عما يوجب قتله من أجله فهذا ما حضر ذكره من معاني ما تقدم  
من قول الفقهاء فيمن منعه جراحتهم عن المحاربة .

المسئلة الرابعة : فى الأسارى من البغاة فاما أن يكون الأسير من القادة  
أو من البغاة الاتباع اما القائد فللإمام قتله وإن تاب بعد الأسر والقدرة عليه  
فقليل الإمام مخير فى قتله وتركه كما أفتى علي بن عزرة الامام غسان فى عيسى  
ابن جعفر قال محمد بن جعفر أن قائد البغاة أن كان على غير توبة فإنه يقتل  
من بعد قتله للمسلمين ولم يسع تركه ولم يجز الا قتله لكل مسلم قدر عليه  
لان قتله من الأمر بالمعروف وترك قتله من المنكر معنى إذا قدر عليه فيحسب  
هذا الاثر أن القادة من أهل البغى إذا تابوا من بعد أن يقدر عليهم من  
بعد حرب المسلمين وقتل من قتل بمحاربتهم يجب قتلهم وإن الحقهم ملحق فى جميع  
أهل البغى فمن كان موليا حتى ظفر به ولم يلق بيده تائبا ومن استؤسر من أهل  
البغى الذين كانوا مستحقين القتل ببغيتهم ومحاربتهم لم تنفعه توبته ممن علم منه  
الادبار لانه لم يتب فى حال الاختيار وإنما تاب فى حال الاضطرار وكأنه قد  
وجب عليه حكم القتل بمنزلة الحد وما تنفعه توبته بعد استحقا قه للقتل



قلت اما وجوب قتله بقوله تعالى حتى يفيء الى امر الله وليست الافاء بعد الاسر هي الافاء المطلوبة لان الافاء هي تركه القتال مع قدرته على القتال هذا هو الظاهر من معنى الآية ولعل من لم يوجب قتل الاتباع نظر ان المراد من قتال البغاة هو كف البغي لا غير فاذا امتنع بغيه وانكف لم يقتل لان المطسلوب قد حصل الا ان كان تعين عليه قتل أحد بنفسه فانه يقتل به قولاً واحداً والله أعلم تنبيهان الأول اذا زحف قائد البغاة على المسلمين بعساكره وقتل المسلمين فانه للمسلمين الفتك بهم اذا تولوا بحدثهم نحو ما فعلوا كقاتل الرداس وابن عطية وأشباههم بشهرة الخبر عنهم في أحداثهم من غير ان تقوم بذلك بيعة عليهم كذلك قتل المغيرة بن روس وخثعم -

المسئلة الخامسة : اذا افاء الباغى الى امر الله فمن فائه بعد فيئه فهو باغ حل قتاله وقتله وذلك لانه تعدى حد الله الذى حده فى كتابه لعباده في قوله فقاتلوا التي تبغى حتى تقىء الى امر الله والمتعدى لحدود الله ظالم باغ ووجه الافاء ان يدعو خصمه الى حكم الله عند حكام المسلمين وذلك فيما فيه الدعواوي بين الناس لا فيما فيه نص قاطع كمكيدة عمرو ومعسوية وذلك لما رأوا لا قيل لهم يقتال علي وأصحابه فعند ذلك رفعوا المصاحف على الرماح وقالوا ندعوكم الى حكم كتاب الله فاختلف هنالك على علي أصحابه فمن قائل كيف نقاتل قوما يدعون الى حكم الله وقال الحقون منهم انما قاتلناهم بحكم كتاب الله لان الله أمر بقتال الفئة الباغية حتى تقىء وافاءتها رجوعها الى الحق وخروجها عما كانت عليه راجعة عنه وهو الحق واما ان افاءت الفئة الباغية ورجعت مذعنة لأحكام الله فقد حرم قتالها ومقاتلتها هو الباغى والله أعلم ومثل هذه المسئلة نقيمت على الشيخ صالح ابن علي رحمه الله انه خرج يوماً على المساكرة فقتل جنده من بني شهيم سبعين رجلاً في وقعة واحدة قال الشيخ وبنو شهيم هم قبيلة حكمهم حكم المساكرة حرباً وسلماً قال وقد خرجوا لنصرتهم فطحتهم رضى الهيجاء ثم ان رئيس بني شهيم طلب من هذا الشيخ الحكومة في هؤلاء المقتولين فزعموا ان هذا الشيخ قال لذلك الرئيس اعطيك سيفاً احمر ولا اعطيك حكماً قالوا كيف يمنع حكم الله ممن طلبه منه وكيف يقال لطالب حكم الله هذا الكلام فان قدرنا انه محقق في قتلهم فهو مبطل في منعه الحكم قال الشيخ السالمي رحمه الله ان هذا الشيخ يتكسر صدور ذلك القول منه وعلى تقدير صحة صدره منه فنقول في جوابه ان سلمتم ان بني شهيم بغاة وانهم صنف من المساكرة وان هذا المحتسب قد قام ساعياً في قمعهم

عن بغيهم فأى حكومة لهم مع ذلك اما قال الله عز وجل فقاتلوا التى تبغى حتى  
تفنى الى أمر الله وأى إقاعة لهؤلاء فى مطالبتهم الحكم من المحتسب وهل هى  
الا حيلة نصبوها ليتوصلوا بها الى اظهار الباطل واطفاء الحق وما أشبهها  
بحيلة عمرو ومعاوية لعلى يوم صفين حين رفعوا المصاحف على رؤوس الرماح  
ونادوا فى القوم بيننا وبينكم كتاب الله فهل سمع المسلمون دعاءهم لذلك وهل  
كانوا محقين حينئذ كلا بل المسلمون أمروا بالحمل عليهم وحرصوا على وقع السيوف  
فيهم وعاتبوا من توقف فى أمرهم وفارقوا عليا حين أجابهم لمسرادهم فليت  
شعري ما يصنع هؤلاء القاسحون بأهل المنهر وان فانهم هم الذين امتنعوا عن اعطاء  
معاوية الحكم وهم الذين عابوا على من توقف فى الحكم ببغى معاوية  
وأصحابه وهم الذين فارقوا عليا حين أجاب معاوية للتحكيم وليس فى عمان امام  
قائم يرجع اليه أمر الناس سوى هذا المحتسب فانه هو مركز الاسلام وغوث الانام  
وبوجوده يمتاز الحلال من الحرام فكيف يعاب قوله لمن أراد أن يحتال  
عليه أعطيك سيفا أحمر يريد بذلك الصرب اليس على أولئك البغاة ان ينقادوا  
لحكم الله بالرجوع والتسوية منه على يد هذا المحتسب وان يسلموا الأمر اليه  
حتى ينفذ فيهم حكم الله فان هذا هو افاءتهم التى ذكرها الله فى كتابه حتى يفيئوا  
الى أمر الله وليس ما حاولوه من الخديعة للمسلمين ونصبوه من المكيدة للمحقين هو  
الافاءة والرجوع منه الى الحق كلا بل هو زيادة فى طغيانهم وعلو واستكبار  
فى شأنهم فالواجب على كل مسلم علم ببغيهم وقدر على قتالهم ودفعهم عن  
ظلمهم أن يتقرب الى الله بقتلهم وان ينفذ فيهم حكم ربهم حتى يرجعوا عن بغيهم  
قال الشيخ السالمى فان قيل ان أهل النهروان أنكروا التحكيم لغير الثقاب ولم ينكروا  
اجابة معاوية الى الحكم قال الشيخ قلنا ان أهل النهروان أنكروا ذلك كله  
بدليل انهم أمروا عليا أن يجيب القوم حين قسألوا بيننا وبينكم كتاب الله  
قالوا له قل لهم على ترك كتاب الله قاتلناكم ولانهم قالوا لا حكم الا لله ومرادهم  
بحكم الله هنا قتالهم الفئة الباغية ولانهم حضروا فى حال القتال وقاتلوا  
وعلى وأصحابه ممسكون بهذا عمار بن ياسر الذى أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أن يهتدى بهديه قتل حال امسك علي عن القتال وحال مخاطبتهم بالتحكيم وكان  
يقول هل من رائح الى الجنة قبل تحكيم الحكمين (فايده) قال فى بيان الشرع وسئل  
أبو سعيد عن قوم بغوا على المسلمين فحاربوهم وقتلواهم وملكوا الباقيين  
ثم خلا لذلك سنون كثيرة هل يجوز قتلهم على ما كانوا عليه قال معي انه قيل اذا لم  
تقع مسالة منهم ولا سبب يوجب ترك حربهم بينهم وبين المسلمين فهم عندي على

بغيرهم ويجوز أن يقاتلوا على ما قاتلهم عليه المسلمون فمن أراد أن يحاربهم بقتلهم المسلمين جاز قتلهم بأي وجه كان بغزو أو غيره على معنى قوله قلت له فإن خلف بعدهم قوم من أعوانهم وفنى الذين قتلوا المسلمين هل يكونوا هؤلاء يمتازون الآخرين قال معي أنهم أن كانوا معينين لهم على بغيرهم ومعرفتهم لبغيرهم على المسلمين أنهم بمنزلتهم في بعض ما قيل في أمر الصرب قال وكذلك إذا بغى بعضهم على المسلمين بعد معرفته بحقهم جاز قتله غيلة وينظر في هذا ولا يؤخذ منه إلا ما وافق الحق والصواب قلت نظرت في هذا الاثر الذي نسب الى أبي سعيد فرأيتة حقا وصوابا وأدلته من قوله تعالى لليهود الذين هم في أيام النبي محمد صلى الله عليه وسلم مغيرا لهم ومويخا لهم بقتلهم الأنبياء وسماهم قتله وهم لم يشهدوا القتل ولا قتلوا بأيديهم ولا كانوا في زمانهم وما ذلك إلا لأنهم رضوا بفعل آبائهم وبقتلهم الأنبياء وكل يبغي بغياه الأولون طائفة أو بلدة ورضيه من جاء بعدهم الى آخر الزمان فهو معهم في البغي والهلاك وهذا لا يخفى على ذي بصر وبصيرة ولو كان ذلك الغير من غير تلك البلدة أو القبيلة لكن رضى بفعلهم فهو لا شك أنه معهم يجوز قتله وقتاله إذا عرف الحق وبلغته الدعوة وتكرار الدعوة لمن عرفها لا يعد إلا من الهذيان والله المستعان .

( ذكر ما وافق فيه حكم البغاة المشركين )

وليس يقتل شيخ والصبي ولا المسريرض والخود أن لم ينصروا الجهلا  
معنى البيت لا يقتل الشيخ الغاني ولا الصبي ولا المريض ولا المرأة استقلالا  
لكن بشرط أن لا ينصروا الجهلاء المقاتلين على شرك أو بغي وفي المقام مسائل .

المسئلة الأولى : في الأدلة للمنع عن قتل الشيخ والنساء والصبيان قال في بيان الشرع نافع عن عبد الله أخبره أن امرأة وجدت مقتولة في بعض مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم فانكر رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل النساء والصبيان والحديث في مسلم أنبأنا أبو بكر ابن أبي شيبة قال أنبأنا محمد بن بشير وأبو امامة قالا أنبأنا عبد الله عن نافع عن ابن عمر قال وجدت امرأة مقتولة في بعض تلك المغازي فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان قال النسوي في شرحه أجمع العلماء على العمل بهذا الحديث وتحريم قتل النساء والصبيان إذا لم يقاتلوا فان قاتلوا قال جماهير العلماء يقتلون .

المسئلة الثانية : فى شيوخ الكفار فان كان فيهم رأى قتلوا والا ففهم والرهبان خلاف قال مالك وأبو حنيفة لا يقتلون والأصح فى مذهب الشافعي قتلهم والمذهب عدم قتلهم الا ان كانوا مرجعا فى الرأى فانهم يقتلون قال القطب نهى عن قتل النساء والصبيان والشيخ الفاني وجوز قتله ان كان يعود اليه الأمر ولو لم يقاتل وفى ميزان الشعراي قتلت الصحابة شيخا فلم ينكر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم .

المسئلة الثالثة : فى قتل النساء فانهم لا يقتلن للنهي عن قتلهن الا أن قاتلن أو أعن بشيء فانهم يجوز قتلهن .

المسئلة الرابعة : فى الصبيان لا يجوز قتلهم لان القلم مرفوع عنهم فان قاتلوا جاز دفعهم عن القتال بغير قصد لقتلهم فان ماتوا فى الدفع بلا عمد فلا ضمان على فاعل ذلك وان قدر على منعهم عن الدفع بما هو أهون كالحبس وغيره من أنواع المنع قصدا الى ذلك المنع بما ارفق .

المسئلة الخامسة فى المريض الذى حبسه مرضه فهو كالذى حبسته جراحته عن القتال فان كان مشركا عرض عليه الاسلام أو الجزية ان كان كتابيا فان أبى قتل واما ان كان من أهل البغي فان منعت جراحته عن بغيه فلا يقتل الا ان كان مقيما على بغيه ويشمر أهل البغي ويحرضهم بلسانه فانه يقتل والله أعلم.

( ذكر من سقط عنهم الجهاد )

- ( ولا جهاد عليهم كالرقيق ومن عليه دين ولم يترك له بدلا )  
( لكن عليه عن النفس الدفاع وعن أمواله ان يكن راع وقد كفلا )  
( كذلك من منعاه والداه وقصد صارا حليفي مضرات ولا خولا )

المعنى ان فرض الجهاد يسقط عن العبيد وعن أصحاب الدين الذين لا يجدون وفاء لدينهم ولا ضمينا عنهم فيه ولا على من منعاه والداه عن الجهاد ان كانا فى ضرر ولا يكفلهم غير ولدهم وفى المقام مسائل .

المسئلة الأولى اما الكلام فى سقوط الجهاد عن هؤلاء المذكورين فها هنا محلها والأصل فى هذا كله قوله تعالى ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج اذا نصحوا لله ورسوله ما على المحسنين من سبيل

والله غفور رحيم والنساء والصبيان والعبيد وأهل الزمانة والمجانين كلهم من الضعفاء المعذورين وقد أفردهم الله تعالى بالذكر في موضع آخر فقال ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج وقد ذكر الله عدم النفقة بانها عذر بقوله ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج والمسافر داخل تحت هذا العذر اذا لم يجد زادا ولا نفقة فصحح بان المرأة من المعذورين عن الجهاد لانها من الضعفاء .

المسئلة الثانية : في العبيد والعبيد غير مخاطبين بغرض الجهاد لانهم لا يملكون أنفسهم فضلا عن النفقة التي يحتاج اليها في جهاده لانه مملوك هو وما ملكه لملكه وان كان في بعض ملك العبد للموصية خلاف فانه لا يملك التصرف لنفسه ولا لئله الا باذن سيده .

المسئلة الثالثة : في سقوط الجهاد بالدين من أين ثبوته سئل الشيخ الخليلي رحمه الله عن ذلك فقال هكذا قالت الفقهاء وأطبقت كلمتهم عليه ولا أجد التصريح به كذلك من الكتاب ولا من السنة ولكن قول مقبول وأثر متبع وكان أكثر اعتمادهم فيه على أن الجهاد من حقوق الله والدين حق للعبيد فهو مقدم عليها في الأصح ثابت في الحديث المشهور أن التسوية تجزي الا عن حقوق العباد فكان ارتهان الذمة عذرا مانعا من وجوب الجهاد فان كان ذا مال فأوصى بدينه وأشهد عليه اذا لم يمكنه في الحال قضاؤه اله ان يخرج أم عليه أم لاله ولا عليه قال الشيخ الخليلي رحمه الله ففي الاثران له أن يخرج على هذا ويؤيده ان النبي صلى الله عليه وسلم قد أخذ سلفا وهو دين ومات عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعليه دين ولا يجوز ان يأتي على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى شراة الأيمة حالة تمنعهم عن الجهاد والصحيح ان الزبير كان عليه من الدين الف الف ومائة الف وقتل والدين عليه حتى قضاه عنه ولده عبد الله بن الزبير ولا يبعد عندي من جسوان القول بلزومه والحالة هذه أشبه استدلالا بحال هذه الأيمة فان الجهاد عليهم من اللازم لأنهم الباعة لأنفسهم لله تعالى خلافا لمن يرى نفس الدين عذرا يمنع من الخروج قال فان كفل بدينه من يثق به من ملي يؤمن على قضاؤه أو أذن له صاحب الدين بالخروج قال فلا يتعزى من الجواز من الاختلاف كما سبق في هذا الفصل قياسا لا حفظا فلينظر فيه انتهى كلام الشيخ رحمه الله وهذا كله في الجهاد واما في الدفاع فسيأتي الكلام على وجوبه في محله ان شاء الله .

المسئلة الرابعة : فى منع الوالدين ولدهما عن الجهاد ما القول فيه قال الشيخ الخليلي رحمه الله اكثر القول انه لا رأي لهما فى الدفاع فله أن يخرج ويأتي ذلك فى الدفاع ان شاء الله واما فى الجهاد فيختلف فيه فقيس ان كان الجهاد فرضا فلا رأي لهما فيه وقيل ان طاعتهم قريضة حاضرة فهي الزم وبها عن الجهاد يعذر ويحسن عندي ان كان من قوام الدولة فيلزمه الخروج والا فهو مخير ويجوز أن يقال ان كان ممن يكتفى عنه فى الجهاد بغيره فالتعود أفضل وفى مثل هذه الحالة رد النبي صلى الله عليه وسلم من قال ان له والدة فقال استاذنها فان أثبت فاقعد فان الجنة تحت اقدام الأمهات وقد قتل حارثة فى الجهاد ولم يثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم منعه من الخروج الا باذنتها ولما استشهد جاءت أمه الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان كان حارثة فى الجنة لم أبك ولم أحزن وان كان غير ذلك فسترى ما أصنع فقال يا أم حارثة انهن جنات وان حارثة فى الفردوس الأعلى فرجعت وهى تقول بخ بخ لك يا حارثة بخ بخ كلمة مدح ولعل بهذا يستدل من قال بجواز الخروج له مطلقا فى جهاد أو دفاع فى فروض أو وسيلة ولو منعناه لكن اختار تقييده مع ذلك بكون الخروج لا مضرة عليهما فيه فلو تعين مرضهما أو عجزهما عن القيام بحوائجهما ولا قايم لهما غيره لزمه القموس عندي وكذلك فى حق غيرهما ممن يلزمه القيام به وهذا يشمل عموم الآية الشريفة غير اولي الضرر بنفسه وبمن يلزمه القيام به كله من واضح العذر لانه لا ضرر ولا اضرار فى الاسلام انتهى ما نقلته عن الشيخ رحمه الله .

باب من أسباب البغي والاستعانة على البغاي .

- ( وأحكم عليه ببغسي ان أقر وان شاهدته غاصبا أو جارحا رجلا )  
( أو مفسدا نشيا أو قاصدا سلبا أو منقرا غنما أو طاردا ابلا )  
( أو أخبر الأمانا بالبغي أو وجد الملبى فى أمواله قد حازها وغلا )

معنى الأبيات يثبت البغي بالاقرار به وبالشهادة له وتغيب المال وبأفساده ويقصد سلب السلاح أو بتنفيذ غنم أو طرد ابل أو يخبر الأمانا ببغيه أو وجد الملبى عليه ماله فى يد رجل حازه فهذه الأشياء يحكم بالبغى على صاحبها وفى بعض هذه الأشياء احتمالات سيايأتي لها تفصيل فى محلها ان شاء الله وفى المقام مسائل .

المسئلة الأولى : فى الاقرار فإن الاقرار بالشئ هو من أصح ما يثبت به الحكم والدليل على ذلك من الكتاب قوله تعالى قالوا اقررنا وقوله تعالى بل الانسان على نفسه بصيرة وقول العلماء لا انكار بعد اقرار بشروط أحدهما أن يكون المقر عاقلاً حراً فلا عبرة باقرار المجنون ومن هنا لما أقر ما عز عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بالزنا أعرض عنه ثلاث مرات وأقام عليه الحد فى الرابعة وسأله هل فيك جنون فقال لا ومنها ان يكون مختاراً غير مكره ولا مضيق عليه فى السجن أو يضرب وخرج بالحرية العبد فان اقراره على سيده والاقرار على الغير لا يجوز . .

المسئلة الثانية : الحكم بشهادة العدول الأمناء فانه يثبت الحكم بشهادة العدلين لقوله تعالى فأشهدوا ذوي عدل منكم ولقول النبي صلى الله عليه وسلم شاهداك أو يمينه وشهادة العدلين وإن كانت ظنية فانها يثبت بها الحكم للأدلة الواردة بقبول قولهما فالحكم غير مخاطب الا بظواهر الناس وإن كان الباطن غير ذلك وعلى ذلك جرت قواعد الشرع فان كذب الشهود أنفسهم بعد حكم الحاكم فلا ضمان على الحاكم وإنما الضمان على الشهود والشبهة العامة الصحيحة قال فى الاثر ان الشهرة تهرق بها الدماء وتقسم بها الحدود ومثل ذلك لو أن رجلاً فعل فعلاً يوجب به عليه الحد فشهروا ذلك فى الناس وكان يؤخذ عند الخاصة والعامة لكن لا يشهدون عليه بفعل الشر انه يحكم عليه بذلك .

المسئلة الثالثة : فى المعاينة للفعل من الفاعل فان عاينت أحداً أخذ مالك أو أفسده بأي أنواع الفساد فاحكم على فاعله بالبغى عليك وفى النيل ما نصه يثبت فى المال بنزعه أو ارادته أو بمنع منه أو الانتفاع به أو يتعدى اليه أو لأخذه به أو افساده أو لزيادة فيه أو تنجيته من فساد أو لو كان افساده أو المنع منه بتغيير دابة أو طرد رقيق عن خدمته أو حملة أو نحو ذلك أو طرد حملته أو خدمته منه أو نحوهم من أولاده وأجرائه أو مكزيه أو مشتريه ومن القصد ان يمضي الى طلوع نخلة ويشرع فى طلوعها أو يمضي الى حصاد أو يشرع فى حصاد وكذا الحفر والدفن اذا قصد ذلك لافساده أو تملكه أو منع أو انتفاع به وحل الدفاع بذلك أى لاجل ذلك والقتل هذا كله ان كان المال بيد الباغي وأما ان غيبه عنه ولا يعلم له مكاناً فلا يقاتله بل يدعو به الى الحق عند المسلمين وحكامهم وإن قاتله بلا دعوته الى الحق فهو باغ مثله قال فى النيل وشرحه وجوز لرب المال فى المسئلة السابقة وغيرها أن يقصد لماله

ان علم مكانه أى الشخص المعين كبيت مخصوص عرف انه فيه لا ان عرف انه فى الدار ولا يدري فى أى محل هو ويأخذه ويقا تل عليه مانعه منه سواء منعه الذى أخذه أو غيره ممن لم يكن فى يده على الأمانة والحفظ وان علم الذى هو فى يده انه له فمنعه منه فليقاتله وقيل يقصد الغاصب بالقتل وما دونه ان منعه ولو غيبه فى متاعه أو فى بيته أو فى بيت فى يده أو بيت غيره وحال بينه وبين التفتيش عنه وقد علم أين هو أو جعله فى لباسه أو ثوبه أو جيبه أو فعل غير ذلك ان كان يميزه ويمعرفه بعينه لا يشك فيه ولا يقاتله عليه ان غيبه ولم يعلم مكانه أو لا يتميز له خلط أو لم يخلط بل يدعوه الى الحق بأن يقول له ارفع معي الى القاضي أو الى الجماعة أو الى من ينصف بينهما وقاتله ان أبى من الذهاب معه الى الحق وعاند على ذلك كل فاعل قاتل أى يقاتله كل من حضره فى الأباء والعناد وكل مرجح عنده ذلك ولو لم يحضر الا من خاف على نفسه وذلك القتال بالضرب بالعصى والحجارة ولا يعتمد قتله وان مات هدر دمه وذلك ليرتفع الى الحكم لا هو أى لأصاحب المال لانه منتصر لنفسه وهكذا من المال بيده لوجه جائزا اذا لم يحل له تسلميه لذلك وهكذا يقال كلما ذكر المصنف أو ذكرت صاحب المال لا مكان أو اراد بصاحب المال ما يشمل ذلك والا ان قاتله كان باغيا مثله فان قتله أو حرجه أو ضربه فعليه الدية والأرض أو القصاص ورفع الحد عنه بالشبهة هذا أظهر ويجوز لهذا الباغي المعاند ان يقاتل الباغي الأخير الذى هو صاحب المال لانه لا يجوز لصاحب المال قتاله بل يجوز لغيره فلا يجوز لذلك الباغي المعاند قتال غير صاحب المال اذا جاء يضربه ليرتفع الى الحاكم ولكن يلزمه ان يذعن للذهاب الى الحق بل الانصاف من نفسه برد ما أخذ وان نهب الباغي مالا وأكله أى تملكه وأراد أكله وجاز به على غيره فله بلا وجوب دفاعه عنه أى عن ذلك المال بالجبن والامساك وقاتله عليه حتى يأخذه منه سواء كان فى الصحراء أو القرية واحد مع واحد أو غير ذلك وان لم يعلم ربه أو كان معه مال الباغي ولا يقدر ان يميزه أو يقدر ولكن اتصل به ولا يجد فعله فى تلك الحال كغرامة بعض ما فيها للباغي وبعضها للمبغى عليه ويرد للباغي ماله بعد ووجب عليه النهي ان لم يرج القبول ودفعه وقاتله ان شاء وان شاء اقتصر على النهي ان اطاق النهي واما الدفاع والقتال فلا يلزمه ولو قدر الا ان وعلى الامام أو عامله أو الشراة وعرفوا ذلك فانه يلزمهم قتاله ودفاعهم عن المال ونزعه ويرده لربه ان عرفه علمه والا فلا يعطى لأحد الا ببينة عادلة تبين انه للمسجد أو للامام



أو لفلان ونحو ذلك وإن قال الباغي هذا لي وهذا للمبغي عليه وأشكل على الذى  
الزمه بنفيه منه حتى يرده انتهى ومن أراد الزيادة فعليه بالمطولات يجد الشفاء  
والله أعلم .

- ( ومن أتى ليس يدرى ما أراد فان أبدى بضرب كسيف أو رمى نبلا )  
( لو لم يصب من رماه أو أصاب به ثيابه فهو باغ فارمه عجلا )  
( وقيل إن أشهروا سيفاً وقبيل إذا صفوا له وأغاروا نحوه الأيلا )  
( وأظهروا السيف اظهاراً وقيل إذا ما جاوزوا حجره فالبغي قد حصلا )

معنى الأبيات ومن أتى ولست تدري قصده فلا تبده بالضرب والرمي حتى يكون  
هو المبتدي بالضرب أو الرمي أو الاغارة أو أشهر عليك سلاحه كان سيفاً  
أو تفقاً أو غيره ولو لم يصب من رماه أو وصله فى ثيابه أو دابته أو أغار عليك  
بفرسه أو ناقته وقيل إذا جاوز الحجر الذى حجرته عليهم ففى هذه الحالات كلها هم  
بغاة يجوز فيهم ما جاز في البغاة هذا معنى الأجمال ( وفى المقام مسائل ) .

المسئلة الاولى : ينبغي للمبتلي أن يكون ثابت القلب عارفاً بأحوال القبائل  
والأزمنة والامكنة لان لكل مقام مقال وشاهد الحال أصدق من شاهد القول فان كان  
الزمان زمان سكون وهدوء فهنا ينبغي التساني والتثبت وعدم الاستعجال وكذلك  
تختلف أحوال الامكنة بعضها مخوف معروف بأنه مأوى الغزاة وقطاع الطرق  
وأهل الشر فهنا ينبغي التحرز والحزم وبعضها معهود بالامان ولا يصلحها قطاع الطرق  
على الغالب فهنا لا يصلح الاستعجال وكذلك القبائل بعضها معروف بالبغي والتعدي  
وقتل الأنفس وأخذ الاموال فهنا يستعمل الحزم والله در المتنبى حيث يقول .

( وما الخسوف الا ما تخوفه الفتى ولا الأمن الا ما يراه الفتى أمناً )

المسئلة الثانية : ينبغي للمبتلي أن لا يترك الحزم ويثبت فى أمره لأن الدماء  
أصلها الحرمة ولا تسفك الا بحجة يعتذر بها عند الله تعالى يوم يقضى فى الدماء  
بين عباده فان ظهرت اماره البغي كما ذكرها المصنف فلا بأس عليه بل الواجب  
على المكلف الدفوع عن نفسه ويهلك بالترك لانه بتركه كالمعين عدوه على قتل  
نفسه لقوله تعالى قاتلوا فى سبيل الله أو ادفعوا فتارك الدفوع عن نفسه  
هالك والعياذ بالله وهذه الامارات بعضها أقوى من بعض فالاغارة أقوىها حجة فمن

أغار عليه قوم فليتلقاهم بقلب ثابت غير طائش وليصبر فإن الخير كله في الصبر قال علي بن أبي طالب الشجاعة صبر ساعة والرمي بالنبل تمثيل على ما كان عليه الأوائل وأما اليوم فالرمي بالبندق أشد من الرمي بالنبل لأنها تنوش الخصم من مكان بعيد لا سيما كالبنادق الجديدة اليوم . فإنها لا شك أقوى من النبل الذي كان من سلاح الأوائل فليكن الإنسان على بصيرة من نفسه ويحترز بالأمكنة الساترة عن الرمي ما أمكنه ذلك والا فلا بد من التجلد ولقاء الضرب بالنحور من عرائم الأمور والله قول الشاعر وهو المقتني حيث يقول :

( محرمة أفعال خيلي على القنا محلة لباتها والقلائد )

فانظر الى سياسة القرآن بقوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الآية .

المسئلة الثالثة : اذا كنت سائرا في طريق ورأيت من تخافه أو تخاف منه الخديعة فاعتزل عن الطريق جانبا وخاطب من رأيته بالحجر الى مكان معلوم كشجرة أو واد أو حصاة أو غيرها من العلامات وأحجر عليه المجاوزة لتلك العلامة وقل له ان جاوزته فقد أبحت دمك أو كلاما غير هذا معناه يفهمه منك فان كسر الحجر جاز لك رميه وقتاله بعد هذه الحجة والله أعلم .

كذلك ان قصدوا ما لا وان قتلوا نفسا وان أفسدوا شيئا ولو سهلا

يعني والله أعلم أى كذلك فى حكم الظاهر ان قصدوا مالا ليأخذوه أو يفسدوه أو يأكلوه أو يمتعوه من ماله ولو بتنفيره عنه أو حالوا بينه وصاحبه فكل ذلك منهم بغي يحل دفاعهم عنه ولو أدى الى إتلاف أنفسهم .

المسئلة الاولى : اذا رأيت من يقتل انسانا مسلما فلك دفعه عنه لأن أصل الدماء الحرمه ولاته من باب النهي عن المنكر ولو كان فى باطن الأمر يمكن قتله أن يكون محقا فعليه اظهار الحجة بتحليل دمه الا اذا كان الأمر يقتل الرجل اماما عدلا فليس لك سؤاله ولا مطالبة الحجة عليه لأنه أمين الله فى أرضه قال الامام الحزرمي :

وليس للمأموم اذا ما امامه أراد لشيء ان يقول لا وما

ولو كان المقتول وليا لك فالامام هو المقبول قوله فيه -

المسئلة الثانية : الافساد حرام والسعي به حرام فى قليل الشئ وكثيره سواء لان النبي صلى الله عليه وسلم قال فى خطبته فى حجة الوداع انما دماؤكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام وقال الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل كان ذلك بالقضم أو الافساد أو الاستنفاع فانه حرام على إطلاقه لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة نفسه ولقوله صلى الله عليه وسلم لا توى على مال امرئ مسلم فالآية والأحاديث صريحة فى تحريم مال المسلم وافساده وهلاكه بأى أنواع الاهلاك والافساد الله أعلم .

( اما اذا عرفوا بالبغى كان لمن رآهم سسقيهم كاس البلاء نهى )

يعنى والله أعلم ان من عرف بالبغى والتعدى على الناس فلا يحتاج الى قيام حجة عليهم والأصل فى ذلك ان الحجة قائمة عليهم ولا جهل ولا تجاهل فى الاسلام قال الشيخ صالح وقد قيل انه اذا كان الباغي معروفا بالبغى مشهورا بالاصرار متعارفا مع اهل الدار انه لا ينقاد للحق فلا دعوة له ولا تلزم اقامة الحجة عليه وجائز فيه ما جاز فيمن اقيمت الحجة عليه وهو فى الأصل مخاطب باداء ما عليه من الحق بنفسه ولا يعذر بعدم المطالبة فى ذلك الى ان قال والقولان مشهوران عن المسلمين فى القديم والحديث يعنى القبول بقيام الحجة وعدمها ومع هؤلاء لا دعوة لمن عرفها . وقيل له فان كان ضار بي أو أخذ مالي أو قاتلي من اذا غاب عنى لا أدركه كمثلى النعيم وبني قتب والجنبه والعفسار ومن هو مثلهم من الأعراب هل لي أن اتداركهم بالضرب أو القتل قبل القوت قال هكذا فى نظري ان مثل هؤلاء لا يحتاجون الى دعوة ولا الى اقامة حجة لانهم بغاة معتدون معروفون فتداركهم جزاك الله خيرا بالضرب والطعن غير شاك ولا متردد اعلم انه ليس مراد الشيخ بالقبائل التى ذكرها الحصر وانما أراد جريان العلة فى معلولاتها فحيث ما وجد الأصل والتعارف به فى أى قبيلة كانت بدوية أو حضرية قريبة أو بعيدة أجرى ذلك الحكم عليها لعل البغى والاصرار عليه قلت ولو كان البغى متقدما من آبائهم وقد فنسوا وبقي أولادهم يفتخرون بفعل آبائهم ومصرن عليه فيجوز فيهم ما جاز فى آبائهم الا أن كانت تقدمت لهم اصلاح بهدم المتقدم فلا يجوز الاقدام عليهم بما فعل آبائهم بغير حجة لانه لا يجوز كسر الصلح فانهم وقد ذكر

أبو سعيد في بيان الشرع مثل ما ذكره فطالعه والدليل على ذلك أن الله سمى اليهود في أيام النبي محمد صلى الله عليه وسلم قتلثة للأنبياء وغيرهم بذلك وهم في ذلك الوقت عدم لم يخلقوا وما ذلك إلا لرضاهم بفعل آباءهم ولصرارهم عليه قال الشيخ صالح بن علي وقد صرح الشيخ محمد بن يوسف في شرح النيسل أن من أخذ المال يهجم عليه ما كان المال في يده والضارب والقاتل مثله عندي إذا كان ممن ذكرتهم ولا شك قيل وأن كان لم يضربني بنفسي ولم يأخذ مالي ولكن فعل ذلك بالمسلمين غيري قال المسلمون سواء وهم كالجسد الواحد وهم خصم الكل فعامله معاملة الباغى عليك إذا لم يحتمل أنه فعل ذلك بحق وفي نظري أن هذا يعرف بالشهرة والقراين والمتعارف مع أهل الدار والامارات هذا والاحتمال البعيد لا يعتبر ولا يعتد به فالامارات والاخبار الدالة على فعل البغى كافية لك مع الدينونة بما لزمك أن أخطأت ولك أن تجاهده وتضاربه على هذا القصد وفي الكتب المخريبة أن الامارات كسوق المال وحمل القتل والجرحى والمقاتلة في الحريم مما يدل على بغى الباغى وبذلك يجوز حربهم وتداركهم وأهل عمان قد أجازوا قتل أهل البوارج من أهل الهند إذا أطمأنوا أنها لأهل الشرك في أيام حربهم لأهل الهند ومثل هذا لا يخفى على أهل الدار قيسل له وأن صح بغيه علي ودخل في عشيرته ولا يتوصل اليه كما هو موجود في قبائل أهل عمان وكما تراهم مقتسمين على الحمية والعصبية فلا يتوصل اليه بنفسه والله يقول فمن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل أنه كان منصورا وفي التفسير أن الاسراف قتل غير قاتله قال نعم لا يحل في الأصل الا قتل قاتل وليه وضرب من ضربه لكن إذا منعه عشيرته أو غيرهم أو حارلوا بينه وبين مريده بحق فتقام الحجة ها هنا على أكابر القبيلة لا على آحادها كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله ويستحل قتال من تحت الأكاير أو الكبير لان قيامها على الآحاد كالمعتذر فلا يلزم ليردوه الى الحق أو تؤدوا عنه ما وجب عليه فان امتنعوا أو تهادوا أو ماطلوا بأكثر مما يتعارف انهم قادرون فيه على الانقياد الى الحق فلينبذ اليهم على سواء وجاز حربهم وقتالهم لدخولهم تحت قوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله وإفاءتهم الى أمر الله أن ينصفوا المظلوم من الظالم الباغى أو يخلوا بينهما ولهذا الدماء التي تقع في حال الحرب هي مهدورة من كلا الجانبين وقيل أن دم الباغيين هدر ودم المبغي عليهم غير مهدور وقيل ما ناله البغاة سرقة واختلاسا فعليهم غرمه وما كان في الزخوف والوقايح

فلا غرم فيه قلت واما الدم أو الحق الأول الذى امتنع البغاة به وصاروا بغاة من أجله فلا يهدر ولا افاءة لهم إلا بادائه والله أعلم .

- ( وكل من جاز منه القول مثل اما م جاز تصديقه فى البغي ان سئلا )  
( لو مستعينا ويبرأ منهم بمقال الواحد العدل اذ اقتاؤه قبلا )  
( وقيل لو لم يكن فى صحبه أمناء جاز تصديقهم والدفع قد جملا )  
( وقيل بل لو رأى فيهم امارته فليس يحتاج ان يستفهم الرسلا )

الكلام فى هذه الأبيات فيمن يقبل قوله فى أهل البغي فانه يقبل قول الامام ونائبه كقاض ووال وأمير السرية ان كان عالما بأحوال البغي ويبرأ منهم بمقال الواحد العدل لانه حجة وقيل تقبل قول من صدقته وقيل يكتفى بامارة البغي من البغاة وسيأتي تفصيل الكلام ان شاء الله وفى المقام مسائل .

المسئلة الأولى : فيما يثبت به الحكم تقدم الكلام ان الحكم بالبغى اتواها اقراره به على نفسه والثانى شهادة الامينين وان كانت ظنية لان الشارع جعلها حجة والثالث شهادة الامين الواحد يجوز تصديقه لان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث الرجل الواحد الى أهل الأمصار فيكون حجة عليهم ويجوز تصديق الواحد اذا أطمأن قلبك بتصديقه ويجوز بوجود مال البغي عليه بيد الباغى أو مالا يعرفه لغيره ويجوز قبول من صدقته ولو واحدا وأنثى واحدة ولو لم يتولى الواحد ولا الواحدة وأجيز ولو عبدا ولو كان له المال ويغلب ظنه فيه وفى الاثر وعن رجال مر عليهم مواش فى غارة والنساء اثرهم طالبات فاستغاثت النساء بهم الجواب انهم يخلصون الماشية من أيدي الغزاة بكل معنى قدروا عليه لأنها سرقة وظلم ظهر لهم وعليهم ان يمنعوا النساء ممن أراد ظلمهن .

المسئلة الثانية : فى الامارات الدالة على البغى قال فى النيل وشرحه أو بوجود اماره بغي عليه أى على الانسان الصادق بكل واحد من الموجود فيهم موت أو جرح ويجوز رد الضمير الى الجيش المعلوم بالمقام كموت أو جرح فيه أى فى جيش الباغى وفى بمعنى مع وذلك بأن ترى مجسروها بعضهم أو دفنوا أحدا أو رأته ميتا وتطمئن نفسك انهم بغاة أو يخبرك ظان فتطمئن أو سوق مال لا يعرف له المال يشمل الغنم والايل والبقر وما يحصل عليها لانك اذا سقت ابلا أو بقرا عليها احمال صح على التوسع انك سقت أحمالا

وذلك السوق على علدة المشي واما على العجسلة والاسراع كما هي عادة من اغار وأخذ ما لا يفقد ذكره بقوله وباتيانه طاردا أو رفعه على دابته وذلك أن يكون بمعرفة أن يكون ليس ما ساق مما يملكه أو ليس ما حمسه على دابته ليس مما يملكه أو مما يملكه لكن لا يعقباد أن يمشي به مطلقا الى حيث هو رؤي به أو باتيانه طاردا ومزعجا في المشي ما معه من حيوان وغلب على الظن أو حقق انه حرام قال القطب لا يحكم عليه بالعلامة والامارة ولا بالتصديق ولا بغير ذلك بل بالشهادة والبيينة العادلة أو الاقرار وأشار لهذا القول بالتصديق بالتعبير عنه يجوز قبل قوله باب ان كان قوم بمنالهم وأشار اليه في ذلك المحل والى القول في العلامة صاحب الأصل وفي الأثر عن هارون الى أبي عبد الله وذكرت أمر ولد يوسف بن عبد الله انه قتل ليلا ووجدوا قدام بيت ابن حصين قلت ان عدة غزاتهم انتظروني اشترك مع أمرهم وما الذي اشترك فيه وقد صح معنا ان هذا ولد يوسف هو برىء من قتله فهو جان وقتلت انهم ذكروا سجيستان انه حضر وانه ابته المعلم اتفق على ذلك فيما اتهموا وقتلت اني أشير اليك بما نفعل فيهم أعلم أيدك الله ان امر الدماء شديدا بادر فيها بما قدرت مما جوز لك اليه أهل العلم لئلا يثقل عليك ما لا تقدر عليه والدماء يؤخذ عليها باليقين فان لم يكن فالتهمة فاذا صح عندك التهمة على أحد ممن حضر أو كان ذلك على يده فلا تنتظر شيئا فاحبس فاذا حبسته اشركت امرك مع غيرك فاذا صح عندك قتله سجيستان أو غيره ابنه المسلم أو غيره أو حقق انه حرام باقرار الباغي أو قول الأئمء أو سمى الظن الراجح تحقيقا مجاز للمبالغة والا فالأقرار في شهادة الأئمء تفيد العمل والظن لا العلم اليقين ويحتمل ان يريد بالتحقيق المشاهدة فيفعل به ما ذكر من دفع به عن المال ونزع المال منه وإبقاءه هناك من دفع وقتال ومنع واحد ولا يهجم عليه ان أتبع فوجد مختلطا بغيره قال الشارح اى الباغي المتيسوع مختلطا بغيره كذلك لئلا يصيبوا غير الباغي ولئلا يرد عليهم من خلطوا به وينتصر لهم ويناسب ذلك قوله تعالى لولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم ان تطئوهم الى قوله تعالى لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا عذابا اليما هذا كلام النيل وبعض شرحه سقته كما ترى وفيه ما فيه من الاشكال مع البديهة والذي أقوله ان الامارات والعلامات ما يؤخذ بها في مواضع مخصوصة وفي قسوم مخصوصين على نظر البتلي وشواهد الأحوال لا على الاطلاق لانها من باب التهم والتهم لا يؤخذ بها الا التهم واما العسود فلا يؤخذون بالتهم وذلك لانك

على يقين من عدالتهم ولا يزيل اليقين الا يقين مثله والله اعلم .

( وليؤمر الكل منهم بالكفاف اذا رأى امارته فى الفتتين جـ )  
( فمن أبت من كفاف فهي باغية على التى وقفت فلتطعم النصـ )

معنى البيتين اذا رأيت فتتين تقتتلان ولم تعلم الحق من المبطل منهما فمرهما بالكف عن القتال واسع بينهما بالصلح امتثالا لقوله تعالى فاصلحوا بينهما ومن لم تكف منهما عن الاخرى بعد اذعان الاخرى للحكم فهي باغية لا محالة جاز أو وجب قتالها لقوله تعالى فقاتلوا التى تبغى حق تفىء الى امر الله أى تنقاد الى حكم الله وفى المقام مسائل .

المسئلة الاولى : اعلم ان الأصل لا تحقق الفتتان فى تقاتلها ولا فى غير تقاتل من جهة واحدة فى وقت واحد فى نفس الامر واما بحسب الظاهر لكل واحدة مع ان الله أباح لهما ذلك بحسب ما يظهر لهما فواقع مثل ان تقاتل قوما بقول الامنا انهم بغاة فلك قتالهم ولهم قتالك وأنت محق بقول الامنا وهم محقون لبراءتهم من البغى لكن الامناء غلطوا أو اختلط عليهم وأنت مبطل لا يعاقبك الله لأنك عملت بقول الامنا قال القطب رحمه الله وفى الدليل والبرهان اعظم من ذلك لان قوما تقاتلوا على مسائل الرأى فراجعه .

المسئلة الثالثة : يصح ابطال الفتتين وذلك ان يكون القتال على فتنة وحمية وتنازع فى أمر الدنيا وزينتها والعياذ بالله كما نشاهده فى بعض أهل عمان حيث لم يدخلوا تحت أمر الامام ويحمل فيهم الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا التقى المسلمان بسيفهما فالقاتل والمقتول فى النار قيل يا رسول الله قد علمنا القاتل فما بال المقتول قال لانه حريص على قتل صاحبه وذلك مصداق قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى فلا يجوز الدخول فى الباغين على نية النصرة لأحدهما واما على نية ازالة بغى أحدهما بمعونة الاخرى على زوال البغى فذلك جائز مشهور فى الاثر منقول عن الأئمة من أهل المذهب وغيرهم ولهم دليل من السنة .

المسئلة الثالثة : تحقق الفتنة بعد بغيا وذلك ان يذعن الى حكم الله وتعطي الحق على يد امام أو قاض أو جماعة راجعة عن بغيا ولو كان ذلك الرجوع لغرض ديني

وهو أن تدعن منقادة لأمر الله تائب راجعة اليه عن بغيها خوفا منه أو كان ذلك الرجوع لأمر دنيوي كالضعف عن القتال أو خوفا من أخذ الثأر وثمرته اعطاء الحق عند حكام المسلمين وفي أجوبة شيخنا السالمي رحمه الله ما نصه ان هؤلاء الجماعة أهل سدي لازالت كتبهم ورسلمهم قصل ان بني ريام لا يكفيهم منا شيء وانهم يحاولون أخذ البسلة وربما ان بني ريام يتأولون في ذلك ان بني رواحسة ظلمونا دارنا التي فيها حامد بن سيف وانهم كلهم يد واحدة وانهم بغاة وحيثما نقرر على أحد منهم ويمكننا الله فيهم فجايز لنا ونرى قول بني ريام في أمر حامد بن سيف كما قالوا فربما ان ضعفهم وعدم قدرتهم تكفيهم عن التعدي والبغي ولو كانت لهم قدرة لبغوا كما بغى غيرهم وأما في هذا الوقت فالعجز أقعدهم فما تقول في مناصرة أهل سدي اليوم وإذا تقوى أحد الفريقين الريامي أو الرواحي لا يكفيه شيء من خصمة من الغير لكن حجة الريامي بذلك الطرف أقوى إذا اعتقد المناصر لهم كفاف الريامي عنهم لا غير الجواب ليس للريامي حرب المستضعف من عبس إذا طلب المستضعف المسألة والمصالحة واشتروطوا على أنفسهم ان لا يظاهروا عليهم عدوهم فليس للريامي أن يأخذهم ببغي غيرهم فانهم وفوا والغيب لله وليس لأحد أن يقول نحاريهم لانهم ان قدروا حاربوا وان جنحوا للمسلم فاجنح وكاتب أهل النزار بالكف عن المستضعفين وعدهم منهم بالوفا فان حاربوهم على هذا جازت مناصرة المستضعفين والله أعلم وأظن السؤال عن امام المسلمين محمد بن عبد الله قبل امامته .

المسئلة الرابعة : وقد تبغي المحقة فتكون باغية بعد ان كانت محقة وذلك اذا رجعت الباغية عليها عن بغيها وادعنت للحق ولو باكره كما مر ولم ترض الفئة التي كانت محقة بل أرادت أخذ زايد عن حقها أو أرادت قتلا لا يحل أو أرادت شيئا باطلا دون حقها فينعكس الحال بجواز القتال والدفاع عنها وان ليس من معين لها ومعنى انعكاس الحال ان يحل لها القتال ولن يعينها بعد ان كان حراما عليها وعلى من يعينها وذلك انها لما كانت باغية لا يحل لها القتال ولا لمن يعينها ولما ادعنت جاز لها ولمعينها وحرم على الأخرى ومعينها ان لم تقبل من الأولى وقد أنصفت لها ومن أعان باغيا فهو باغ يحل قتاله ولو أعانه بماله وأولاده وعبيده أو قواه بأي قوة كانت أو حرسه في حصنه . وسئل الشيخ السالمي رحمه الله عن حرس البغاة في حصونهم بما نصه قال :



( ما القول يا أعلى الخليفة منزلا  
 ( عبد الاله السامي امامنا  
 ( قد جاء المدين الحنيف مجسدا  
 ( فعناية من ربنا ايجاده  
 ( يا من يروم بلوغ مجد حله  
 ( فاقنع بجهلك واعترف بالنقص لا  
 ( في مسلم تربت يداه ولم يجد  
 ( قد جاء الى الجبار يدفع فقره  
 ( فلجأ الى الجبار عند جنوده  
 ( بعد اعتقاد منه لا يدفع من  
 ( هل ذا اعتقاد نافع يحمي وهل  
 ( هذا وهل يعذر عند الناس ان  
 ( واقتي الذي عقد الولاية عنده  
 ( فامدني من بحر علمك قطرة  
 ( وانظر لها نظير المؤدب عيبها  
 ( فانتك من عبد ضعيف علمه  
 ( صلى وسلم ذو الجلال ربنا  
 ( وعلى صحابته الكرام فانهم  
 ( وعليك مني الف الف تحية

فاجابه رضي الله عنه :

( هاء الجواب فلست ممن فضلا  
 ( اثنت من جهل علي ولو علمت  
 ( خل المديح فان تكن ذا حلة  
 ( واحذر مصاحبة المعين لجابر  
 ( لا تغتر بحلاوة من قوله  
 ( فهو المبيع لعرضه ولدمه  
 ( الا اذا أمر الامام ومن ينسوب

( وأتمهم بسدرا وأطيب منه  
 ( أكرم به من مرشد كل المسلا  
 ( ومسندا لما رآه تخلا  
 ( كانت لأمة أحمد ان تجهلا  
 ( من ذا يروم سباقه فيحصلا  
 ( تعدو محلك ان ذلك اكسلا  
 ( سببا الى نيل اللجين ومأكلا  
 ( ويزيل داء العدم منه والبلا  
 ( جهرا ونادى حارسا بين المسلا  
 ( قد قسام بالحق وقاد الجحلا  
 ( ينفعه عند الحساب يوم لا  
 ( أظهر هذا القول كي لا يخذلا  
 ( هل قاطع هذا الأسباب السولا  
 ( أحيى بها مقربا عند المسلا  
 ( واجعلها في كبر التهذب والجللا  
 ( كيما يرى نهج الكمال فيكمسلا  
 ( على النبي خاتم الرسل الأولى  
 ( قد جاهدوا معه وثاروا القسلا  
 ( وكذا السلام يخص من ير في العلى

( كلا ولا أنا من رقى درج العلى  
 ( بحالتي ما قمت تثني في المسلا  
 ( فانصب لربك داعيا لي في الخلا  
 ( في أمره فهو العبد وإن على  
 ( أفعاله يكذب ذاك المقسولا  
 ( للمسلمين اذا أتوه جحفلا  
 ( مقامه بمقامه كيما فسلا

( والرزق يكسب من مواضع حله      لا بالمعاصي لو تضيق ماكسلا )  
 ( فخذ الجواب وان يكون متعقدا      تلق المراد مصححا ومفصلا )  
 ( والعذر منك مؤمل اذ لم أكس      متمهلا لكنني مستعجلا )

وأنظر الى قوله تعالى ان الذين تتوفاهم الملائكة ظالي أنفسهم قالوا فيم كنتم الى آخر الآية فان الله تعالى لم يجعل لهم عذرا فلما اعتذروا به قالت لهم الملائكة ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها لا يقال ان هذه الآية نزلت في الهجرة وانها كانت فريضة ثم نسخت لاننا نقول ان حكمها باق فيما كان وجوبه باقيا كالهجرة في أول الأمر ومن المعلوم ان معاونة الجبابرة لا تجوز وتكثير سوادهم والصرس في حصونهم والانضمام اليهم من أكبر المعاونة ولو انصف الناس من أنفسهم ما وجد الجبار واحدا فلمسا تركوا الانصاف صاروا معاونين معينين له فهذا يعتل انه من جماعته ولا بد له منه وهذا يعتل بانه في داره ولا بد له منه وهذا يعتل بانه يحتاج الى معاملته وهذا يعتل بانه يحتاج الى ما في يده ولو تركوا هذه التعللات لكان الجبار كواحد منهم فلا ينتظم له أمر ولا يجتمع له شمل فليتقوا الله ربهم فانهم شركاؤه فيما يأتي وما يذر ومن ها هنا وجبت البراءة من الجبار وعماله وأعوانه والله أعلم قلت ان الأصل في ذلك قوله تعالى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وقوله ولا تركتوا الى الذين ظلموا وقوله تعالى وما كنت متخذ المضلين عضدا ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الظلمة وأعوانهم ولو بمدة قلم وسئل شيخنا السالمي رحمه الله عن تعلق بالجبار الجاير وأظهر الخصومة وترفع بأسبابه وفعل مثل الحاكم مثل اللزم وغيره هل تجوز خصومته ظاهرا أو باطنا وهل ترى على من يأمر فيهم بالخصومة شيئا بين لي الجواب يطلب اليهم الكفاف عن التعلق بالباطل والرجوع الى الحق فان تمادوا على ضلالهم اعذر اليهم وكشف لهم القناع انه خصم لهم فان لم يرجعوا عن ضلالهم فهناك جاز حربهم حتى يرجعوا الى الحق الذي خرجوا منه أو يكفوا عن الأذى واما أن يداينهم ظاهرا ويخصمهم باطنا فلا أرى ذلك من الجائز والله أعلم انتهى ولقد وقع في أيامنا مثل هذا ولما عاقدنا بين القبائل على حرب هذا الجاير المظهر أمره انه حارب للجبار الجاير فلاننا على ذلك قوم جهلوا المسئلة وبعضهم قادتهم الأهواء المضلة من الحمية المهلكة الى هناوي وغافري وذلك بعد ما أمره الامام بالكف عن الحرب فتبذ كتب الامام وراء ظهره فخذله الله وسلط عليه عدوه حتى رجع وطلب الصلح صاغرا

والحمد لله اللهم اهدنا لأقوم طريق وأرزقنا العمل بالعلم ولا حول ولا قوة الا بالله  
العلي العظيم •

( ومن أتى مظهرا بغيا وليس به في باطن الأمر كن في قتله بطسلا )  
( الا اذا عرفت منه الحقيقة ان لم يقصد البغي كن عن قتله وجلا )  
( وادفعه ان ظن قصد البغي منه بلا قتل فان يندفع فالأمر قد سهلا )

المعنى من ظهر منه البغي وباطنه يخالف ظاهره فانما يحكم عليه على ما ظهر  
منه من بغيه والله لم يكلفنا بواطن الأمور وكذلك من كان بعكس ذلك فانه يجري  
عليه الحكم على ما ظهر منه والدليل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم  
لمن قتل الكافر بعد ان قال أشهد ان لا اله الا الله وأظنه اسامة فقال له النبي صلى  
الله عليه وسلم اقتله بعد ما قالها فقال ما قالها الا متعوذا من حد سسيفي أو قال  
من حد سنلني فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هلا شققت عن قلبه ويقول عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه من رأينا منه خيرا ظننا فيه خيرا وقلنا فيه خيرا وتوليناه  
وعكسه بعكسه الا ان علمت حقيقته بانه على ضد ظاهره فانه لا يقتله من علم  
منه ذلك واما ان ظننت فيه قصد البغي بلا تحقيق فادفعه بما يندفع من غير قصد لقتله  
فان مات من ذلك الدفع فالأمر سهل لانه تعرض لقتله بنفسه واما ان بدا بالبغي أو كسر  
الأمان أو تعدى الحجر أو قتل انسانا عمدا عدوانا فاقتله قاصدا بذلك القتل ازالة  
بغيه وصرف آذاه عن الناس ولقاتله الأجر العظيم ان شاء الله •

( وأخذ المأل لو مزحا يحل لمن راد تجريعه العسالة الذبـسلا )

معنى هذا البيت من أخذ مالا مزحا أو أغار على أحد خيله أو ابله مزحا  
فيجوز قتله ان لم يندفع الا بالقتل على الغار عليه وجوبا ولمن راد من غيره  
وجوبا أو ندبا وذلك أباح من نفسه في ظاهر أمره ما يحل به دمه ويحكم عليه به بالبغي  
وقوله مزحا لا يسمع لانها دعوى تخالف الظاهر من فعله وكذا من أشار بسلاح  
كسيف شهرد أو تفق أو ما به ليضرب به غيره فقد أباح دمه بنفسه ذلك ولا لوم  
على من قتله في الحكم ولا عند الله وانما يرجع لومه على نفسه لانما الأحكام تجري  
على ظواهر الأمور والغيب لله الذي تفرد بعلمه والله اعلم •

( وليستمن كل مبغى عليه بمن أراد للدفع ولينصره من سـسلا )

( وانصره لو مشركا أو عبدا أو أمة      أو ضعفة كالنساء حالا ولو تقلا )  
( ان صدق المستعان المستعين به      اذ لا يجوز له ان ينصر الختلا )  
( ولا يحل له ان يستعين بمن      يجاوز الحق في باغ لو اختبلا )  
( وليردد الغصب منه المستعين على      اربابه عند غير العجز ان فعلا )  
( وليعتزل عنه الا ان يخاف من      العدو في عزله فليحذر العسلا )

معنى الابيات ان للمبغى عليه ان يستعين على الباغي بمن اراده من الناس واختاره للدفع عنه او عن ماله وعلى المسئول ان ينصره على الباغي على حد طاقته لأن الله لا يكلف نفسا الا وسعها ولو كان المستعين مشركا أو عبدا أو أمة او من ضعفة النساء ولو ثقل على المستعان به ذلك الدفع وفي المقام مسائل \*

المسئلة الأولى في المستعين الاصل انه مدع على المستعان عليه فيحتاج الى صحة دعواه بحجة تقوي ما ادعاه بأمينين او امين واحد أو مشاهدة عيان أو تصديق وغلبة ظن أو تحكيم عادة على حسب القواعد فهناك يكون الدفع وجوبا في محله ومنوبيا في نوع آخر \*

المسئلة الثانية : في المستعان به ينبغي أن يكون دخل تحت التكليف بالجهاد والدفاع وهو رجل حر قادر عاقل مميز للوجوب والنسب فخرج بقولنا رجل المرأة لانها لم تدخل في حيز الجهاد وتكليفه بقوله تعالى ليس على الضعفاء وهي منهم نعم تدخل في الدفاع بشروط تأتي في محلها ان شاء الله وخرج بقولنا حر العبد لانه غير مكلف بالجهاد الا باذن سيده وسئل الشيخ السالمي رحمه الله عن العبد انه لا يقاتل عن غير مال ربه الا باذنه ما وجهه فاجاب ان الدفاع عن مال الغير فرض كفاية والعبيد لا تلزمه فروض الكفاية ولم يجز له القتال الا باذن سيده لما في ذلك من تعريض نفسه للذهاب ولما في التشاغل بالقتال من الاشتغال عن حقوق سيده التي اوجبها الله تعالى عليه والله اعلم وخرج بالقدرة العاجز فانه داخل في الضعفاء ولقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقول العلماء اذا سلب الله ما وهب رفع ما وجب وخرج بالعاقل الجنون فالحق رفع عنه القلم بالتكاليف المنسوبة بالعقل الواجبة بوجوده المدومة بعدمه لقول النبي صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة وعد منهم الجنون وخرج بالمميز غير المميز وهو الجاهل

لانه لا يجوز له الدخول فى العمل الا يعلم والعلم بتعليم أو سؤال لان العلم اساس فى العبادات لا تصح الا به والله أعلم .

المسئلة الثالثة : المشرك اما ان يكون ذميا أو حربيا فالحربي لا تلزم حقوقه واما الذمي فتلزم حقوقه من دفع الظلم عنه ومن اغاثته ومن اعانته الى غير ذلك من تاصيل الحقوق واما العبيد فتلزم حقوقهم لانهم أموال لمواليهم بشرط لزوم الحقوق لمواليهم وتنعدم لعدمها والله أعلم .

المسئلة الرابعة : اختلف العلماء فى جواز الاستعانة بالجائر الذى يتعدى حدود الشرع والشكاية اليه فقال الجمهور لا يجوز ذلك لأن الدلالة على مائل المسلم لا تجوز فضلا عن حاله فاذا استعنت بالجائر صرت داخلا تحت قوله تعالى وما كنت متخذ المضللين عضدا ولأن ذلك مما يقوي الجائر فتكون معينا على قوته وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله الظلمة وأعوانهم ولو بمدة قلم وقال المجيزون لذلك يجوز لك بشرط ان لا تقصد قوته ولا اعانته ولكن تقصد لأخذ حقه فقط وما يفعله الظالم فعلى نفسه لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى وفصل آخرون فقالوا ان كانت عادة هذا الظالم الظلم والأخذ لأموال الناس فلا تجوز الاستعانة به وان لم تكن له عادة فى الظلم فلك الاستعانة به والله أعلم هذا كله مع عدم العدل المنصف من حاكم أو جماعة وعند وجود العدل فلا يجوز قولاً واحداً والله أعلم .

المسئلة الخامسة : يقصد المستعان الى دفع الظلم وايصال صاحب الحق حقه لغير منفعة دنيوية فمتى قدر على نزع المظلمة من الباغى أوصلها لربها امتثالاً لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولقول النبي صلى الله عليه وسلم أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً وذلك انه أمر بنصرة المظلوم حتى يصله حقه وينصرة الظالم أى رده عن ظلمه .

المسئلة السادسة : فى قوله وليعتزل عنه الى آخره تقدم بعض الكلام عليها فراجعوه وهنا جواب عن شيخنا السامي رحمه الله ونصه اذا بغت طائفة على أخرى وفى الباغية قوم لم يرضوا ببغى جماعتهم وأرادت المبغى عليها دخول حريم الباغية هل يجوز دفاعهم اذا كان لا يؤمن منهم التعدي على الذى لم يرض وعلى الحريم

والنسوان والصبيان كما هي عاد قبائل عمان قلت يجوز دفاعهم عن الحرم اذا خيف منهم التعدي ولكن بعد مراسلة من أهل البلدان يكفوا عن الحرم ويطلبوا خصمهم بعينه ان يتمكنوا من التعدي في حريمهم فان ابوا جاز دفعهم عن الحرم فقط وهذا في أمر القبائل بعضهم بعضا ولا يشبهه القوام بالعدل اذا قاموا على باغية في الظاهر وان كان يخشى من معرفة الجيش ما يخشى فانه يلزم البغاة الانقياد فيسلموا من معرفة الجيش والقتال حيث امتنعوا عن الانقياد فليس لأحد الدفع عنهم تعللا بما يخشونه من معرفة الجيش وسرعان الناس وأين هؤلاء والله في بطون الأرض اللهم اظهر دينك وأنصر المسلمين والعلم عند الله والذي أقوله ان على أهل البلد أعانة أهل العدل والقوام بأمور المسلمين وجوبا ان طلبوا منهم وتديا اذا لم يطلبوا منهم والتعلل بما يخشى من معرفة الجيش لا يسمع والله أعلم وهذا لا يلزم أن يكون في بلد أو قرية بل يجزي في كل مكان وزمان فحيث يخشى من القسوم التعدي على غير الباغين عليهم جاز دفاعهم بعد حجة ومراسلة وحيث لا يخشى جازت أو وجبت أعانتهم والله أعلم وهذا بيت محله في الصحبة ولا أدري وجه وضعه هنا .

(ولا عليه اذا ما كان صاحبه من غير ما دعوة منه اذا اكلا)

والكلام عليه سيأتي في محله ان شاء الله .

#### الباب الرابع في الدفاع عن البلد والمصر وغير ذلك . .

- |                                   |                                   |
|-----------------------------------|-----------------------------------|
| ( وكل ذي بلدة فالدفع يلزمهم )     | ( عنها وعمن بغى فيها عليه على )   |
| ( حال ويلزم أهل المصر نصرهم )     | ( ان كان يخشى عليهم مفضعا عضلا )  |
| ( وأحكم على قادر بالدفع عنه وعن ) | ( مسافر معه والضيف ان نزلا )      |
| ( ولا يحل له عن صاحب معسه )       | ( سيرا اذا عقداها ثمت ارتحلا )    |
| ( الا اذا كان في أمن لان عليه )   | ( الدفع عنه سوى الباغي اذا جهلا ) |
| ( ولا يصاحبه ان كان يعسره )       | ( باغ اذا لم يتب عن بغيه عملا )   |

اعلم ان الله أوجب الدفاع على القادر عليه بقوله قاتلوا في سبيل الله أو ادفعوا فيجب على أهل البلد الدفاع عنها ممن بغى عليهم منها أو من غيرها ويجب على أهل المصر الدفاع عنه من بغى عليه منه أو من غيره ويجب الدفاع عن

المصاحب والضيف النازل والمسافر وسسياتي تفصيل ذلك وفي المقام  
مسائل .

المسئلة الأولى : الدفع لغة هو المنع دفعه كمنعه وشرعا هو دفع المشرک  
أو الباغي عن حريم المسلمين وأموالهم وأنفسهم قال الله تعالى ولولا دفع  
الله الناس بعضهم ببعض الآية وأوجبه الله بقوله قاتلوا في سبيل الله أو ادفعوا  
وهو واجب على كل مكلف قادر اجمالا وتفصيلا لوجوبه معرفة حرمة دم المسلم وماله  
وجوب الدفع عنه فمن قال بعدم وجوبه فهو مشرك لردده للقرآن ومن جهله ففيه  
الخلاف وتصحيح القطب وغيره من الأئمة انه منافق وإن عبر عنه بعض المغاربة  
بالشرك لأن في اصطلاحهم شرك دون الشرك وعسارتهم عنه بالشرك الأصغر الذي  
لا يحل به دمه ولا تحرم زوجته ولا يحل ماله فأفهم وأما عند العمانيين فهو نفاق  
لا غير .

المسئلة الثانية : قال في النبل الدفاع اما قرض وهو لمريد قتلك أو أخذ لباسك  
أو سلاحك أو من لزمك الدفاع عنه بما قدرت وإن بلا سلاح وبما ينجيه من كفرق  
أو بهيمة أو من قبل الله ولا يحط عنه من التنجية الا ما يعطى فيه المال لاخذه عليه  
فلا يلزمه اتلاف نفسه الا عليها قال القطب رحمه الله الدفاع قرض وهو القتال لمريد  
قتلك أو أخذ لباسك أو سلاحك أو مريد ضر من لزمك الدفاع عنه كعيالك  
وصاحبك الذي عقدت معه الصحبة ومن تعلق اليه ممن لزمه الدفاع عنه مثل ذلك  
ما اذا أراد أخذ ذلك بقتل أو بلا قتل كخطف وكذا ان أراد القتل بقتال أو بدونه  
والدفاع في ذلك كله يكون بما قدرت عليه وإن بلا سلاح ان لم يكن بيده أو عوجل  
عليه اذا كان الدفع لغيره أو له ومثال الدفاع بغير سلاح الدفع بيد أو عصي  
لا حد يده فيها أو يلقيه في نحو نار أو ماء وبما ينجي من لزمك الدفاع عنه  
من كفرق أو بهيمة أو ضرر هو من قبل الله مثل الغرق والحرق والهدم والجوع  
والعطش والحر والبرد وغير ذلك ومعنى كون الضر من قبل الله لا سبب لمخلوق فيه  
كحر وبرد وماء فالتنجية واجبة مما هو بواسطة مخلوق ومما هو بلا واسطة مخلوق  
وان ارسل الماء اليه أحد بواسطة مخلوق وتكون التنجية بالنفس مثل ان ينقذ  
الغريق ويرفع من أحاط به الحريق ومما ينجو به كلباس المقرور واطعام الجائع  
وسقي العطشان وطرد السبع عنه أو قتله فان ترك التنجية في ذلك كفر فلا يحط  
عنه من التنجية الا ما يعطى فيه المال لاخذه عليه أى عنه بان يأخذه جابر على مال

فلا يجب عليك ان تعطي المال للجايير ليخليه واما ما تعطي من المال من طعام أو شراب أو لباس أو ركوب لينجو به فواجب عليك فالضمير في قوله عنه للمنجا بضم الميم أى من هو من شأنه أن ينجي غيره ان كان مكلفا قادرا وتكون النتيجة أيضا باللسان مثل أن يصيح على الجاني أو الحيسوان أو يصيح ليجيء الناس ولا يسقط عنه فرض ذلك لنفسه أو لمن لزمه تنجيته ولا يلزمه اتلاف نفسه الا عليها أى الا على نفسه وذلك أن يكون على دفع انسان أو غيره عن نفسه فلا يجوز له ان يترك الدفع فيموت بذلك الضر بل يدفع ولو كان في موته اذا كان في ترك الدفع موته أيضا الا اذا لم يظن شيئا من الدفع أو أسر أو ذهب عقله فلا يكلف الدفع ويجوز للانسان ان يأمر غيره أن يدفع عن الواقع في ذلك الحال فلا يلزم المأمور ان كان المأمور يموت بالدفع وله ان يأمر الواقع في تلك المهلكة ان يدفع عن نفسه بل هو واجب لانه أمر بمعروف ونهى عن منكر واما تطوع مقابل لفرضيته وهو اتلافها عن الغير كدفاع مغير لأخذ ماله أو مال الغير أو قتال الغير وكتغيير جوره وكدفاع مفسد مالا أو مستخف لأخذه ولا يلزم اظهار تجوير مبتدع أو طعن في دينه أو تصويب ديانة الموافق ولا الدفاع عن المال الذى لا يؤدي الى تلفه من جوع أو عطش أو حر أو برد واما اللباس الذى يؤدي الى تلف النفس فانه يلزم الدفاع عنه وكذلك السلاح الذى يرد به عن نفسه وقد قالوا يموت الرجل ولا يعرى ولا يعطي سلاحه وأن أعطاه فمات به عمن أعطاه له هلك الا ان تاب لم يهلك ولو قتله بذلك السلاح ولا يعطي عدوه .

المسئلة الثالثة : هل الجهاد والدفاع اسمان لسمى واحد أم هما نوعان قال الشيخ الخليلي رحمه الله ان الجهاد اسم شامل لما تحته من الأنواع وله من الفضل صفات تعرف وان أعلى الوجوه فيه وأشرفها وأرضائها لله وأقربها عنده ما كان لا يراد الا اظهار الحق ومعزة الاسلام واعلاء منازل الدين ومحق الفساد والظلم والكفر وتوهين أهله واخوانهم ونكايتهم لتكون كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا فالقتال على ذلك هو الذى افترض بذل المال والنفس عليه .

المسئلة الرابعة : اعلم انا قدمنا وجوب الدفاع وفرضيته بقوله تعالى وليعلم الذين نافقوا وقيل لهم تعالوا قاتلوا في سبيل الله أو ادفعوا قالوا لو نعلم قتالا



لاتبعناكم هم لكفر يومئذ أقرب منهم للإيمان فقد أخرج ذكر الدفاع في الآية الشريفة لتأخره رتبة عن الجهاد الأول فالمقاتل عن نفسه لا كالبائع نفسه لله لأعزاز دينه لا لشيء يخصه بنفسه من دفع مضرة أو جلب مصلحة فالدفاع ضرورة تستعمله حتى البهايم والجهاد لرضا الله تعالى وكبت أعدائه هو شأن الملائكة والأنبياء والرسل والنقباء والمهاجرين والأنصار والخلفاء والأئمة والعلماء والتابعين لهم بإحسان وقد يكون ترك الدفاع أضر والقيام به واجب قال الله تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت السموات والأرض ولهذا قال العلماء إذا غشي العدو البلاد فدفعه واجب على الغني والفقير والحر والعبد على قول والمديون ولو لم يكن له وفاء على قول ولا قاييل بوجوب الجهاد على العبد والمديون الذي يترك الصفة في باب الجهاد أصلا وقيل به في الدفاع لأنه فرض عين فالفقير كالغني والعبد كالحر والمديون كالموسر لأن على كل منهم دفع القتل عن نفسه في موضع وجوب ذلك فرضا من الله تعالى وفي الحديث المقتول دون ماله شهيد وإن ثبتت الشهادة للمقتول دفاعا عن نفسه الحاقا لهذا النوع من الجهاد بأصله وما هو في الأصل إلا نوع من جنس الجهاد فهو بعض من كل إذ كل جنس شامل لما تحته من أنواع شمول الحيوان على الناقة والفرس والإنسان فإن نوى به إرغام البغاة وإذلالهم ومعزة الإسلام وتقوية أهله وكف الظلم والجور والفساد عن عباد الله لتكون كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا فقد كان هذا الدفاع في المرتبة العليا في الجهاد وأدنى فرضية الجهاد مرتبة ما كان باللسان وربما تختلف منازلها أيضا لكنه ليس بمراد لنا في هذا الموضع .

المسئلة الخامسة : في لزوم الدفاع عن البلد يلزم أهلها كلهم وقيل يلزم على القرية كلها وقيل يلزم عن المصر كله وعمان كلها مصر واحد وقيل عمان والبحرين مصر واحد فتدخل البحرين في هذا القول صرح بذلك في كتاب اللباب وذكر ذلك ابن النظر وغيره وقالوا الأحساء هي التي تسمى البحرين لا جزيرة أوال التي تسمى الآن بالبحرين وأوال كسحاب جزيرة كبيرة بالبحرين عند مفاصل اللؤلؤ وعلى ظاهر قوله فأنها من البحرين فيجوز أن يلحقها حكمها والأول أولى وهو المصريح به .

المسئلة السادسة : هل هذا الدفاع المذكور على الترتيب أم على الإطلاق قال الشيخ في مسئلة الجهاد هذا مما يختلف فيه فقيل إنه على الإطلاق في وقت

الحاجة اليه من غير تفصيل وقيل بل على الترتيب الأقرب فالأقرب وقيل ان كان الخصم قصده لجمع المصر فهو على الاطلاق والا فهو على الترتيب وسألت شيخنا المالكي عن ذلك شفاها فقال ان اختياره في ذلك على الترتيب وأقول ان كان في زمان الامام قله النظر في رعاياه والاختيار منهم لانه له النظر فيمن هو أشد بأسا وأكثر مراسسا وأصلب قنساء وله أخذ السلاح من هذا وان يعطيه غيره لانه أعرف بالرمي من صاحبه وان كان في زمان غير الامام فعلى الترتيب والترتيب المذكور معناه ان كان الخصم قاصدا لشخص معين وهو قادر على دفعه فلا يلزم ذلك غيره من اهل البلد لان فرضه ان يقاتل الواحد اثنين فان لم يكف لدفعه فيلزم ذلك من حضره فان لم يكف الحاضر فيلزم اهل بلده فان لم يكف اهل بلده فيلزم اهل القرية كلهم وان لم يكف اهل القرية فعلى الأقرب اليها من القرى الى ان يتم المصر كله واما على قول من لا يوجب الترتيب فنراه واجبا على المصر كله جميعا فان كان العدو خصما لأهل المصر كله فهذا القول أصح وللإمام ان يلزمهم الخروج قبل تمكن العدو من مكان يكون مقرا له وان كان العدو خصما لأهل بلد أو قرية فالترتيب أصح والله أعلم .

المسئلة السابعة : في جبايرة المصر الأهلين فيه أعلم انه اختلف العلماء في هل تجب على اهل المصر كله دفاع كل جبار في عمان اصر على بغيه وظلمه وامتنع عن الانقياد للحق وحكمه فقتاله دفاع يلزم اهل المصر كله جميعا لانه لدفع ظلمه وعناده وازالة جوره وعناده ، فدفع ظلمه الواقع بالخلق كدفع الخصم الخارج المخوف منه وقع الظلم بل هو أشد لان هذا واقع وذلك مخوف أن يقع والبلية بدفع الواقع أشد وفي قول الشيخ الصبحي ما دل على ان القول بهذا يشبه الاتفاق من اهل العلم فيما يشبه الاتفاق ان عمان كالبلك في حكم الجهاد لعدوها وانا نحفظ ذلك عن عامة من اهل العلم الا من شاء الله منهم وان جهادها دفاع كان هذا من رأى الامام راشد ابن سعيد ومن تابعه في زمانه انتهى بلفظه الذي حكاه الشيخ الخليلي عن الشيخ الصبحي وفيه ما دل على ان جهاد عمان كله دفاع فأنظر كيف رتب أولا في الدفاع قال ان عمان كالبلك الواحد لعدوها ثم لم يكتف حتى أوضح قاعدة أخرى هي أعم وأضمر من الأولى فقال عاطفا بالنسبة على الأول وان جهادها دفاع فدل بظاهر اطلاقه على ان جهاد عمان دفاع كله فهو شامل لجميع الصور انتهى واللفظ له قال الشيخ الصبحي عن الامام هل له جبر الرعية للجهاد قال معي ان في ذلك اختلافا ان كان

هو خارجا على عدوه من أهل الشرك أو من أهل التوحيد والاقرار وان كان هو المخرج عليه فجبرهم على مصالحهم أوجب والزم اذا كان لهم فيه الصلاح الظاهر قال الشيخ صالح بن علي رحمه الله اذا بغت طائفة على أخرى وفي البغي عليهم رجال تخللوا عن المصادمة وكشف العار عن وجوههم وتخملوا فهل للقيام بأمرهم أن يشد عليهم ويقهرهم بالجبر على القتال أن خيف ظهور العدو عليهم قال نعم في بعض الرأي وهذا دفاع والجبر عليه جائز وفيما نقله الشيخ الخليلي عن الشيخ الصبحي أن كان أحد بنواحي عمان مالكا متغلبا أترى هذا بمنزلة الخارج أو المخرج عليه قال الله أعلم لا احفظ فيه شيئا ولعل من يرى عمان مصر واحد يجعل هذا بمنزلة المخرج عليه ومن يجعلها امصارا يجعلها بمنزلة الخارج وقولي في هذا أو غيره قول المسلمين أنتهي قول الصبحي . وقال الشيخ الخليلي فقوله يجعل هذا بمنزلة أن كانت الإشارة فيه للامام أو للمالك المتغلب فقد ثبت أن قتال ذلك المالك المتغلب دفاع في أحد الوجهين لأنه نزل في منزلة الخارج على الامام دفاع لا شك ولكن يجوز في صحيح التأويل أن تكون الإشارة الى الامام لأن المعنى لا يستقيم بدونه لأن من يرى أن عمان مصر واحد وجهادها دفاع مطلقا يرى أن الامام في هذا الموضع بمنزلة المخرج عليه فيوجب على أهل عمان جهاد هذا الجبار المتغلب بظلمه على بعض المصر ويروى أن هذا الجهاد دفاع كما قررناه وهو المراد فيما اتفق عليه الامام راشد بن سعيد ومن تابعه وكما اصلناه وبهذا يصح تفسير قوله من يجعلها امصارا ويجعل هذا بمنزلة الخارج وهو المخرج عليه بالحقيقة لما كان في الرأي الأول أن القتال دفاع نزل الامام منزلة المخرج عليه وفي الرأي الثاني لما جعلت القرى بمنزلة الأمصار فلا يلزم أهل كل مصر دفاع عن مصر آخر كان المخرج من الامام جهادا محضا فهو بمنزلة الخارج للجهاد فلا يشمله اسم الدفاع ولا حكمه هذا وإن بقي عبارة من يجعلها امصارا تسامح وتساهل وربما يتوهم أنه مما يشكل على الافهام ويلتبس فان عمان مصر واحد ولا قائل بأنها امصار وليس قوله هذا خلافا للاصل المجتمع عليه ولا جهلا به فيما أظن والعلم عند الله وإنما يحتمل قوله هذا على إرادة التشبيه بعله الحكم الجامع فتلخيص العبسارة ومن يجعلها كأمصاير كثيرة في حكمها إشارة الى من قال أنه لا يلزم أهل قرية الدفاع عن قرية أخرى فقد جعلت القرية كالمصر في هذا الحكم ولهذا جعل للامام حكم الخارج للجهاد في هذا الموضع .

المسئلة الثامنة : هل يجوز أن يسمى دفاعا في الرأي قتال من خرج عن المصر

ام لا قال الشيخ الخليلى هكذا عندي وقد علمتم ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه من الاستيلاء على الامصار البعيدة والأقاليم الشاسعة فهل يسوغ فى عقل أو نقل انه لو قام على قطر من الاقطار الشاسعة أو بغى على مصر من الامصار فلم يكف للدفاع عنه ان يتركوه ولا يلزموا الناس الدفاع عنه والخروج اليه وليت شعري هل كان يسع علي بن ابي طالب ومن كان معه من المهاجرين والأنصار ترك الدفاع عن الشام لو سألهم عليها معاوية بن أبي سفيان وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لما استغاثت به خزاعة وقد كانوا أسلموا ودخلوا فى عهده ومكة يومئذ كافرة فقال صلى الله عليه وسلم لا نصرت ان لم انصركم فاستنفر المسلمين فخرج لنصرهم وانقاذهم من البغي وقسوله صلى الله عليه وسلم لانصرت ان لم انصركم دليل - الوجوب ان لا يستوجب عليه بذلك من هو مخير فى فعل ذلك وتركه ونصر المظلومين وانقاذهم واغاثتهم وكف البغي عنهم هو معنى الدفاع فى الخارج عن المصر ولو خارجا عن ملك الامام اذا رأى الامام الخروج اليه فان كان ذلك المصر فى حماية الامام وتحت راية الاسلام فالدفع عنه أوجب واجتماعهم ان مكة والمدينة مصران قلنا ان اصطلاحهم ان عمان مصر هى اصطلاح عرفت بان أهل عمان لم يجز لهم الاحكام فى غيرها غالبا فكانت الاسئلة منهم والاجوبة على هذا انتهى نقلا عن الشيخ الخليلى بلفظه . . .

المسئلة التاسعة : اعلم ان كل دفاع جهاد وما كل جهاد دفاع فخرج النبي صلى الله عليه وسلم لفتح مكة دفاع وجهاد ولو كان خروجه لها من غير سبب لكان جهادا مخلصا ولما انضم اليه باعث آخر وهو نصر خزاعة وانقاذهم من البغي بعد الشكاية منهم اليه جاز ان يسمى دفاعا فهو دفاع وجهاد معا ولهذا قيل ان نصر خزاعة كان سببا لفتح مكة والله اعلم .

المسئلة العاشرة : قوله وأحكم على قادر عنه أى عن المصر لان الدفاع فرض على القادر تقدم الكلام فيه وقوله عن المسافر معه والضيف ان نزلا فعلى المصاحب والمضيف الدفاع عن ضيفه وعن صاحبه اذا لم يكن مانع حق أو قاطع طريق أو طاعن فى دين المسلمين قال الشيخ صالح بن علي رحمه الله فى رسالته قلت فان نزلوا عليه ضيفا فى بيته أو اصطحبهم فى الطريق فخفر عن الميضي عليهم فى حالة ذلك كيف القول فى هذا قال ولا أجدني أعرف شيئا ولا حفظ معي فى مثل هذه النازلة ولا أعرف لها بابا معقودا فى الاثر . لأطالعها مع قلة اطلاعي وعدم دراستي ويعجبني ان لا يعرض

لهم فى تلك الحال لانهم امنون بالخفارة ها هنا والخفارة مثل التأمين والاجارة والمنع وأهل عمان متفقون على استعمالها فيما بينهم ولا ينكرونها وكأنها عن رضى منهم بها وفى نظري انها ثابتة عليهم ما لم يتقدم بعضهم على بعض فى ان لا يجبر عليه وكانت فى الاصل جارية على قواعدهم المعروفة كخفارة الهناوية الغافرية عن الهناوية وبالعكس كذلك قلت قياسا واحسب ان فى السنة المطهرة ما يدل على ذلك . قلت ما ذكره الشيخ ان الهناوية يخفرون الغافرية عن الهناوية والغافرية يخفرون الهناوية عن الغافرية هو المتعارف بين أهل عمان من نجود الظاهرة مشرقا الى البحر جار ذلك اصطلاحا بينهم واما من نجود الظاهرة مغربا فاصطلاحهم ان الهناوي يخفر عن الهناوي والغافري يخفر عن الهناوي والغافري مطلقا قاعدة متفقين عليها ولعل الشيخ لم يطلع على ذلك كما انا قبل ابتلائنا بالظاهرة لم نطلع عليها فهذا رأينا متفقاً بينهم عليه ثابت عندهم جار على قواعد الخفارة والله أعلم . قلت له فان كان هذا النازل ضيفا او المجاور قد لزمه بعينه حق واجب عليه فى الشرع حدا هل تنفعه الخفارة او لا قال الله أعلم هذا أمان وقد سبق انه لا أمان لمن لزمه حق يجب عليه فيه قصاص أو قسود وكذا لا أمان لمن لزمه حد وبالجمله لا يكون امانا الا لمن لا يكون عليه حق محكوم به شرعا من كل واحد فى كل احد من أى مجبر فى أى مجار قلت نعم هو هكذا فى قواعد الشرع ولكن أهل عمان لا يفرقون من لزمه حق أو حد محكوم به عليه وبين غيره بل الخفارة والصحة والمجاورة مطلقا تجري من كل مجبر على كل مجار فيحتاج ها هنا النظر ممن له النظر فى هذه المسئلة العظيمة اعادنا الله منها ومن كل بلية هل هى لازمة على قواعدهم العرفية عند الذين لا يدرون بقواعد الشرع جارية منهم وعليهم ما لم يتقدموا على بعضهم البعض أو هى مخصصة بقواعد الشرع ولان القاعدة العرفية فى الاصول مقدمة على القاعدة الشرعية تحتاج هذه المسئلة الى تحقيق وانا ضعيف منها ولنرجع الى كلام الشيخ . قيل ولما جار أو صاحب مخفرا أو ضيفا لتنازله أله أن يقاتل عنهم ان قصدهم قاصد لميقتلهم معه ام كيف يفعل ، قلت أعادنا الله والمسلمين من البلا وكفانا بفضل كل اذى وعندي أن له ان يقاتل عليهم لانه امنهم بذلك مستمسكا بقوله صلى الله عليه وسلم : المسلمون يد على من سواهم يسعى بذمتهم أدناهم وهذه نمة أحدهم فلا يخفروها أى لا يضيعوها والخفارة أمان هكذا فهمنا والاشارة بالامان امان ولو باصبعه اشار لكان امانا . قيل فان كان هذا المجاور ممن بغى وبغى عليه الا انه لاحق عليه بعينه كما ذكرت اكله سواء قلت لاسوا هذا أقرب الى جواز منعه والقتال عليه ومعه لمن جاءه من خصمائه قيل واذا كان الفئتان بغاة على بعضهم بعض قلت لا يحصل ذلك فى دين

المسلمين لكن لك ان تقاتل الباغي مطلقا ليرجع الى الحق وينقاد الى الشرع ولو مع بغاة آخرين على غير قصد نصرتهم هكذا جاء الاثر قلت وهؤلاء المجاورون بالضيافة او الصحبة او المساكنة اذا كان بأيديهم مال قائم العين اخذوه سرقة او غصبا او كان عليهم في الذمة حتى امتنعوا عن تأديته قلت لا امان لهؤلاء ولا ذمام ولا حرمة ولا احترام لمؤمنهم ومؤمنهم هو باغ مثلهم فانهم لا خير فيهم انتهى كلام الشيخ قلت ينبغي لمن طلب هؤلاء بحق في ايديهم او ذمتهم او يدعى عليهم بدعوى مسموعة شرعا فعلى من هم عنده بضيافة او جوار او صحبة ان يقول لهم ادوا ما يلزمكم شرعا لهؤلاء المدعين عليكم فان انقادوا لما عليهم واذعنوا للحق واهله فلا عليهم الا ذلك كما يحكم به حاكم المسلمين وان ابوا عن الانقياد الى الشرع فهناك ينقطع عنهم الذمام والاحترام فليخل بين الطالب والمطلوبين وان قدر على نصرة المظلومين نصرهم بأي شيء قدر عليه لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى والله اعلم .

( وان تعدد اصحاب وقد اسروا فليبدأ منهم بأي ثناء مشـتغلا )  
( ولا دفاع عن الاسرى ولو وجدوا من ال حريهم الا رماح والنصلا )

الكلام في معنى البيتين اذا تعدد من المسلمين اسرى في ايدي البغاة او المشركين هل يبدأ القادر على التنجية من المأسورين بمن شاء او على ترتيب من هو اعظم حقا عليه وعلى المسلمين وذلك كالوالد والعالم والامام فليل يبدأ بالامام لانه اعظم احتراماً وبقاؤه اعظم منفعة للمسلمين او يبدأ بأبيه لانه اعظم حقا عليه ولانه السبب لوجوده في الدنيا او بالعالم الذي هو شيخه لانه اعظم منفعة لانقاذه من النار او هو بالخيار او بمن هو اسر عليه والتحقيق عندي انه يبدأ بانقاذ الامام لان به حياة الاسلام واهله ثم بوالده الذي هو سبب لوجوده ثم بشيخه في العلم واما الاسرى الذين اسرهم العدو فانهم لما صاروا في حال العجز ولا مقدرة لهم فانه سقط فرض الدفاع عنهم وللاسير ان يهرب عنهم ولو اعطاهم العهد على عدم هروبه من انه لا عهد ولا عقد على مكره وما دام في الطريق فله ان يجاهد هم اذا رجا ان تسلم له نفسه ويظفر بهم وله ان يغتالهم ولا ان يقتلهم وليس له القيام في دار الحرب لكن له الهروب ويحتال لفداء نفسه منهم ومن اسره أكثر من اثنين ففداه في بيت مال المسلمين واما ان اسره واحد ففداه في ماله لانه ترك ما فرضه الله عليه وكذلك ان اسره اثنان ففداه في ماله لان الله افترض على الواحد قتال الاثنين والله اعلم .

- ( وليس تعذر ذات الخال ان تركت  
( وليس تعذر في نزع اللباس اذا  
( وبدفعها جبايز لو كان نافلة  
( ولازم من به التكليف نيط عمن  
( لو خاف من سبع أو من بهيمة أو  
( وان يكن لم يقع فيه فيلزمه  
( نعم يجوز له قتل العدو ولو  
( لا واجب وله الاجر الكثير اذا  
( ولا يحصل له في نفسه حدث  
( وأفضل الشهدا من قال عند أخيه  
( عنها الدفاع الى ان لاقت الأجلا )  
( لم تدفع البغي عنها فافهم العسلا )  
( وليس يحتاج ان تستأذن الرجلا )  
( النفس الدفاع جميعا حين ما دخلا )  
( انسان أو حية أو جاحم شعلا )  
( لكي يخلصها ان يعمل الحيلا )  
( خاف الهلاك ولو عن غيره فعلا )  
( ما لم يكن بكحرق النار قد قتلا )  
( ولو به لزوال الظلم قد وصلا )  
( جور بحق فسقاه البلا عسلا )

معنى البيت الأول ان على النساء ان يدفعن عن أنفسهن من أراد الفاحشة بهن ولو أراد كشف ثيابهن التي بها يظهر أجسادهن لان جسد المرأة عورة الا الوجه والكفين والخلف في ظاهر القدمين ولو أراد التلذذ بذلك أو الشم أو القبلة فعليهن دفع المريد لذلك ولو كان في ذلك موتهن في المفترض عليهن واما ما كان نقلا في حقهن فالدفع جائز ولا يحتج الى اذن أزواجهن في ذلك .

المسئلة الأولى : اعلم ان على كل مكلف ان يدفع الضرر عن نفسه فرضا وعن غيره مع القدرة على ذلك لو كان المدفوع بهيمة أو سباعا أو حية أو نارا أو انسانا ولا يلزمه اهلاك نفسه بالنار ان لم يقدر الا باهلاكها ولا بالماء ان كان لا يقدر الا بغرقه واما عن البهيمة فيلزمه دفاعها وقتالها حد قدرته .

المسئلة الثانية : له قتل العدو ولو ظن الهلاك ولو عن غيره وله الاجر العظيم في ذلك الانتقاد اما اذا ترك الدفع مع القدرة عنه أو عن غيره من النار أو البهيمة أو الحية أو الماء وهو قادر على الاحتيال فهو ضامن آثم واما اذا كان الفعل الواقع من مكلف على غير نفسه مع قدرته فاكثر قول العلماء على تضمينه لانه كالمعين عليه وفي المسئلة قول أخرجه أبو سعيد بعدم تضمينه لكنه يآثم بذلك لتركه فرض الامن والنهي .

المسئلة الثالثة : لا يحل له ان يحدث في نفسه حدثا يزال به الظلم عن غيره

كمن قهره جبار فقال افعل بنفسك ما يضرها كجرح وغيره وان لم تفعل قتلنا فلانا أو أخذنا ماله فذلك لا يجوز له فعله وله ان يدافع عنه ولو مات أو لحقه ضرر في نفسه أو ماله وأما ان يفعل بنفسه فيها ما يضرها فليس له ذلك والله اعلم .

المسئلة الرابعة : فيمن قال كلمة حق عند جبار جائر يقتل عليها فان ذلك جائز وفاعل ذلك له الدرجة العليا في الشهادة لقول النبي صلى الله عليه وسلم أفضل الجهاد كلمة حق تقال عند جبار يقتل عليها صاحبها ومن المعلوم ان الأمر والنهي للجبار الجائر لا يستطيع دفع صولة الجبار الجائر ولا انتقاد نفسه منه فهو كالبايع نفسه قطعاً راعب لما عند الله وما اعده له من فضل الشهادة والله يؤتي فضله من يشاء والله أعلم .

- ( ومن يكن طالباً بالبغي فاحششة لو بامرء فاذا لم يندفع قتلاً )  
( لو لم يكن طالباً قتلاً ولا نشباً لو ذات خدر باخرى تلمس القبيلاً )  
( لو طالباً لمسه كى يستلذ به أو كشفه ليراه أو يريه ملاً )  
( لو بالبهايم أو بالنفس يفعل ذلاً ولا يحل له التمكين لو جهلاً )

معنى الأبيات من طلب من انسان فاحشة كزنا وما دونه من لمس أو قبلة كان الطالب رجلاً من رجل أو رجلاً من امرأة أو امرأة من رجل أو امرأة من امرأة فعلى المطلوب منه دفع الطالب جهده فان أدى الدفاع الى قتله فلا بأس عليه ولو لم يكن طالباً قتلاً ولا ملاً أو ليكشف عورته ليراه أو يريه الناس ففي هذه الوجوه كلها يجب الدفع عليه ولو أدى الدفع الى موت المدفوع فلا ضمان عليه في ذلك والله اعلم ذكر الدفاع عن المال واللباس .

- ( ولا يجوز له ترك الدفاع عن اللباس كالنفس فاحفظ وأحذر الفشلاً )  
( فهو المخير في فعل الدفاع عن الاموال والترك الا في السلاح فلا )  
( والدفع عن ماله ان لم يخف ضرراً فيه عن النفس مأمور به امتثلاً )

تقدم الكلام في الدفاع انه ينقسم الى فرض من تركه هلك والى ندب من فعله حمد وهو من شيم الأصرار ومكارم الاخلاق فالضابط ان كل ما يؤثر ضرراً في النفس فالدفع عنه من الواجبات الدينية لا يسع المكلف تركه ولا جهله فمن تركه فقد هلك



ومن جهله قبل الوصول اليه فهو من الواسع واما بعد وصسوله اليه فانه يهلك لانه من الواجب على المكلف حرمة دمه وماله وتقدم الكلام عليه في احكام اللل فافهم فاذا عرفت ان الدفع واجب ومنسوب والواجب ينقسم الى قسمين نفسيا وماليا فكل ما يلحق النفس من الضرورات ولم يدفعه عنها فهو هالك كان ذلك من قبل الله أو من قبل مخلوق والقسم المالي ضابطه كل ما يؤدي تركه الى ضرر النفس أو قوتها فهو ان ترك الدفع فهالك وذلك كالماء الذي ان لم يدفع عنه مات عطشا أو الطعام الذي ان ترك الدفع عنه مات جوعا واللباس الذي ان تركه مات حرا أو بردا وكذلك يجب الدفع عن اللباس الذي ان اخذ عنه ظهرت عورته للناس فعورة الرجل ما ستر من السترة الى الركبة وعورة المرأة كل جسدها الا الوجه والكفين وكذلك السلاح يجب الدفع عنه ان كان مما لا غنى عنه به وضابطه انه ما يدفع عن نفسه به عدوه من آدمي أو بهيمة فلا يجوز له اعطاء عدوه السلاح ومن اعطى عدوه سلاحه هلك لانه معين على نفسه بقتلها أو ضررها كفعل فأحشة فيها أو ما يضرها هذا ما حررناه لك فاضبطه والقسم الثاني هو النذب في قول الاكثر وقيل بالوجوب أيضا فيه للاحاديث الواردة من الترغيب فيه قضابطه كل مال أو سلاح ان تركت الدفع لا يضررك تركه فالمكلف ان دفع عنه فهو الفاعل فعل الاحرار محمود على ذلك صاحبه ممدوح في الدنيا مأجور في الآخرة أجرا عظيما لقوله صلى الله عليه وسلم المقتول دون ماله شهيد فحسبك هذه المنزلة الرفيعة التي عظمها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعناها لما يراه في الجنة من الدرجة العليا لاهلها لا سيما ان كانت نيته في ذلك اعلاء الحق وأهله واخماذ الباطل وأهله وتوهين أمرهم وكسر شوكتهم واعلم انه لا يسام الخسف الا جبان ولا يقر على الضيم الا دنى .

ومن رأى الضيم عارا ما تمر به	شرارة منه الا خالها أظما
وذو الدناءة لو مزقت جلدته	بشفرة الضيم لم يحسس لها الما
ان النية فاعلم عند ذى حسب	ولا الدنية هان الامر أو عظمها

فالدفاع عن المال الذي لا يلحقه ضرر فهو مخير في ذلك لان المال يبذل للدين لا عكسه والله أعلم .

( وضامن ان أضاع الحفظ في كاما	نة ومال أولى الاسلام ان خسزلا )
( كذاك مال قريب ان قدرت علىسى	انقاده فعليك الدفع لا حولا )

( وليدفع العبد عن أموال سيده  
( أو كان يضمنه أو ربه فسله  
( ولا قتال له عن مال سيده  
( إلا إذا ما رقيقا كان يلزمه  
( وإن ترى حيوانا وسط زرعك فإ  
( ولا عليك ولو بالدفع موات إذا  
( لو قل لا غيره إلا إذا جعلا  
( الدفاع عنه إذا ما حادث نزلا  
( قد قيل إلا إذا عن ثمنه فضلا  
( الدفاع عنه على مال إذا اختبلا  
( قصد صرفه عنه وأتركه إذا قفلا  
( ما لم تجد ملجأ عنه ولا قبلا

معنى الأبيات من اضاع امانة عنده كانت لعين أو لأولي الاسلام كبيت المال أو  
الأوقاف أو لقريب أو بعيد وهو قادر على الدفع عنها فقد اضاعها وعليه ضمانتها وعلى  
العبيد الدفع عن أموال ساداتهم كانت قليلة أو كثيرة وقيل عليهم إذا كانت أقل من  
قيمتهم وإن ساوت الأموال قيمتهم أو زادت الأموال فلا عليه أن يدفع عنها وقيل  
إذا كان المال رقيقا فعليهم الدفع عنها ومن رأى حيوانا فى زرع فله طرده منه إلا إذا  
رجع بغير طرد فإن لم يرجع إلا بالطرد القوي فلك دفاعه عن مالك وإذا مات بذلك  
الدفع فلا عليك منه حرج هذا اجمال وفى المقام مسائل .

المسئلة الأولى : فى الأمانة وهى وضع مال بيد أمين على سبيل الحفظ وتنقسم  
الأمانة فى نفسها الى نقد وعروض وأصول وحيوان ولكل قسم من هذه الأقسام  
نوع من الحفظ يختص به عن غيره فتبدأ أولا بحفظ النقدين الذهب والفضة كانا  
مضروبين أو غير مضروبين فحفظ الذهب والفضة أن يجعل فى وعاء حيث يأمن عليه  
الأمين كمندوس فى محل من البيت لا يدخله كل أحد إلا من كان يؤمن منه ويقل عليه  
يقفل يختاره من أوثق الأقفال حسب جهده لكى يستوثق لآمانته فإن علم بأحد يريد  
أخذها فعليه دفاعه عنها جهده لكى يستوثق لآمانته فإن علم بأحد يريد أخذها فعليه  
دفاعه عنها جهده ويقا تل عليها من قصد إليها بسرقة أو غصب ويرد عنها مريدها جهده  
ولا يضمن بعد استفراغ الجهد .

المسئلة الثانية : إذا كانت الأمانة أثاثا أو صفرا أو حيوانا أو نحوها فليحفظها  
فى مكان يليق بحفظها من مخزن ونحوه فإن ضاعت من غير تضييع منه فلا ضمان  
عليه القسم الثانى من الأمانة حيوانا ونحوه مما هو من شأنه الرعي فى الفلاة  
أو البلاد فعليه حفظها ورعيها وسقيها والدفع عنها من اللصوص ونحوهم فإن ضاعت  
بلا تضييع منه فلا ضمان عليه .

المسئلة الثالثة : فى أمانة الأصول التى لا تنتقل ولا يحاط عليها فى بيت فعلى الامين محافظتها فى سقيها وعمارتها ونباتها وصرامها وما تحتاجه من هيس أو سمار أو فسل ونصوه وعليه الحسافطة على غلتها بحارس أمين فيما عنده وعليه الدفع عما يفسدها من الحيوان واللصوص وغيرهم وعليه أن يدافع من أراد التعدي عليها بوجه ما من الوجوه فإن ضاعت بلا تضییع أو تقصير من الأمين فلا ضمان عليه فيها والله اعلم لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها ولقوله تعالى ما على المصنين من سبيل ولا يلام المرء بعد الاجتهاد .

المسئلة الرابعة : فى دفع العبد عن مال سيده ان كان اقل من ثمنه أو أكثر أو مساويا قال الشيخ السالمى رحمه الله تعالى لما سئل عن العبد هل يقاتل عن مال سيده اذا كان اقل من قيمته ويقال اذا كان أكثر ما وجهه فقال الشيخ ان فى القتال تعريضا للتلاف والعبد مال فاذا عرض نفسه للقتال فقد عرض نفسه لأتلاف مال سيده فان كان المال الذى يقاتل عليه أقل من قيمته منعه عن القتال لان بقاء نفسه أصلح للسيد من بقاء ذلك المال وان كان فوق قيمته فبقاء المال أصلح لسيد وفيها قول آخر ان له ان يقاتل دون مال سيده كان المال اقل أو أكثر وهو أرجح القولين عندي اى عند الشيخ اذ لا يتعين بذلك تلاف نفسه وللأعمار آجال مؤجلة لا تتقدم ولا تتأخر ولئن كان نظر الصلاح للسيد المعتبر فلا يعتبر الصلاح فى تأخر العبد عن القتال بل ربما يكون الاقدام عين الصلاح فلعله يرجع بنفسه وبالمال سالمين مرزوق الظفر على العدو ولعل التأخر عن ذلك يفضي الى سلب المال وأخذ نفسه ولعمري ان لم يكن الصلاح فى الاقدام فلا يكون فى العجز بل الخير كل الخير دنيا واخرى فى التشجيع بالحق والله اعلم وقيل ان جعله سيده للدفع فليدفع مطلقا وقيل ان كان المدفوع عنه رقيقا فعليه الدفع والا فلا وقيل ان كان المدفوع أمانة بيد سيده فعليه الدفع عنها مطلقا وقيل ان كان المال أمانة فى يد العبد ائتمنها بأذن سيده فعليه الدفع فهذا تلخيص الأقوال والله اعلم .

المسئلة الخامسة : فى دفع الحيوان عن زرع فاذا رأيت حيوانا فى زرعك أو زرع أنت حارسه أو زرع غيرك فعليك دفع ذلك الحيوان بالرفق أولا وبما يدفع به غيره من مثله ولا تزعه ازعاجا يضره من أول مرة لان من كان أمر بالمعروف فليكن أمره بمعروف فان لم يتدفع فادفعه كما يتدفع فان اصابه كسر أو تلف فلا عليك منه شيء لان صاحبه عرضة للتلف باطلاقه وأقول من غير حفظ أقول به ينبغي أن يقال

بالتفصيل هنا ان كان ليلا فدفعه رب الزرع منه فاصابه شيء من ذلك الدفع فلا عليه شيء وان كان نهارا فهنا ان لم يتعد الدافع في دفعه بل دفعه بما يدفع به غيره فلا ضمان عليه ولو تلف وان تعدى فعلية الضمان قلت هذا تخريجا وقياسا على وجوب حفظ اهل الماشية ماشيتهم ليلا وعلى وجوب حرس اهل الزرع زرعهم نهارا وان تقدم القايم بالأمر على اهل المواشي بحفظها فلا ضمان على دافعها ليلا أو نهارا والله اعلم .

( وكان لو مات لا من جنس ما عقلا )	( وجاز ان يتقي بالمال لو حيوانا )
( ل الغير ان لم يكن باغ اذا اقتتلا )	( وحرم الاتقا والدفع عنه بما )
( منه المصرة مثل الخندق العملا )	( واعمل لمثل مريد الضر لو خشيت )
( تلفن فالقول بالتضمنين قد قبلا )	( ما لم يكن فيه اتلاف النفوس فان )
( يد للضر فالقولان قد نقلا )	( وليس يلزمه قالوا اذا هلك المـر )
( بما أراد ولو جمرا اذا اشتعلا )	( وان يكن عاقلا يوما فيصرفه )
( بغى عليهم ويلجئهم لا جملا )	( بجعله حاقلا بين البغاة وممن )
( ببعضه لكجبار اذا انتقلا )	( والدفع عن مال اهل اليتيم متسع )

قوله وجاز ان يتقي بالمال يعنى انى يجوز للمبغى عليه أو لطالبه لازالة بغيه أو لمعيه ان يتقي بالمال لو حيوانا لا بأدمي كعبد وحرم الاتقا بمال الغير ان لم يكن الغير باغيا وان لم يحل فتلف فعلية ضمانه وجاز ان يعمل الانسان لمريد ضره ما يحل بينه وبين الباغي عليه كسور وخندق وكغيره ما لم يكن فيه اتلاف للنفوس فان تلف فيه أحد غير الباغي فهو ضامن ان كان فى مباح وان كان فى ملكه فلا ضمان عليه وان هلك الباغي فلا ضمان وان كان المدفوع عاقلا فجاز دفعه بالماء والنار والسم والشوك وجاز الجاء الباغي الى ذلك المجهول فان هلك فيه غير الباغي ففيه ما مر وجاز الدفع عن مال اليتيم والضعيف والوقف والمسجد وغيره ممن لا يملك أمره ولو ببعضه على قول وفى المقام مسائل .

المسئلة الاولى : فيما يجوز الاتقاء به يجوز الاتقاء فى حالة حرب البغاة أو المشركين بكل ما يحول بينك وبين العدو مما هو آلة للاتقاء كان ذلك المتقى به أولا وان لم يكن المتقى به آلة للاتقاء ولم تجد الا ذلك فلك ايضا جائز الاتقاء به ان كان مما تملكه الا الأدمي كالرقيق فلا يجوز لك الاتقاء به كان لك أو لغيرك وتضمن كل

ما اتقيت به ان كان هو لغيرك لانه كالخطأ والخطأ في الأموال مضمون .

المسئلة الثانية : لا يجوز الاتقاء بمال الغير الا مع الضرورة الملجئة اليه وان كان المتقى به مال الباغي فيجوز لك الاتقاء به ولا ضمان عليك لانه يجوز لك افساده ولو لم تتقق به لازالة بغيه وتوهين ما يزيل شوكرته ويجوز لك ان تقاتل بسلاح العدو وركوب خيله وابله ولباس آلة حربه مادامت الحرب قائمة فاذا وضعت الحرب اوزارها زد الى اهله اذا عرفوا والا فهو أمانة حتى تجد ربه وفيه أقوال غيرها .

المسئلة الثالثة : جاز لك ان تجعل ما يرد عدوك ويحيل بينك وبينه من خندق وسور وشوك وماء تجره الى موضع ونار تضرمها ولا ضمان عليك فيما تلف فيه من العقلاء الباغين عليك ولا دوابهم ويجوز لك إلقاء العدو الى ما جعلته من ذلك كله والدليل على جواز ذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم بخندق على المدينة .

المسئلة الرابعة : في الدفاع عن مال اليتيم والمرأة والغايب والوقف والمسجد وغيره ممن لا يملك أمره ولم يطق الدفع عن ماله ففي الأثر في ذلك ثلاثة أقوال المنع من ذلك لانك سالمت من الخطاب عنه والمخاطب به الظالم الآخذ له لقوله تعالى ولا تزر وازرة أخرى وأما ان كان هلاكه من غير عاقل كنار وبهيمية وماء فعليك الدفع عنه مع القدرة على ذلك ولك ان تدفع عنه ما لم تخف في الدفع هلاك نفسك فان خفت هلاكها وكان المدفوع ممن لا يملك أمره فلا يجوز لك املاك نفسك وان كان المدفوع من بني آدم فلك الدفع عنه ولو كان فيه مثلاً تلف نفسك ولك ان شاء الله الاجر العظيم والقول الثاني ليس لك الدفع عن مال المذكورين الى ان يمسد الظالم يده عليه فان مدها فلك ان تدفعه ببعضها وذلك لانك تيقنت ذلك فانت منقذ لكل بالبعض لان لك النظر في صلاحهم وذلك هو عين الصلاح لهم والقول الثالث اذا خفت على أموال المذكورين من هذا الظالم فلك دفعه ببعض المال لبقاء بعضه وانت غير مخاطب بقدرة الله لان الله على كل شيء قدير والله أمر بذلك وذلك من التعاون على البر والتقوى وفي كلام الشيخ الخليلي رحمه الله بعد ان قال في الدفاع ولا سبيل على مال امرأة ولا صبي ولا مجنون ولا غائب ولا دفاع عليهم وفي قول اخر فيجوز ان يؤخذ من أموالهم ما يؤخذ من أموال غيرهم اذا كان ذلك دفاعاً على الجميع فقد أجاز الفقهاء ان يدافع من أموال هؤلاء المذكورين لسلامة أموالهم نظراً في المصالح وجواز ذلك للدفاع بالقتال عنهم والذب والحماية لأموالهم أعز للإسلام وأنكى للعدو

واكبت للبلغاة وأرضى الله تعالى فالجواز أولى كما نطق به الاثر وانه لصحيح في النظر قلت له وعلى قول من أجاز من مال هؤلاء وفي هذا الموضع فهل من وجه أيضا لاختذه من أموال المساجد والمدارس والوقفات اذا خيف عليها ان ظفر بها العدو على المصر ان تحاز وتبدل وتوكل ولا يوضع شيء منها في محله قال نعم فالاختلاف فيها كما سبق وقد اجيز ان يدفع بالبعض من مالها لسلامة الاكثر فالأخذ منها للحماية بالسيف أولى وأظهر قلت له ومن هذا القبيل ما عمل به الاشياخ المتأخرون من كفت الافلاج لدافعة الجبار الجائر بها عن الرعية في موضع الخوف عليها وفيها الغايب واليتيم والوقف وغيره وقد اجازوه على الجميع ويرفع ذلك عن الشيخ احمد بن مفرج قال هكذا عندي انهم عملوا ذلك في دفع الجبار ببعض المال وقاس عليه الصبيحي جواز ذلك لدفعه بالقتال فكان حسنا من قوله جزاء الله عن المسلمين خيرا قلت له وما جاز من هذا ان تقعد له الافلاج وتكفت فهل يجوز على أصول الأموال فيسلم كل أحد على قدر صلب ماله قال هكذا قيل وصرح به الصبيحي حتى قال في كتاب منهاج العدل ان الرجل يقوم بيته ليؤخذ منه قدر ما يملك اذا لم يجحف بمؤنته ومؤنة اهله ومن يلزمه عوله انتهى واللفظ له قلت له اذا جاز ان يكون ذلك على الأصول بقدر القيمة افلا يجوز ان يكون على قدر الغلة فيرتب في أخذه على قدر ذلك قال هكذا عندي ان كان في دفع يمال أو لحماية وقتال فكله سواء قلت له فالتجارة والنقود هل يجوز ان تشارك الأصول فيكون لها حكمها قال هكذا عندي وان لم اجده عن غيري ولكنني لا أرى حكم الأموال الا على سواء في ذلك فبأي معنى يلزم الأصول ما لا يلزم غيرها من ذلك من غير دليل ولا حجة توجب له قلت له فالحيوان والعروض كذلك قال هكذا يظهر لي في ذلك قلت له ولأي معنى خصت الأصول بذلك قال لانها معظم الأموال عند أهل عمان فالتقاتهم اليها أكثر ونظرهم اليها في اللازم أوفر حتى كأنهم لم يعتدوا بغيرها لقلته وكثرتها فالاشتغال بما لا طائل تحته تركه أولى وانما ذكرناه لبيان الجواز وطردا للقاعدة والله أعلم قلت له وهل لما عمل به هؤلاء الاشياخ من جواز الدفاع بشيء من الأموال أصل في السنة أم كيف الوجه قال الله أعلم وقد يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قد أراد ان يدفع المشركين عن المدينة المشرفة صلحا على الثلث من ثمارها فاحتج به على جواز ذلك في موضع الضرورة اليه ولولا انه لم يكن جائزا لم يرد النبي صلى الله عليه وسلم ان يفعله والمدينة مصر جامع ولم تجد مصرا يخلو من أحد لا يملك أمره غالبيا وما كان تركه الصلح لعدم جوازه ولكن لما ظهر له

من شدة فى أصحابه وجراءة على العدو وعدم مبالاتهم بكثرة الخصم وشدة اليأس  
انتهى ما نقلناه من كلام المحقق الخليلي وبه كفاية ووجد نقلا عن الشيخ صالح  
رحمه الله فى هذا المعنى ونصه وهل على الحرث اذا بغت عليهم المساكرة أن يقعدوا  
الافلاج ويحربوهم بذلك اذا امتنع رجالهم عن القيام بما يحتاجه الحرب والدفع  
ها هنا اذا خيف ضياع البلد وأهلها بدون ذلك قلت الله أعلم وفى نظري القاصر انه  
يجوز لأهل السفالة كلهم قعد افلاجهم ليحربوا المساكرة اذا بغوا عليهم والحالة هذه  
التي ذكرتها لانه لا شك بترك ذلك يحصل الضرر على اليتيم والغايب والمسجد  
وعلى جميع من فيها لان بعضها متعلق ببعض وما هى الا كالجسد الواحد  
والمساكرة ينسألون الجميع بالضرر ولا ريب فليجأ أبو رحلين كذلك قيل وأهل  
المضيرب وبقية الحرب هل يقعدون افلاجهم لهذا الحرب الا اذا تعذر الرجال بأمر  
الحرب كما تعلم انت وتشاهد قلت الله أعلم وهذه أبعد فى الجواز معي  
من الأولى لعدم الضرر على عامة هؤلاء اذا لم تكن لذلك سنة متقدمة على الافلاج  
بذلك ولا أعلمها الا على فليجأ المضيرب فى بعض الصور وأهل ذلك والقابل  
وعز جايئ عليها من قعد الجمعة لاني قد استرضيت أهلها جميعا لاييقاف الجمعة منهما  
فرضوا الا اناسا قليلا منهم وسنسترضيهم ان شاء الله حتى يرضوا وفى الحال أنا  
أعطيهم ما ينوبهم من مالي ان أخذت من الفلجيين شيئا مستمسكا برأيي فى ذلك  
من العلماء والله أعلم فان امتنع بقية الحرث كما تعلم عن المقاومة لأهل  
السفالة ولم يناصروهم بالرجال والمال وقع الخل على أهل السفالة وضاعوا وان  
ناب بقية الحرث حرب من جعلان وغيرها فيتشتتون اذا لم يناصروهم وتخرج البادية  
عنهم والحرث كما تعلم انهم بدون البادية لا تقوم لهم قائمة والحرث محيطة بهم  
الخصوم ولا يقوم البعض منهم بدون البقية فهل من رخصة لنبذلها لهم  
فى حمل النوائب والحروب والنوازل من مداقعة لصلح أو حرب أو عدة لحرب  
مع نفع بدوي أو غرامة عنه اذا نابته يدخر لحاجتهم اذا خيف الضياع عليهم بدون  
ذلك من قعد الافلاج افلاج الحرث كلها أم لا وجه له البتة قلت الله أعلم وقد كنت  
أقول للحرث اذا نابهم مثل ذلك هذا عليكم يا أهل السفالة كذا ويا أهل المضيرب  
كذا وبقية أهل البلدان كذلك وبأنفسهم يرتبون شغلهم وأنا لا أقبض منهم شيئا بل أمر  
من له الحاجة ان يأخذها من أولئك بنفسه وهم المسئولون عنها وأنا فى سلامة  
من الدخول فى ذلك وشاورت فى ذلك الصنيع شيخنا الخليلي فقال لا اثم عليك  
ولك نية الخير ولعل الرخصة لا تنعدم اصلا منه مع توقع ما ذكرت أو ما شاهدته

من تشتت القبيلة وظهور البغاة عليهم من كل جهة ولا أرى الرخصة هنا الا حاصلة ان لم يبدل الله حالا غير ما نراه فى الحال وعلى القايم أن ينظر لله وفى الله وان يتجافى عن ذلك ما قدر حتى يرى ما سيؤول أو آل الى تكسر والله أعلم قلت ان الرخصة فى الأصل انما هى فى الدفاع بمال من لا يملك أمره فى المصالحة وانما قاس القدوة الصبحي رحمه الله عليها مسئلة المحاربة مع خوف ظهور العدو على من لا يملك أمره أو على ماله أو عليهما والمساكرة وبقية الغافرية لا يتوصلون الى ضياع الأموال كلها وانما قدرة المساكرة مقصورة على أفلاج الحرث وبعض أموالها وقد أجاز ذلك العالم الصبحي وتبعه على ذلك الشيخ الخليلى فى دفع الجبايرة القايمين على عمان كأهل نجد وغيرهم من الذين هم مثلهم فكيف لك ان تطردها فى حرب القبائل وهم دون ذلك وبطشهم لا يعسم الجميع اذا جاؤا على خيل أو بعير فأخذوا الشاذ والخارج من البلدان فكيف هذا قال الله أعلم لكن الأسباب تنداعى والضياع يكثر ولا يؤمن وعمان لا بد لها من مصادمة عنها وعن حريمها والا قالى النذل والشقات مال أهلها والشرع نهى عن التخلل وعدم الذب عن انتهاك الحرمات والجامع لجواز الأخذ من مال من لا يملك أمره ومن مال النساء للدفع بالصالح أو الحرب هو الخوف عليهم أو على مالهم اذا كان الخصم قاصدا للجميع ولو كان بعض ذلك فى الحال ممتنع ومتوسط فى الدار والخوف فى الظاهر على غيره وسواء خيف ذلك من جبار كبيرا ومن هو دونه كمثل القبائل والقبائل اذا لم تصدم بالحرب والقتل فلا شك انها لتصنع أعظم مما تصنعه الجبايرة والأكاسرة من الفساد فأنظر الى الجنبه والدروع والظلمة آل وهيبة بما يفعلون فيمن عجز عن مصادمتهم من الفقراء بتلك الاطراف الغربية وهاك ما قاله شيخنا الخليلى لوالى الامام عبد الله بن محمد بن راشد الهاشمي حيث أمره بوضع ما يحتاجه الامام عزان بن قيس رضى الله عنه لحرب اهل الحزم لما حاصرناه وهذا نصه وكتب الشيخ سعيد لوالى الامام عبد الله بن محمد الهاشمي وما ذكرت من قبل الرمية التى للحزم فان جعلت على الاغنياء فجايز وان جعلت على الأموال ومن مال من لا يملك أمره كل على قدره فجايز فالأول جهاد والثاني دفاع اليعاربة عن الرستاق ببيغيهم المشهور وهو غير منكور وعسى الله أن ييسر المخرج فانه لطيف بعباده انتهى بلفظه فهذا فى عصر الامام عزان بن قيس رضى الله تعالى وهو اذ ذلك حاكم المصر كله وفى ذلك الوقت لا خوف من اليعاربة اهل الحزم على الرستاق وما يطلبون الا سلامة أنفسهم من الامام وما كان بغيهم فى أيامه مما يحذر منه على استئصال الرستاق وغشيانها كلها وانما هم أحيانا



يتجبرون على أهلها بالسرقة والسؤال والتخويف وبعض العقوبات القليلة وتحسين الضيافة باللحم والحلوى وقد أجاز الشيخ الأخذ من مال من لا يملك أمره من أهلها لحرب أهل الحزم واستئصالهم وقطع تلك الشصافة وزوال جرثومتها من أصلها لئلا يعودوا لمثل ذلك وفي النيل وشرحه جواز المصالحة والضيافة واعطاء المجبر والجبر عليها من مال من لا يملك أمره لنظر المصلحة وان خيف على مال البعض منهم اذ كانوا مقصورين بذلك وأنظر ما قاله أشياخنا المتأخرون نأصر بن خميس وحبيب ابن سالم من الزام من امتنع من أهل دكاكين السوق من اعطاء اجرة الحارس اذا اتفق جبهة التجار عليها ولم يعذروه ولو كان دكانه وسطهم وما هذا الا من ذاك فانه باب واحد ومسئلة واحدة فيما يظهر لي وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما بنى جواز مثل هذا الا باعتبار المصلحة العامة مع ذكر الهبة وزعم بعضهم ان من أخذ من مال اليتيم أو المجنون أو الغاييب أو الكاره الذي لم تطب نفسه بما ينسوبة آثم والصحيح انه لا اثم عليه لان في ذلك تنجية لهم وان لم يعطوا أخذ الجبار أموالهم وأموال غيرهم وقد اشتركوا في مصالح البلد فمن أين يلزم الناس الدفع عنهم وقد طلبهم الجبار في أموالهم وأنفسهم أو في أموالهم أو أنفسهم فاذا ثبت خراج الجبار ولم يقدر عليه أجازوا لمن يجمعه من أموال الناس كلهم الا من استثناه الجبار الظالم وجاز ان يقول الانسان لذلك الظالم افعل بهم كذا ليعطوا مما ليس سلبا ولا قتلا مثل أن يقول امنعهم الرعي حتى يعطوا اذا كان في امتناعهم مضرة البلد كما فعل الشيخ رحمه الله ويأتي في كتاب الأخير في باب المداينة والمداينة انه يجوز ان يعطوا المداينة من مال اليتيم والغائب والأرامل أو بلفظه فلينظر في قوله أو أموال غيرهم فان فيه دليلا على ما قلناه وأنظر الى ما قاله العلماء من أهل عمان انه اذا اغتصب الجبار خبورة من الفلج أو قطعها الوادي السائل فذهبت على أهلها ان ذلك يذهب من مال جميع أهل الفلج وسموه كسورا ولم يجعلوه على أهل الخبورة وحدهم اذا كان أخذ الجبار ذلك من مال الجميع وما هذه الا ما ذكرناه وفي موضع عن الامام بن يوسف فقال وما اتفق عليه المسلمون جبر الحاكم عليه الناس ولو من غاب ولم يحضر ويجبر أيضا على اصلاح ما فسد من المنزل والبئر والطريق فأنظروا يا معشر المسلمين في هذه الكلمات الوجيزة المجملة وما تحتها من أنواع عديدة وما هي الا شهادة على ما قلناه والله أعلم أفردنا عن الشيخ صالح بلفظه وأقول في الأثر المشرقى كثير من هذا الباب ومنه ما قاله الشيخ موسى بن علي رحمه الله في جبر

من كان زرعته في وسط زروع الناس وامتنع عن أجرة الشوافة يجبر على اعطاء منابه من ذلك والله أعلم .

( ولا يصح قتال الفرقتين على حق معا ويصح العكس فاحتفلا )  
( وقد تحقق التبغى برجعتهم ) عن بغية لأمام أو لمن عدلا )  
( وصح ابطال من حقت اذا رجعت من قاتلتها فلم تدعن لما نزل )  
( وكافر من اعان المفتين ومن رضى بفتنتهم فالكل قد خذلا )

معنى الأبيات لا يصح ان تتقاتل فئتان وكل منهما محقة اذا كان القتال من باب واحد في شيء واحد ، في جهة واحدة ويصح ان اختلفت الجهات والأبواب ويصح العكس اي بغى الفرقتين جميعاً وتبطل المحقة اذا رجعت الأخرى وأذعن للاحكام الشرعية على يد حكام المسلمين ولم تقبل المحقة منها ذلك وتحق البطلة برجوعها وأذعانها الى الشرع هذا وفي المقام مسائل .

المسئلة الاولى : قال في النيل وشرحه باب لا تحق الفئتان اي لا تكون الفئتان معا محقتين في ثقاتلها ولا في غير ثقاتل من جهة واحدة في وقت واحد في نفس الامر واما ما بحسب الظاهر لكل واحدة مع ان الله اباح لهما ذلك بحسب ما يظهر لهما فواقع مثل ان تقاتل قوما بقول امين أو الامناء انهم بغاة فلك قتالهم ولهم قتالك وانت محق بقول الامناء وهم محقون لبراءتهم من البغي لكن الامناء غلطوا وتعمدوا واختلط عليهم وانت مبطل لا يعاقبك الله لانك عملت بالامناء وهم محقون لبراءتهم من البغي ووجه ذلك ان الله أمرك بقبول قول الامناء وان كان قولهم ظنيا لان العمل جائز بقولهم والدليل على قبول قول الامنيين قوله وأشهدوا ذوي عدل منكم ومن السنة قول النبي صلى الله عليه وسلم شاهداك أو يمينه والله أمر عباده أن يردوا الأمور اليه أي الى كتابه وإلى الرسول فما على المكلف فوق ذلك شيء وان كان الباطن بخلاف الظاهر والله أعلم .

المسئلة الثانية : في قوله ويصح العكس بان يكونا معا مبطلتين كل واحدة مبطله وذلك كأن كان القتال على حمية وفتنة فيما يبلون به من فتنة الدنيا وزينتها وشهواتها من طمع في مال أو رياسة أو نحوها وسئل شيخنا السالمى رحمه الله عن قولهم انه لا يصح القتال على حمية وفتنة ما وجهه فالجواب منه ان وجهه ظاهر وذلك ان الحمية والفتنة شيء لا يستباح بهما القتال وذلك ان الحمية

شدة الغضب وأوله والقتال على نفس الغضب حرام وأما الفتنة فهي اختلاف الناس في الآراء والأهواء ومنه قوله صلى الله عليه وسلم أرى الفتنة خلال بيوتكم وذلك حين يكون القتل والصروب والاختلاف الذي يكون بين فرق المسلمين إذا تصاربوا ويكون ما يبيلون به من زينة الدنيا وشبهواتها فيفتنون بذلك عن الآخرة والعمل لها والقتال على هذا أيضا محجور والله أعلم انتهى بلفظه .

المسئلة الثالثة : في قوله وقد تحقق التي تبغي بعد ابطالها ان تركت بغيتها ورجعت عنه مذمنة منقادة لما يلزمها من اعطاء الحق على يد امام أو قاض أو جماعة أو حاكم أو وال أو سلطان ممن يوصل الحق لصاحبه ويكون عالما مجتهدا أو مرجحا وجاز من مقلد بعد مشورة على قول وجاز ان يكون عالما في تلك المسئلة والعالم ما يعلم المسئلة من الكتاب والسنة والاجماع بأدلتها بعد علمه بالعربية المحتاجة اليها تلك المسئلة .

المسئلة الرابعة : يزول اسم البغي وحكمه عن الفتنتين جميعا اذا رجعتا عن بغيهما نادمتين عن البغي الكائن منهما منقادتين الى ما يحكم به بينهما الحاكم العدل وسواء كان الرجوع لندم لله أو لغرض دنيوي أو غير ذلك كالرقعة والضعف والخوف من أخذ الثار لان الحكم على الظاهر ومصادق الرجوع اعطاء الحق لصاحبه لان التكليف بظاهر الأمور ولو كان الباطن خلاف الظاهر لقوله صلى الله عليه وسلم هلا شققتم عن قلبه .

المسئلة الخامسة : قد تبغى المحقة فتصير باغية حلال دمها بعد ما كانت محقة وذلك بأمر منها ادعان الفرقة التي كانت باغية عليها للحكم ولم يكف هذه ومنها ان تريد زيادة عن حقها ومنها ان تريد ما لا يلزم لها شرعا ولو أقل من حقها ومنها ان لا تكف عن قتال الباغية بعد الادعان ومنها ان لا ترضى الا بحكم الجبار الجائر فتعكس القضية عليها والله أعلم .

المسئلة السادسة : يجوز اعانة الفرقة المحقة من هاتين الفرقتين سواء كانت محقة من أول الامر أو راجعة عن بغيهما الكائن منها ولا يجوز الدخول بين الفتنتين المتقاتلتين على فتنة ولا الرضى أو الحب لتلك الفتنة ويجوز ان يكفهما معا عن

القتال على فتنة ويجوز الدخول لازالة بغى احديهما بعد ان يأمرهما بالكف عن القتال ويكون الدخول لازالة البغى لا لنصرة الباغية بنية ان لو اذعنت احدهما لكف عن قتالها ويكفر بحب الباغي والبغى لما روى عن الشيخ ابي الربيع رواه عنه تلميذه الشيخ أحمد بن محمد بن بكر رحمهم الله ان الرجل يكون بمغرب الشمس والفتنة بمطلعها وسيفه يقطر دما منها على رأسه وهو راقد على سريريه ان كان فى قلبه حبها والحمية عليها قال القطب فى شرحه وقوله وسيفه يقطر دما منها تشبيهه من خاض فى الفتنة بحبها من خاضها بسيفه حتى كأنه يقطر دما سواء أبطلتا معا أو احدهما وأحب المبطلة على ابطالها علم ابطالهما أو ابطال المبطلة أو لم يعلم أو كان حبه ونواه ظهور اهل الباطل على غيرهم فلا يعذر فى الجهل على هذا انتهى ومن أراد الزيادة فليراجعه من النيل وشرحه فى صفحة ٥٤١ والله أعلم .

( والقوم اما تداعوا بالقبائل للقتال ) ل فالسيف فيهم يسبق العسلا  
 ( كذا التفاخر لو صدقا يكون فهم ) فى فتنة صحبوا الاعجاب والخيلا  
 ( وكل شتم وبغض لا يحل به القتال ) ل والقذف لو بالظلم كان فضلا  
 ( اما الذى ذب عن اعراض من عرفوا ) من اهل نحلتنا قد احسن العسلا  
 ( والطعن فى ديننا والمنع حدهما ) ان يطعم القاعل الجزارة النصلا

التداعى بالقبائل محرم وهو من دعوة الجاهلية مهيج للفتن مثير لها وكذلك التفاخر بالانساب وبالأفعسال والصفات والهيئات فهو حرام والشتم والتنقيص كذلك لا يجوز فكل هذه لا يحل بها القتال واما الذب عن اعراض المسلمين وأمتهم فهو جائز والطعن فى الدين حرام به يحل الدم وسيأتي الكل مفصلا ان شاء الله وفى المقام مسائل .

المسئلة الأولى : التداعى بالقبائل كيا آل فلان ويا بني فلان ونحو ذلك وكقول القائل ما فعل بي الا لقله ناصري وأوليائي وكله مما يثير الساكن ويهيج الفتنة لان ذلك التداعى يثمر التعصب والغضب والحمية الجاهلية التى حرمت شرعا فيؤول الامر بخلاف ما أمر به الشارع من الاجتماع والتعاون على الحق وفى اثر اصحابنا المشاركة أن رجلين اقتتلا بعصر الشيخ بشير وهو رحمه الله فى المسجد يسمع ما يجرى بينهما من الكلام فدخلا على الشيخ ونظر الى الضربتين فى رأس المضروب فقال له اما هذه الأولى فك ارشها واما الثانية فليس لك فيها ارش وذلك لانه

لما ضربه به صاحبه الضربة الأولى دعى يا آل فلان فزاده الثانية هذا معناه  
لا لفظه والله أعلم .

المسئلة الثانية : فى التفاخر بالأباء والأكابر والأفعال والهيئات ونحوها  
فانه حرام لقوله تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاكم وان التفاخر ثمرة العجب  
وأول من قاله ابليس لعنه الله فى قوله فى آدم لما أمره الله بالسجود قال أنا خير  
منه لأن أصلي خير من أصله بقوله أنك خلقتني من نار وخلقته من طين فافتخر  
بأصله وفى النيسل وشرحه قال ولا يتفاخر بأباء وأكابر كسلطين كل وبخصمال  
المفاخر أو من ينسب اليه قال الشيخ احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله أصل الفتنة  
الحمية والعصبية على غير سبيل الحق فان قام به القتال صار قتالهم فتنة وبغيا  
من الفريقين جميعا ويكون أول ابتدائهما قتالا حراما ويكون أول قتالهما حلالا  
لبعض الفريقين وحراما على الآخرين ثم يكون بعد ذلك حراما عليهما اجمعين ثم يكو  
حراما على من كان له حلالا أولا فما كان أصله على حمية يقع على باطل وتعدد  
دنيوي شبهه بالتعصب بالعمامة لانها تنفع الرأس كتنازع وتفاخر على تكثير بم  
كانوا فيه من دنياهم كقولهم أنا ممن لا يجري عليه ما يجري على أهل البلد وأنا  
لا يسبقنا أحد فى فتح أمر بلد كذا أو ياب كذا وأنا أشرف نسبا منكم الى غير ذلك  
كله محرم بقوله تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاكم والله در ابن النظر حيث قال :

( وما كنتقوى الله من منصب ولا كفخر الحسق من فخر )

وكذلك لا يجوز القتال على مباح كماء فى فلاة وكلاء أو غيرها  
من المباحات التى تشترك فيها الناس أو اذا سبق اليه أحدهم اخذ حقه منه فجاء  
غيره فقاتل عليه فهو محق ومقاتله مبطل ولو كان التفاخر صدقا ويزيدون اليه  
باعجابهم كذبا ولو كان ذلك فى زمان قديم وينشأ منه التفاخر بعد مدة طويلة  
فكل قتال تنشأ منه فهو فتنة وحرام وخصوصا ان ينشأ منه فى الحال وان كان  
كذبا فهو فتنة ومعصية ان نشأ عنه قتال واذا لم يكن عليه قتال فهو معصية  
بوسوسة الشيطان وخذلان الرحمن .

المسئلة الثالثة : تجوز المفاخرة بتصويب الحسق وأهله كتصويب ديانة  
المسلمين أو نازع عليها أو حامي أو فاخر بأكابرها فى العلم كجابر بن زيد

وأبي عبيدة والربيع وغيرهم من أئمة المسلمين وصلحائها في الورع والكرامات والتصلب والشجاعة كعبد الله بن أباض رحمه الله وقاتله عليه أو على أحد ممن ذكرناه من التصويب والتنازع والمصاماة والفخار أو مات عليه بلا قتل فقد مات على حق ولو زين أفعالهم وأقوالهم عند من بغضهم من مخالفيهم أو زين دعوتهم ودينهم ومذهبهم قال في النيل بعد كلام في معنى ذلك فمنأزعه على خلاف ذلك مخطيء جائر قتله إن قاتل على ذلك .

المسئلة الرابعة : لا يجوز القتال على شتم أو تنقيص في الانسان بنفسه أو أبيه قال في النيل وشرحه ومن نقص هو أو شتم هو أو أبوه قال الشارح أو أمه أو ابنته أو ابنته أو جده أو قريبه أو صاحبه أو جاره أو زوجته أو رفيقه أو عبده أو أجيره أو شيخه أو تلميذه المؤمن يتصل به على وجه ما أو عشيرته أو أهل بلده أو نوعه أو جنسه أو قذف بظلم لم يحصل له قتال على ذلك اذ القتال على ذلك ظلم وجور فكلاهما صاحب فتنة ما لم يكن من صاحبه على ذلك الشتم أو القذف ما يحل به دفاعه وقتله وهو مجيئه للضرب على حد ما مر من الخلاف متى حصل قتل من واجهك بضرب أو قتل أو سلب أو كشف عورة اذا كان مما يحل به الدفاع أو القتل دافع وقتل على ذلك لا على النقص أو الشتم أو القذف وإن كان النقص أو الشتم طعنا في الدين حل له قتله ولو لم يواجهه بضرب أو قتل أو سلب أو كشف وإن قاتله شاتم أو منقصه على ذلك المذكور من قتال المشتوم أو المنقوص أو المقذوف فقتالهما جور وإن رد عليه مثل ما قال أو أجابه بما يجوز فجاء ليعضبه حل له قتاله ولو أجابه بما لا يجوز لأن له أن يدفعه عن نفسه .

المسئلة الخامسة : لا يجوز قتال بين شريكين فيما اشتركا فيه ولا منع المشتري فيه شريكه فإن أراد الشريك منع شريكه أو زيادة عن حقه ولو بانتفاع ترافعا على يد حكام المسلمين وعلى الناس اعانة الممنوع عن حقه ودفع المانع الى الحكام فإن امتنع جاز لهم جره وقتاله على ذلك الى ان يعطى الحق من نفسه طوعا أو كرها .

المسئلة السادسة لا يجوز القتال على ما أصله مباح بين الناس واستروا في منافع كالحطب والصيد والماء والساقية والكلا والاستغلال ونحو ذلك وينكل من قاتل على ذلك لأن قتاله ظلم وجور وفتنة والمعين لهما حكمه حكم

المعسان في المسائل كلها ان وقعت حرب بين بلدين أو قبيلتين على فتنة أو احدهما محقة والأخرى مبطلّة وانطفت نار الحرب بينهما بغير صلح فيه معاقدة الرؤساء وتفويت الماضي فهم على ما كانوا عليه ولو طالّت على ذلك مدة ولو فنى الأولون وبقي ذرياتهم فهم على ما كانوا عليه آبائهم قديما ومثل ذلك تقدم عن ابي سعيد ذكره صاحب بيان الشرع والله اعلم .

المسئلة السابعة : في الطعن في الدين أعلم ان الطعن لا يصح وحكم الطاعن القتل سواء طعن في دين المسلمين عامة فهو مشرك بذلك حلال دمه ولو قال منقصا في النبي صلى الله عليه وسلم أو في الدين كله وأما أن طعن في أهل دعوتنا وهم الاباضية المرضية فنفاق وفي النيل وشرحه والطعن في أهل الدعوة حال كونهم محقين في ديانتهم نفاق اذ قال أهل الدعوة هكذا ولم يخص المتولين منهم والطعن في مقتدى به في العلم الحافظ له الذاب طعن في الدين ولو ميتا وينافق به ويشرك في بمنصوص عليه ويباح دمه أى دم الطاعن وان بتخطئته بلسان أو تجويز ورمى بكذب ودم وان لافعالهم ويفعل ما يوجب تنقيصا شوهد منه أو أقر به وبين عليه ما لم يتب وقيل لا يعجل بقتل موافق أن قال ذلك غضبا منه وتصويب المخالف ما عليه من ديانة وولاية قيادة المخالف هل هو طعن في أهل الوفاق وفي دينهم أو لا وهو المختار لان ذلك اللفظ الذى نطق به تلفظا من عنده من اعتقاد وقد جرى ذلك بين علماء الامة ولم يعدوه طعنا وكم رجل صوب دينه من المخالفين أو أثمته بحضرة أثمتنا وعلماءنا ولم يحكموا بأن ذلك طعن قولان قال الشارح ولكن ما نحن فيه ديانة لا مذهب وذلك ان التصويب لدين الخلفاء تخطئة لدين الوفاق وأما تصويب الموافق لدين المخالف فطعن ومن قصد الخصلة دان بها أى أهل الدعوة وخالفوا فيه غيرهم كقدم الاسماء والصفات ونفي زيادتهما على الذات ونفي الرؤية له سبحانه وتعالى في الآخرة ونفي حدوث الكلام أى كلام الله الذى بمعنى نفي الخرس وأما كلامه بمعنى القرآن وسائر كتبه فمخلوق حادث وان أراد المصنف فمراده اثبات حدوث الكلام ويتعين هذا التفسير لانه لا قائل من قومنا بأنه تعالى أخرس واثبات الخسلود في النار لاصحاب الكبائر من الموحدين لهذه الامة وغيرها واثبات الخلق خلق الافعال كغيرها والامر القضاء والقدر وغيرهما كالتشريع والايحاء لله تعالى وخطاها بتشديد الطاء وفتح الهمزة وضمير النصب للخصلة أو ما أجمعت عليه الامة كالصلاة والحج

والزكاة ولا يعتبر في الاجماع الروافض ومن يقول بانكار سورة يوسف عليه السلام ونحوهم حل قتله واما اسماءه جل وعلا فمراد المصنف كل ما هو اسم الله تعالى سواء لا يطلق عليه في النحو لفظ الوصف وهو لفظ الله نور السموات والارض اجماعا ولفظ رب وقيل انه وصف أصله راب والرحمن على القول بانه علم له تعالى وقيل وصف أو ان كان يطلق عليه لفظ الوصف كالرحيم والعليم والعالم والقادر والقدير والمحیی والممیت والخالق والرزاق وغير ذلك مما تضمن صفة الذات أو صفة الفعل وأراد بالصفات المعاني المصدر به كالألوهية والربوبية والرحمة والعلم والقدره والاحیاء والأمانه والخلق والرزق بفتح الراء ومعنى قدم اسماءه انه مستحق لمعانيها فالذات الواجب الوجود اله بلا أول وهكذا وهذا معنى قدم اسماءه وليست الألوهية معنى حادثا في الذات ولا العلم معنى حادثا في الذات بل الذات مستحق للألوهية كاف في عدم خفاء الأشياء وهكذا وهذا معنى كون صفاته واسمائه اياه وهو أيضا فاذا علمت ان قدم اسمائه ذلك ظهر لك انها لا تحتاج في كونها اسماء الله تعالى الى نطق ناطق فيصح انها اسماء قبل ان يخلق الله ناطقا والناطق المخلوق لا الله فالله اله ولو لم ينطق باللفظ اله ناطق وهكذا وذلك في صفات الذات واما في صفات الفعل فقد يخفى عليك التقديم وكونها اياه فان نفيت قدمها وكونه اخرها من حيث تعلقها بالمخلوق الذي هو قديم ولا قديم الا الله فلا بأس عليك وان شئت فقل صفات الله قديمة أيضا وانها هي فان الله تعالى خالق في الازل محيي في الازل مميت في الازل بمعنى انه مستحق لفعل ذلك اذا جاء وقته المقتضى له وانه يفعل له لوقته بلا شيء يحل فيه شيء أو يحمل في شيء وذلك كقولك سيخلق وسيحيي وسيميت وهكذا والله أعلم وذلك ما دنا به ووافقنا عليه بعض الشيعة والمعتزلة انتهى ما اردنا نقله من النيل وشرحه وان كان ذلك خارجا عن أحكام الطعن لانه كلام في أصل الديانة فينبغي ضبطه وفهمه والله الموفق .. قال الناظم :

( ولا أمان له كالقاطع السبيل )	( والارتداد عن الاسلام مثلهم )
( أمواله ما له فالبغي قد حصلا )	( وان اغار على باغ ليأخذ مسع )
( أيضا وقد أخذ الأموال واختزلا )	( وقاصد البغي ان لا قاه قاصده )
( الأموال لا قصد بغي آخر عملا )	( فجائز نزعها منه له لذوي )
( حريم آخر فادفع ذاك منتفلا )	( وان ترى مفتنا قد جاء يهتك من )



( وأحكم على أخذ الأموال لو أخذت      من غير أربابها بالبغى مرتجلا )  
( إلا إذا كان مغبيا عليه وقصد      كأننا على فتنة كالفخر والخيل )  
( فلا يجوز له دفع البغاة إذا      لأنه مثلهم أيضا وقد خسلا )  
( لكن يجوز له أن تاب دفعهم      عن نفسه وعن الأموال أن ختلا )

معنى الأبيات والله أعلم يعني المرتد عن دينه حكمه القتل ولا أمان له كما لا أمان لقاطع السبيل البيت الثاني من أغار عليه قوم فأخذوا ماله فأغار عليهم ليأخذ أموالهم مع ماله فهو باغ عليهم البيت الثالث من قصد أخذ مال الغير بغيا فلاقاه باغ مثله فله أخذ أموال أخذها بغيا ليردها لأهلها البيت الرابع إذا وقعت فتنة بين قوم فجاء مفتن ليهتك حريم الأخرى فلك دفعه عنها البيت الخامس من أخذ الأموال المأخوذة من غير أربابها فهو باغ إلا إذا كان مغبيا عليه وأخذ مثل حقه انتصارا البيت السادس لا يجوز الدخول بين أهل الفتنة وإن تاب أحد من أهل الفتنة فله الدفع عن ماله ونفسه وفي المقام مسائل .

المسئلة الأولى : فى المرتد عن دينه والعيان بالله حكمه القتل لقوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه وذلك إذ بدل دين الاسلام بدين الكفر من أى ملة كانت من اليهود والنصارى والصابئين والمجوس وعبد الأصنام فالمبدل بدينه ديناً من هذه الملل حكمه القتل إجماعاً واختلف هل ذلك عام فى الرجال والنساء أو يقتل الرجال دون النساء وهل يقتل حالا لظاهر الحديث قيل يستتاب ثلاثة أيام وقيل يستتاب ثلاث مرات فإن لم يتب قتل وقال الشافعي يستتاب فى الحال فإن تاب وألا قتل وقال علي يستتاب شهراً فإن تاب وألا قتل وقيل لا يستتاب أبداً والمرأة كالرجل وقال علي تسترق وقال أبو حنيفة تحبس ويجبر الأمة سيدها على الاسلام ولعلهم نظروا الى نفس الخطاب هل عام أم مخصص بالعرف لأن المرأة لا قتل عليها إلا أن قاتلت والردة فرع والشرك الأصلي أعظم والفرع يرد على الأصل فى حكمه وقال العزيزي من قومنا فى شرحه على الجامع الصغير أن المرتد حكمه القتل ولو تاب ووجه قوله أن قتله حد من حدود الله والتوبة لا تسقط الحد بل الاتم فقط لكن لم أظفر بهذا القول عن غيره وهو غير خارج عن دائرة الرأي والأول هو المعتمد عليه وعليه جل الأصحاب والقوم والله أعلم .

المسئلة الثانية فى مال المرتد إذا قتل ولم يحارب فليل ميراثه لأولاده الصغار

الذين هم فى دار الاسلام وقيل ميراثه لأولاده الصغار حيث كانوا واما أولاده الكبار اذا كانوا مسلمين فلا يرثونه وقيل لببيت المال واما اذا حارب فسبيل ماله سبيل أهل الحرب فى أموالهم الا انه لا تسبى ذريته التى فى دار الاسلام والله أعلم

المسئلة الثالثة : فى قاطع السبيل المحارب فانه ان قتل نفسا فعليه القتل حدا ان قدر عليه قيل التوبة واما ان تاب قبل القدرة فانه لا قتل ولا دية عليه وقيل عليه الدية والضمان وقطعت يمنى يديه من الرسخ ويمرئ جليبه من تحت الكعب ان أخذ مالا فقط ولو جنى فى النفوس ما دون القتل واختلف فى صلب الموحى هل يصلب كالمشرك أو لا قولان وان تاب قبل أن يقدر عليه هدر ما أصابه فى الحكم فى محاربته من مال أو نفس الا ما وجد بيسده وقيل لا يهدر عنه الا انه لا يقتل ولا يقتص منه وصفة توبته ان يترك ما كان عليه من القطع والمحاربة ولو لم يأت الامام وقيل يظهر توبته معترفا بها واما ان أخاف الطريق فانه ينفى من الأرض ان لم يقتل ولم يأخذ مالا وقيل يعمر فى السجن الى ان يتوب وقيل ان الامام مخير فى أى شىء أراد فيه قتلا أو قطعاً أو نقياً وهو قول مالك من قومنا ونسبه الشافعى الى ابن عباس رضى الله عنه وفى المسئلة تطويل يطلب من محله والله أعلم والاصل فى اختلافهم هل أو للتنويع أو للتخيير والله أعلم .

المسئلة الرابعة : فيمن أغير عليه فأخذ ماله بغيا فان له ان يتبع الباغين عليه فان وجد ماله أخذهم وقتلهم عليه وان لم يجده بل غيبوه عنه دفعهم الى حاكم ينصف له منهم وليس له ان يغير عليهم ليأخذ ماله مع وجود ماله ولا عند عدم وجوده عندهم لكن يدعوهم الى الانصاف عند الحكام وليس له قتالهم وعلى المسلمين اعانته فى مسيرهم الى الانصاف فان ابوا فهم بغاة لا منتصرا لنفسه وقيل بال منع واما مسئلة الانتصار منهم فى حقه مع عدم الحكام والجماعة فله أخذ ماله أو جنسه أو مثله خفية من غير قتال وفى المسئلة تطويل وفروع ذلك فى محله والله أعلم .

المسئلة الخامسة اذا كان بين قوم فتنة فرأيت فئة تريد هتك حريم اخرى فلك الدفع لها نفلا لان ذلك منكر ولك ازالته بما قدرت بالكلام أولا واخر بالقتل وجوازه بنية ازالة المنكر ودفع الباغي لا حمية ولا عصبية للناس والله أعلم .

المسئلة السادسة : فى أخذ مال الناس من غير اربابه فانه يحكم عليه بالبغي لان الأصل فيه الحرمة ولا يحله طول المدة ولو كثرت ولا تداول الايدى ولو تعددت

هذا اذا كان ذلك الأخذ بعلم من المشتري فان لرب الأموال أخذها ان كان أصل أخذها غصباً أو سلباً أو سرقة فهي على ما كانت عليه لقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة نفسه قال العلامة فتح بن نوح في نونيته :

(واما حرام الله ليس يحصله تسدول أيدي بالتملك والقسـن)

فمن وجد ماله بيد انسان واقام عليه الحجة فله أخذه منه عند حكام المسلمين وليس للغاصب حق في ذلك المال لقوله صلى الله عليه وسلم لا عرق ولا عرق لظالم فان كان في يد الأول ولم يعلم المشتري ما علمه منه البايع من انه حرام فقد غره وعليه ان يرجع له ما أخذه منه كائناً ما كان واما ان علم فلا رجوع له على بايعه لانه مثله وانه ضيع ما له والله أعلم نعم قال بعض القدماء في الوديعة يبيعها المودع والعارية يبيعها المستعير والأمانة يبيعها الأمين فانهن لا يؤخذن من يد المشتري الا بدفع الثمن للمشتري وهو كما دفعه للبايع وقيل لا فرق بينها وبين الأولى ووجه الفرق ظاهر وذلك بان الأمانة والعارية والوديعة خرجن من ربهن برضى منه وقيل من أراد هذه الثلاثة أن يأخذها من مشتريها يجمع بين البايع والمشتري لئتمكّن رب المال من صاحبه في أخذ حقه ان شاء والله أعلم .

المسئلة السابعة : قال في النيل ما نصه لا يحل لذي مال أخذ منه أن يقاتل مانعه منه ان كان أصل بغيهما الأول على حمية وفتنة الا ان تاب من بغيه الأول فيجوز له دفعه ولو عن نفسه وماله قال الشارح بالقتل بعد التسوية وكذا الذي بغى ثانيا لا يقاتل الا ان تاب هذا الثاني وأذعن للرد فله القتل على ماله والأصل في هذا ان البغي لا يدفع بالبغي وانما يدفع الباطل بالحق فيدغمه ان الباطل كان زهوقاً .

( ولا يحل لمبغى عليه اذا	أموال باغ عليه سل واختزلا )
( قتالهم دونها الا اذا برئوا	منها اليهم وردوها لهم جملاً )
( هذا اذا أخذوا الأموال كلهم	أو صاحب الأمر لا ان كانت السفلاً )
( وقتلهم جاز من بعد ردهم	لها اذا قاتلوهم قافهم المثلاً )
( وقيل ان كان أصل القتل منه على	حق ولم يقصد منعاً لها جملاً )

في هذه الأبيات مسائل دقيقة تحتاج الى فكرة وتدبر لا تظهر بديهية .

المسئلة الأولى : ان بغى قوم على قوم وقاتلهم المبغي عليهم حتى وصل المبغي عليهم الى أموال البغاة فأكلوها بأى أنواع الائتلاف أو قاتلوا من بغى عليهم وقدموا على أموال البغاة فأكلوها فالأكل عبارة يشمل جميع الائتلاف أو لم يقاتلوا من بغى عليهم أصلا بل قصدوا الى أموال البغاة فأكلوها وأخذوا أولاد البغاة أو نساءهم أو غيرهن فدهمهم البغاة فى حالة افساد الأموال وأخذ الأموال والأولاد والنساء أو غير ذلك لم يحل للمبغي عليه هو الأول قتال الباغي عليه على أموالهم وأولادهم أو نساءهم لان المبغي عليه أولا صار باغيا بأخذه الأموال والأولاد والنساء وجعل للباغي الأول عليه سبيلا حتى يردوا المبغي عليهم به وهم الأولون الذين صاروا بغاة بأخذهم الأموال أو الأولاد أو النساء أو يتبرأوا منها أى ينتفوا منها وان قاتل البغاة الأولون الذين بغوا أولا بعد أن تبرأوا أو ردوا البغاة الآخرين من بعد البراءة أو الرد حل قتالهم لان قتالهم بعد الرد والبراءة بغى فافهم مسئلة دقيقة المعنى بعيدة الغور قال القطب رحمه الله وهذا الذى يحرم به بطل البغاة من أخذ مالههم وأولادهم أو نساءهم .

المسئلة الثانية : يعتبر هذا ان صدر من عامة من بغى عليهم بالبناء للمفعول أو قاتلهم أو امامهم وأما ان صدر هذا الفعل ممن لا ينظر اليه فلا يعتبر أكله ولا أخذه وجاز لمن وقع عليه المبغي أولا قتال الباغي من الاولين على بغيتهم الأول والجواز كما اذا أخذوا أموالا أو غيرها ولم يتلف يل هو باقى فسيديهم أو لم يغيبوه بل عينه باقية عندهم ومثل أن يكونوا ممن يقتل سرا أو جهرا .

المسئلة الثالثة : اذا جاء المبغي عليهم أى هم الأولون الذين فعل الباغون منهم من لا ينظر اليه وصار باغيا بفعله ذلك فيحل لهم قتال الباغين لبغيتهم السابق ولكن لا يقصدون بذلك القتال حماية الباغي منهم بفعله فى الباغيين ما لا يحل له ولا يحرم فعل من لا ينظر اليه ما حل من أصل القتال لكن عليهم أن ينصفوهم منه ان لم يشغلهم ذلك أو يؤثر فيهم فشلا وفرقة بتقوى عليهم بها الباغون ويحرم القتال على من تناول من أموال البغاة أو اتلف بوجه ما والله أعلم .

المسئلة الرابعة : ان جهل ارباب الأموال التى أخذها الآخرون وصاروا بها بغاة فلتنزع من أخذها وتجعل فى يد أمين حتى تصل اربابها فان أيس من معرفتهم فسيبيلها سبيل الأموال المجهولة تخرج فيها الأقوال الثلاثة من حشريتها الى أن تصح

أربابها أو جعلها فى الفقراء أو فى بيت المال الذى لعموم المصالح التى تعم المسلمين وهو الذى اختاره الأئمة من أصحابنا والله أعلم .

المسئلة الخامسة . وإن قاتل البغاة الأولون هؤلاء المبغى عليهم بعد أن ردوا اليهم أموالهم أو بعد أن نزعها المسلمون منهم وجعلوها وجعلوها فى يد من يحفظها حتى تصل أربابها وعلم أصحابها أنها نزعتم لترد اليهم فهم بغاة على حالهم الأول حل قتالهم وجازت اعانة المبغى عليهم على قتالهم .

المسئلة السادسة : ان لم يقدر المبغى عليهم ومن معهم من المسلمين على نزع المال الذى أخذه أصحابهم فصاروا به بغاة نفوهم من جماعتهم وقتلوا الباغين عليهم على نية ازالة بغى الباغين عليهم وعلى منع حرمهم وأنفسهم وأموالهم لا على نية منع البغاة منهم ولا على حمايتهم ولا يقصدون الرد على الباغي منهم ولهم أو عليهم على حكم الحالة التى هم فيها ان يقصدوا رد المظلمة من الأخذ الظالم منهم لاهلها وإن كانوا ان اخرجوا الذى أخذ المال انحاز عند عدوهم وأعانهم عليهم فلم يتركه وقتلوا عدوهم على القصد الصحيح ولا يضرهم تركه ان صدقت نياتهم والله أعلم .

المسئلة السابعة : ان أراد المبغى عليهم قتال البغاة على ازالة بغيتهم مع قطع النظر عما فعلوه أو أخذوه من الأموال جاز لهم قتالهم على هذا القصد الصحيح بلا نفي الباغي منهم ولا لتقسويته على بغيه ولا لحمايته بل للاساطة على أنفسهم وأموالهم وديارهم وحصونهم والله أعلم ذكر حافظ مال الباغي والمبغى عليه .

( وحافظ مال مبغى عليه على	علم لآت بغى فانزعه محتفلا )
( وادفعه عنه وقتله عليه وان	لم يعلم البغى حاكمه ولا تبلا )
( وهكذا وارث فى الصورتين ومن	غدا يعاملهم كالمشتري مثلا )
( ولا يضر الثانى والقعود لمن	بغى عليه اذا ما أدرك الاملا )
( وليهجمن على الباغي فيقتله	وليأخذ المال أصلا كان أو غللا )
( ولو تداول من باغ لأخر ان	لم تذهب العين منه فاحذر الهزلا )
( وما المغتصب ربح ولا عسرق	ولا عناء ولا أجر لما عملا )

معنى الأبيات ان ترك باغ مالا أخذه بغيا فوجد المال ماله عند الحافظ له فليأخذه منه بغير قتال ان قدر وان لم يقدر أخبره بانه مالى فان اقرانه علم بذلك قصده لاخذه ودافعه عنه وان لم يعلم دعاه الى حاكم عدل وحاكمه ولا يهجم عليه الا بعد الاقرار والحكم له به وهكذا فى الوارث لذلك المال والمعامل فيه باى وجه والمشتري له وفى الباب مسائل -

المسئلة الاولى : اذا جاء المبغى عليه ووجد ماله فى يد أحد بأمانة له عليه أو وديعة أو رهن أو شراء أو اعطاء فى ثمن فى شفعة أو قضاء فى دين أو بيع أو بدل أو اصداق أو دية أو هبة أو استيجار على حفظه والقيام به أو وجده بيد أحد التقطه بعد سقطه من الباغي أو ورثه من الباغي وأشباه ذلك مما يعذر به من دخل فى يده أو مما لا يعذر فيه لكن لم يأخذه هو من صاحبه بل دخل بمعاملة ولو علم انه حرام ثم قصده ربه لاخذه فله أخذه بلا هجوم اليه بقتال بل له أخذه خفية وان لم يقدر عليه خفية أخبره بانه ماله فان صدقه وأبى عن ايصاله الى ماله صار باغيا بالمتنع ويحل له منه ما يحل من الباغي -

المسئلة الثانية : ان هجم بلا اخبار صار صاحب المال باغيا فى الظاهر وان كان محققا فى الباطن وكذا رسول رب المال أو المحتسب وأباحوا البراءة من أنفسهم وحكم عليهم بحكم البغاة -

المسئلة الثالثة : ان أخبره ولم يصدق له له وقد أخذه بلا علم منه بحرامه فليدع رب المال من بيده المال الى حاكم المسلمين كامل أو قاض أو جماعة فان أبى عن المسير اليه فليقصد الى ماله ان كان باقى العين أو غيبه عنه فى مكان وهو يعلمه فان حال بينه وبين المال قاتله ودافعه عنه فان تلف بالدفاع فلا اثم ولا غرم عليه -

المسئلة الرابعة : ان غيبه عنه بحيث لا يعلمه ولا يعلم مكانه أو خلطه فيما لا يمتاز منه لم يقاتله بل يدعوه الى حكام المسلمين ويستعين عليه بالمسلمين وعلى المستعان به أعانته ودفعه للمسير للاحكام وجره اليها كرها أو طوعا بما أمكن وقتاله ان أبى عن المسير لأن الممتنع عن حكم الله باغ والله أعلم -

المسئلة الخامسة : ان علم من بيده المال انه غصب وقال لطالبه أنا أعلم انه

غضب لكن لا أعلمه لك ولا أعطيك له إلا بحجة فلا يقاتله عليه بل على رب المال أن يظهر الحجة المقبولة فإن أبى عن محاكمته صار رب المال باغيا .

المسئلة السادسة : ان لم يعلم من بيده المال انه غصب ولا حرام دعى رب المال من بيده المال أن يحاكمه فيه وما حكم به الحاكم سلما أمرهما اليه ولكن يحجر رب المال على من بيده المال أن يرده للغاصب حتى يقضي فيه الحاكم والله أعلم .

المسئلة السابعة : ان ترك رب المال الباغي ولم يتبعه لعذر من الأعراض كمرض أو خوف من عدو أو شدة حر أو برد أو عدم تحقق انه أخذه فلان حتى تقادم الزمان ثم قام رب المال في طلبه فوجده قايما بعينه عند الباغي أو عند أمينه أو مشتريه منه أو واهبه له أو غير ذلك مما قدمناه لم يضره ثانيه وقعوده عنه ومكثه عن القيام فيه طويلا لأن الحق لا يبطله تقادمه الا بنص من الشارع وهو مضي مدة الحيازة في الحديث عشر سنين ولذلك شروط احدها أن يكون رب المال حاضرا ليس بغائب . الثاني لا يتقى من بيده المال ، الثالث أن يجد النصف له من خصمه والله أعلم .

المسئلة الثامنة : كل ما جاز لرب المال في أول أمر جاز له في آخره وما لم يجز هنالك في الأول لا يجوز أخرا وتفصيل ذلك قد مضى في أول المسئلة فراجعه قريبا .

المسئلة التاسعة : ليس للمغتصب عناء ولا أجر ولا غلة ولا لمن بيده المال ان علم به انه لرب المال وما عمله فيه من دخل يده المال بوجه ان كان دخوله بيده من غير علم بغصبه فليرجع به على الغاصب ولرب المال أخذ ماله كما هو بعينه وغلته ونتاجه وان ضعفت عين المال عما أخذه من ربه هل عليه رد العين وما نقص منها في يد الغاصب فان كان النقص من جهة خدمة أى ركوب فعلية رد العين وما بين القيمتين على نظر العدول وان كان سبب الضعف بلا سبب من الغاصب فقليل عليه لانه منعه ربه وقيل عليه رد العين المغصوبة فقط وان كان الغاصب اغتصب الدابة مثلا ضعيفة ثم قويت عند الغاصب ثم ضعفت على حالتها الأولى فهنا الخلاف أيضا والذي يظهر ان كان العين كحالتها يوم الأخذ ولم يستعملها فلا عليه الا عينها والله أعلم .

الباب الخامس في الصلح والخفارة :

( اما الأمان و صلح الدار ما اصطلاحوا عليه جاز ونقض الصلح قد حظلا )

( وناقض العهد بعد الصلح محتسج باغ اذا كان شرط الصلح قد كسلا )  
( كذا الخفارة والشرط الذى وجبت به الخفارة ان يرضوا بها كسلا )

معنى الأبيات لا يجوز نقض الأمان والصلح وكذا الخفارة لا يجوز نقضها  
لأنها نوع من الأمان وسيأتي تفصيله وفى المقام مسائل •

المسئلة الأولى : قد سئل شيخنا السالمى بما نصه عما اذا رأى جماعة المسلمين  
حسم المادة وقطع نائرة الحرب فانقطع وتم الصلح بين الطائفتين وتباروا واحدى  
الطائفتين باغية اذا احدثت المبغى عليها فى الباغية هل تكون باغية اذا كان الباغية  
فى السابق لم تؤد الحق الذى عليها وهل يجوز لمن قتل وليه وقدر على قتله بعد وقوع  
الصلح من شيوخه قتل قاتل وليه واذا فعل ذلك هل يكون باغيا وعليه ما على الباغى  
فأجاب بما نصه الجواب هدم الصلح حرام لا يصح ولا يحل وهاذمه بعد استقراره  
باغ قطعاً واذا احرى كسر الأمان فما ظنك بهدم الصلح وتعلله ان الباغى لم يؤد  
ما عليه ليس بشيء وأمر الشيوخ فى مصالح القبيلة يلزم القبيلة اتباعه  
لا لوجوب طاعتهم فى نفس الأمر لكن لدفع بعض الشر واطفاء بعض الفتنة وذلك واجب  
عند الامكان وقد خلت عمان من السلطان الدافع لشر بعضهم وبلت بمن يغري بينهم  
العداوة والبغضاء وذلك جزاء ما كسبت أيديهم آمنوا ببعض الكتاب وكفروا  
ببعض فشابهوا اليهود فى ذلك الخ هذا كلام الشيخ فى الصلح وهو كاف •

المسئلة الثانية : فى الأمان يصح من حر بالغ عاقل ولو امرأة وفى الصبى  
المراهق قولان وفى العبد قولان وذلك للحديث المسلمون يد على من سواهم يسعى  
بذمتهم أدناهم ولحديث أم هانى قوله صلى الله عليه وسلم قد آمننا من آمنت يا أم هانى  
وقال أبو معاوية عزان بن الصقر لا أمان دون الامام وقيل ان تقدم الامام على الجيش  
فلا أمان دون أمانه وأمره وان لم يتقدم فلهم الأمان لعموم الحديث وفى الأثر  
كان الوضاح والى ابرا امن قسوما ممن استحل المسلمون دمه وخرج بهم  
الى الجلندى وبلغ الجلندى انه آمنهم الوضاح فقال الجلندى لا أمان لهم عندي ولا أمان  
دون الامام هذا ما قيل فى الأثر ولعل الامام تقدم فى ذلك على الناس والله أعلم  
وحكم الأمان عام فى أيام الظهور والكتمان ويشمل قبائل عمان اذا تحاربوا فأمان  
الواحد منهم أمان الكل والله أعلم •

المسئلة الثالثة : فيمن لا أمان لهم ولو أعطاهم الأمان من أعطاهم وهم المرتد



ومانع الحق وقاطع الطريق وطاعن في الدين وفي النيل ما نصه ويقتل كقاطع ومانع ومرتد وطاعن حيث وجد ولا يحرم دمائهم إعطاء أمان لهم ما لم يتوبوا ولا محل منهم من قتل وحبس وصلب حيث يستحق عند الامام قال الشيخ محمد بن يوسف في شرحه للنيل سواء اعطاهم الامان الامام أو المظلوم أو غيره علم من اعطاهم الامان بقطعهم أو منعهم أو طعنهم أو ارتدادهم أو لم يعلم اعطاهم الامان لأمر ديني أو دنيوي أو مباح أو حرام وخص الامام لانه الأحق بأنقاذ الحقوق ولما كان حقا لله لم يطله اعطاء الحقوق لهم قال الشيخ صالح بن علي وهكذا عرفنا من أهل عمان ان من عليه حد لا يصح وعن أبي مودود ما دل على ذلك والله أعلم .

المسئلة الرابعة : في حكم من نكث الصلح أو ضيع الأمان فحكمهم يقتل من قتل بعد العفو أو بعد أخذ الدية أو بعد الصلح أو بعد اعطاء الذمة أو قتل المسلمين على دينهم .

المسئلة الخامسة : في الخفارة وهي نوع من الأمان للأحاديث في تلك المسلمون يد على من سواهم يسعى بذمتهم أدناهم ولحديث أم هاني المتقدم ذكره قال الشيخ صالح بن علي الخفارة مثلثة الخاء التامين والاجارة والمنع وأهل عمان متفقون على استعمالها فيما بينهم وكأنها عن رضى منهم بها وفي نظري انها ثابتة ما لم يتقدم بعض على بعض هذا قاله الشيخ نظري — ثابتة وا — تقدم بعض على بعض الا ان تقدم الامام على رعيته أو قائد الجيش على السرية لان السنة المطهرة تدل على ذلك فليتنظر فيه والله أعلم اما اذا كان المخفور عنه ممن لا امان له كما تقدم في الطاعن أو القاطع أو قاتل المسلمين على دينهم أو وجب عليه حد قال الشيخ صالح وبالجمله ان الأمان لا يكون الا لمن لم يكن عليه حق أو حد محكوم عليه به شرعا من كل أحد في كل أحد ممن أى مجبر في أى مجار وللمجاور والمخفر والمضيف والمصاحب ان يقاتل عن جاره أو من خفر له أو صاحبه أو نزل عليه ضيفا وهذه ذمة فلا يجوز تضييعها والخفارة أمان والاشارة بالأمان أمان ولو بأصبعه أشار لكان أمانا قال فإن كان هذا المجاور ممن بغى وبغى عليه الا انه لا حق عليه بعينه كما ذكرت أكله سواء قلت لا سواء هذا أقرب الى جواز منعه والقتال عليه ومعه ممن جاءه من خصمائه واذا كان الفتنة بغاة على بعضهم البعض فلا يحل لك ان تقاتل الا على نية ازالة البغي ليرجع الباغي الى الحق وينقاد الى الشرع ولو مع بغاة آخرين على غير قصد نصرتهم قيل للشيخ

وهؤلاء المجاورون بالضيافة أو الصحبة أو المساكنة إذا كان في أيديهم مال قايم العين أخذوه سرقة أو غصبا أو كان عليهم في الذمة حق امتنعوا عن تأديته قلت لا أمان لهؤلاء ولا ذمام ولا احترام لمؤمنهم ومؤيهم والحالة هذه وهو باغ مثلهم فدعهم فانهم لا خير فيهم والله أعلم فان شئت الزيادة فراجع المطولات فيه تجد الشفا لا سيما شرح النيل وبيان الشرع واللباب وغيرها .

الباب السادس : في نصب الامام للدفاع وغيره وصفة المنصوب من المنظومة .

( لكن اذا ما دهاهم مثل ذا قصدوا	( علامة لو نعيها بالعللا اشتملا )
( وقدموه اماما كى يقوم بهم	( لنصرة الدين عن رأي من الفضلا )
( غضنفرا سائسا للضرب همته	( وباسه ينزلان النجم والجبلا )
( وقدموه اماما للدفاع اذا	( كانت على قدرة من نصبه النبلا )
( كذاك طاعته مهما اطاع فان	( اتى الكبير استحق الخلع وانعزلا )
( ان كان قد عميت عيناه أو خرس	( لسانه او اذا عن دينه انتقلا )
( أو يفقد السمع أو يخلع امامته	( أو أن يرى موجبا للحد قد فعلا )
( كذاك ان فر يوم الزحف منحرفا	( الا الى فئة من جنده والا )
( والخلف عندهم فيه اذا ضعفت	( بعض الجوارح أو ان حار أو ذهلا )
( ولازم لهم منه النصيحة والرأي السد	( يسد وأن يلفوه محتفلا )
( وان تعذر وجدان الامام لهم	( قاموا معا ليردوا الحادث الجبلا )
( وجائز لهم ما للامام من الدفعا	( ع والقتل والتحجير لا جسدلا )
( بشرط ان لا يكونوا جاهلين بما	( أتوا فليست أرى عذرا لمن جهلا )

هذا باب عظيم يحتاج الى تفصيل كل في موضعه لأنه الأساس الذى تقوم به أمور المسلمين وبالعادل قامت السموات والأرض وفي المقام مسائل .

المسئلة الأولى : في الامامة وذكر معانيها اعلم ان الامامة فرض من فروض الله التى أوجبها على عباده وهى من فروض الكفاية التى ان قام بها البعض سقطت عن الباقيين ولها شروط لا تتم الا بها والدليل على وجوب فرضيتها مأخوذ من الكتاب والسنة والاجماع اما من الكتاب فقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ورسوله وأولي الأمر منكم يعني المؤمنين وهم أئمة العدل وقوله تعالى ويدأ عنها العذاب

ان تشهد أربع شهادات بالله يعني يدرأ الامام عن الزوجة المرمأة بالزنا عذاب الحد ان تشهد أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين قددخل فى معنى الآية انه لا يجوز تعطيل الحدود والأحكام ولا يقيم الحدود الا ائمة العدل فثبت بهذا فرض الامامة من كتاب الله لأن ما لا يقوم الواجب الا به فهو واجب وكثير من آيات القرآن دالة على ذلك واما من السنة الأحاديث الواردة فى طاعة أولي الأمر منها قوله صلى الله عليه وسلم لو ولي عليكم عبد حبشي مجدع الانف فاسمعوا له وأطيعوا ومنها قوله وأطيعوا ولأه أمركم وفى هذا المعنى من السنة القولية كثير واما السنة الفعلية فان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اجهز حبشيا أمر عليه أميراً وأمر أصحابه بالسمع والطاعة وكان اذا افتتح بلداً أمر عليها أميراً وكان اذا خرج من المدينة لغزو أو حج أمر عليها أميراً وأمر الناس بطاعة أمرائه ونهسأهم عن معصيتهم فاذا كان هذا واجب فى زمان النبي صلى الله عليه وسلم فبعد موته أوجب وقد أجمعت الأئمة على ان ليس بد من قائم تجرى عليها أحكامهم وتنتهى اليه آرائهم ويقيم كعبهم ويجمع شعبهم ويفزعون اليه عند النزائل ويدفعون به كل باطل فائمة العدل هم أمناء الله على بلاده والخلائف على عبادته وشهاداء عليهم الى يوم القيامة والدليل من الاجماع على فرض الامامة هو اجتماع المهاجرين والأنصار على أبي بكر الصديق رضى الله عنه ومن بعده على الخليفة عمر بن الخطاب فانهم أجمعوا على وجوبها وإن اختلفوا فيمن هو أولى بها والله أعلم وقد عظم الله شأن الامامة بقوله لابراهيم عليه السلام اني جاعلك للناس اماماً فقال ابراهيم ومن ذريتي فقال له الله لا ينال عهدي الظالمين فيثبت من هذه الآية ان الامام العدل هو الامام وان الظالم لا يكون اماماً ولا تجب طاعته وقال النبي صلى الله عليه وسلم الامام العادل فى ظل الله يوم لا ظل الا ظله .

المسئلة الثانية : فى أول شروط الامامة هو اجتماع ذوى الرأي والعلم والفضل من المسلمين ويجتهدون فى النصيحة لله تعالى وفى دينه ولعبادته ولبلائه فاذا اجتمعوا وتمت هذه الصفات فيهم اختاروا رجلاً منهم طاعة لله تعالى لا لطاعتهم ولا يريدون ان يملكوه على الناس ويعلموا ما شاءوا ولكن ليملك الأمور بالعدل ويكون أفضلهم فى الدين وأقواهم فى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكى وعلى نكاية العدو والحفظ لأطراف الرعية وأوساطها وخاصتها وعامتها وعلى الحكم بالعدل ورعا فى دينه بصيرا فيما يأتى وما يتقى عدلاً معروفاً بالفضل

مشاورا لاهل العلم والرأي والعدل ملتصبا عند النازلة من آثار المسلمين عفيفا عن الطمع محتملا للأئمة حلما عن الخصوم مصلحا بين الناس لا تفاضل عنده لرعية الا بقدر العلم والدين ليس بكذاب ولا مخلف ولا حسود ولا حقود ولا مبذر ولا بخيل ولا غسار ولا خثون مأمون على ما قلد من أمر الله يستعد في المهلة والمكنة وينتهاز الفرصة و يتلطف بالحيلة غير مداهن ولا متضعض ولا متخشع الا لله فإذا وجد في المسلمين من هذه صفاته كان هو البغية والمراد ولو كان عبدا حبشيا لانه روى عن عمر بن الخطاب قال الخلافة ما ائتمن عليها والملك ما أخذ بالسيف وان لم يوجد من هذه صفاته وخاف المسلمون على الدولة أن تذهب وعلى البلاد والرعية أن تعطب والجأت الحاجة والضرورة الى غيره قدموا رجلا له قوة وورع ونظر وشرطوا عليه أن لا يقبض مالا ولا ينفقه ولا يأمر بانفاقه ولا يخرج جيشا ولا يحكم حكما الا بمشورة أهل العلم والورع ويجمع منهم الحاضر ويكتب للغائب .

المسئلة الثالثة : في صفة من تجوز امامته ولا يجوز أن يكون اماما الا رجلا حرا بالغا عاقلا مميزا كامل الخلق والأخلاق ورعا فاضلا عالما عاملا ليس فيه من نقائص الخلق كالصمم والخرس والعمى والجنون والبلة الى غيرها والله أعلم .

المسئلة الرابعة : في صفة البيعة وهو ان يتقدم أفضل الحاضرين من أهل العلم والفضل فيمد يده اليمنى فيصافح بها الامام بيده اليمنى فيمسكها ثم يقول له انا قدمناك اماما على أنفسنا وعلى المسلمين على أن تحكم بكتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وعلى أن تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتظهر دين الله الذي تعبد به عباده وتدعو اليه ما وجدت الى ذلك سبيلا فيقول الامام نعم فإن قال نعم وجبت العقدة وثبتت البيعة فيقوم الثاني والثالث والرابع كالأول من لفظ وغيره وما كان أكثر كان أفضل وتجعل الكلمة على رأسه والخاتم بيده ويكون العلماء حذاءه فيقوم الخطيب فيحمد الله ويثنى عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يذكر أمر الامام بالعقد له والحث على بيعته والترغيب على طاعته ثم يتقدم الناس فيبايعونه والله أعلم .

المسئلة الخامسة : اعلم ان التسليم للأمر والرضى من المسلمين يقومان

مقام العقد فإذا وقع التراضي على رجل من أهل العلم والفضل والعدل والحل والعقد قام ذلك التراضي مقام العقد وربما كان الرضى والتسليم أثبت من العقد لأن العقد يحتاج إلى رضى وتسليم والرضى والتسليم لا يحتاجان إلى عقد واعلم أن الإمامة ثبوتها من ثلاث طرق أولها العقد الصحيح بكمال شروطه ، الثانية التسليم والتراضي ، الثالثة الاستخلاف كما فعله أبو بكر الصديق فأى طريق كانت من هذه الثلاث الطرق ثبتت الإمامة بها .

المسئلة السادسة : اعلم أن النظر إلى العقاقدين فإذا عقد الإمامة لإمام أولياء أولوا علم وفضل ولم يتقدم للإمام ولاية ثبتت امامته ووجبت ولايته وذلك أمر واجب بولاية الأولياء له وأما إذا كان المعقود عليه تقدمت له ولاية ولم تتقدم للعاقدين ولاية فهنا ذهب بعض إلى الوقوف عنه وأثبتت بعضهم على ولايته ووقف عن صحة ثبوت امامته والله أعلم .

المسئلة السابعة : فى عدد من تثبت به عقدة الإمامة اعلم أنهم قالوا أن الإمامة أقل ما يكفي لعقدها عالين فاضلين وذلك بعد مشورة المسلمين أن أمكنت المشورة ولما مات الامام الوارث رحمه الله حملته السيل فوجدوه قريبا من المهبط الذى يهبط إلى الوادي وكان سليمان بن عثمان ومسعدة فى القوم فقال سليمان قم نبأيع غسان فقال مسعدة أحسن أن نكتب إلى أخواتنا من أهل السر فقال له سليمان أتريد تأخير هذا الأمر إلى أن تجتمع غوغاء الناس فتختلف الكلمة قم فعقدوا على غسان جزاهم الله عن الاسلام وأهله خيرا فان كان العقادون أكثر فهم أفضل والله أعلم .

المسئلة الثامنة : قدمنا أولا شروطا فى الامام وها هنا الكلام على شروط الكمال اعلم أن العلم وأن كان هو الأساس الذى لا يقوم الأمر الا به لكن مع وجوده فى الامام فهو المطلوب وأن لم يوجد اماما عالما جازت امامة الضعيف اذا قام بأموره العلماء وشرطوا عليه أن لا يحل ولا يعقد ولا يولي ولا يعزل ولا يقيم حكما ولا حدا الا بأمرهم لأنه أن تولى أمره العلماء فقد حصل المطلوب من حصول العلم له لأن الغرض أن يعرف من ذلك ما يأتى وما يذر وأنت خبيران ليس احد وأن بلغ فى العلم ما بلغ يحيط بجميع أحكام الله فى القضايا السابقة واللاحقة ولذا كان عمر بن الخطاب يجمع أكابر الصحابة للحكم فى النوازل وإذا صحت امامته مع

الجهل ببعض الأحكام صحت مع جهل جميعها إذا اتبع الهدى واقتدى بالعلماء وإنما لا تجوز إمامة الضعيف مع وجود العالم الصالح لذلك مع إمكان تقديمه لأنه عدول عن الأعلى إلى الأدنى وأما أن كان أحدهما عالماً والآخر أعلم منه أو أحدهما فاضلاً والآخر أفضل منه فتصح لحصول صفة العلم والفضل في الكل وإنما قالوا ينبغي أن يكون أقل علمه أن يتولى ويتبرأ ببصر نفسه لأن الولاية والبراءة أصلان من أصول الدين وأحوج ما يكون الإمام إليهما لأنه يشخص الأمراء والولاة والقضاة والسعاة الذين تلزم الناس ولايتهم وإذا لم يكن عالماً بذلك لم يؤمن أن يولي غير الولي فإن قيل تلزم في ولاية الضعيف لأنه تابع متبوع قيل لا يلزم لأن الإمام تابع للعلماء من جهة العلم والعلماء والناس يتبعون الإمام من جهة الأمر فإذا كان أمره بعلم حصل المطلوب والله أعلم .

المسئلة التاسعة : لا يكون إمامان في مصر واحد لم يقطع بينهما حكم جائز للرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأيت أميرين فاضربوا عنق أحدهما قال الشيخ خميس يخرج ذلك عندي إذا كان أحدهما عادلاً والآخر جائراً فالأمر يتوجه إلى ضرب عنق المبطل لأنه لا يجوز ضرب عنق محق متبع لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وقال عمر بن الخطاب إن الله واحد والاسلام واحد ولا يستقيم سيفان في غمد يعني إمامان في مصر واحد فإن زال الحاجز بين الإمامين سقطت إمامتهما واختار المسلمون إماماً منهما أو من غيرهما والله أعلم .

المسئلة العاشرة : فيما يجب على الإمام لرعيته يجب عليه القيام بأمورهم والنظر في مصالحهم والحيطة لهم والحماية لهم والذب عنهم والتدبير والسياسة لأمر دينهم ومراشيدهم وديارهم والمساواة بينهم في الأحكام والانصاف والتفقد لأمورهم الظاهرة والباطنة وبث الولاة واختيار القضاة وتحصين الثغور بالرجال والآلات وتأمين الطرق إلى غير ذلك من الواجبات والمتدويات التي لا يقيم العدل إلا بها والله أعلم .

المسئلة الحادية عشر : في وجوب طاعة الإمام على الرعية وحقوقه عليهم تجب عليهم طاعته واستماع أمره وإعانتة إذا استعانهم لهم ونصرته إذا استنصرهم ونصحه سرا وجهراً والجهاد معه إذا استنفرهم للجهاد وحرم عليهم غشه وغيبته وعداوته وخذلانه وسوء الظن به والامتناع من طاعته والخروج عليه ولا يجوز خلعه ولا تقديم إمام عليه حتى يظهر كفره ويشهر حدثه ومن عصى

الامام فقد ركب كبيرة من الذنوب ومن ترك معونة الامام العدل فمزلته مع المسلمين خسياسة واشد ذلك عند القدرة منه على اعانته وضرورة الامام اليه في تلك المهمة والذي يظهر ان معونة الامام تكون فرضا معيناً لعله عينياً وفرضاً كغائباً وندياً فاذا تعينت على رجل ولم يكن يكفي لتلك الحالة غيره فعليه فرض عين وتارك الغرض الحسين هالك وان كان يكفي لها غيره فلا يهلك لكن هنا تكون منزلته خسياسة ويجب عليهم اداء الزكاة له ولعامله وهو الناظر في وضعها واعلم بحاجة الدولة اليها ولا يجوز لهم منعها منه ومن منعها من امام عدل جاز قتاله عليها وحل دمه باجماع من الأئمة كما فعله أبو بكر رضي الله عنه والله أعلم ، واعلم أن وجوب طاعة الرعية للامام منوطة بالحماية لهم فمن لم يحمه الامام فلا تجب عليه الطاعة ولا أداء الزكاة قال صاحب المصنف واجمعوا ان لا تجب طاعة الامام على من لم يحمه وقال محمد بن محبوب اذا أخذ الامام زكاة من لم يحمه قهرا فهو جبار ظالم هذا نص الأثر والله أعلم .

المسئلة الثانية عشر : في امامة الدفاع وصورته اذا دهمهم العدو وخافوا من تفرق كلمتهم وتنزع الرأي قدموا منهم رجلا من أهل النجدة والشجاعة والسياسة في الحرب يقاتل بهم عدوهم اما عدوا معيناً كبني فلان واما لزمن معين كاشهر معدودة أو سنين معدودة فتلزم طاعته وحقوقه كما تلزم للامام المطلق فاذا كان لطائفة معينة أو زمان معين فزال حرب تلك الطائفة أو مضت المدة المعينة زالت امامته بزوالها لا يحتاج الى قول كسائر العقود المعينة ويؤول عنهم ما كان له عليهم وجاز لهم تجديدها ولو للامامة الكبرى اذا تمت شروط الامامة فيه والله أعلم .

المسئلة الثالثة عشر : فيما يقبل فيه قول الامام وما لا يقبل واذا أمر الامام بقتل رجل أو رجمه أو قطع يده فقط أو جلده الحد للزنا أو شرب الخمر أو القذف فمقبول قول الامام في هذه كلها وليس على الرعية سؤال الامام ولا احضار البينة وقيل اذا طلب من أمر بقتله أو رجمه ذلك لم يكن للفقهاء والرعية ان يقدموا على ذلك حتى يسمعوا البينة بحضرة المشهود عليه ومن أمره الامام أن يقتل وليه فليس له قتله بغير حجة وقال أبو سعيد ان الامام ان أمر بقتل رجل على سبيل الحكم منه فانه مصدق ما لم يصح كذبه وللمأمور بقتله قتله من غير أن يسأله وقيل ان سأل المأمور

بقتله الخطرة لا يعجل عليه حتى يتبين من أمره ما لا شبهة فيه قال الامام الحضرمي رحمه الله :

( وليس للأمر إذا ما امامه أراد لشيء أن يقول لما ومسا )

قال الشيخ خميس في منهجه وقيل ان الامام مصدق في الأشياء التي لا يلي الحكم فيها غيره فلا يسأل البيعة عن يد سارق قطعها أو زان جلده أو رجمه أو مقتول قتله لا يجوز لاحد أن يسأله عن ذلك انها امانة ولان الامام هو الذى يلي الحكم فى ذلك ولا يسأل البيعة على حكم يليه فاذا قال قامت معي البيعة لم يكلف أن يقال له احضر البيعة حتى نسمعها ولا يسمعهم الامساك عنه ولا الوقوف عنه وليس على المسلمين الكشف عن الأحكام التي حكمها فان كان الامام حكم عليه بحق فحظه أخذ وربه اطاع وان حكم فيها بجور فحظه ترك وربه عصى بل على الرعية السمع والطاعة له هذا واما فى الأموال فالامام والقاضي والوالي كفيرهم ليس يجوز تصديقهم ولو فى درهم ادعوه على أحد وعليهم ولهم الأحكام بالبيئات المقبولة واليمين هذا والله أعلم .

المسألة الرابعة عشر : فى المشورة على الامام اختلف فيها فقليل هى على الامام فرض ولو كان عالما وقيل نذب على العالم وعلى الضعيف فرض والأصل فى ذلك قوله تعالى وشاورهم فى الأمر هل هى للوجوب أو للنذب والذى يظهر انها نذب على الامام العالم وفرض على الضعيف وفى المشورة البركة وتخريج ما عندهم ونصحهم كل هذا يصلح بالمشورة والله أعلم .

المسألة الخامسة عشر : فيما يكون الامام أولى بقبضه من الأموال فالامام أولى بقبض الأموال المجهول ربه وقبض الزكوات والكفارات والوقفات والمساجد ومال الأغنياء واللقطات والصوفى . . . والوصايا والأموال المسبلة وغير المسبلة وأموال الطرق والحشرية وقبض الديات وقتل العمد والخطا من الذى لا ولي له من القتل وفطرة الأبدان وعليه أن يضع كل شيء من هذه الأموال فى مواضعها واما الزكوات فله النظر فيها ان استغنى عنها جعلها فى الأصناف التي ذكرها الله فى القرآن أو فى بعضها وان احتاج الى بعضها فى عز الدولة أو اليها كلها فله ذلك والله أعلم . واما المجهول ربه فله أن يجعلها فى عز الدولة وهو اختيار الشيخ أبى سعيد



والشيخين أبي بنهان وسعيد بن خلفان رحمهم الله وله أن يجعله في الفقراء أو حشريا على قول وهو أضعفها .

المسئلة السادسة عشر : في الصدود والجمعات اعلم أن الجمعات والحدود فهي على الامام أن يقيمها اذا ملك المصركله ويهلك الامام بترك اقامة الحد الواحد مع القدرة وبترك صلاة الجمعة في المصركله واختلفوا اذا لم يملك المصركله هل عليه اقامة الحدود أو لا فقل عليه ولو ملك بلدة واحدة اذا استقر فيها وقيل لا عليه في حال المصاربة بل له تأخيرها والله أعلم . وقيل اذا كان ذلك يشغله عن المصاربة ويخاف في اشتغاله تقوية العدو فعليه التأخير والله أعلم .

المسئلة السابعة عشر : على الامام مجاهدة عدو المسلمين فاذا اخرجت عليه خارجه فعليه قتالهم ومجاهدتهم اذا قدر على ذلك فان ترك جهادهم مع القدرة فقد كفر وان لم يعلم هل تخلفه عن الجهاد لقلة أعوانه أو لخذلانهم له وانه في رجواهم بعد الدعوة لهم فهاجمه العدو ففي هذا وأمثاله مما يحسن به الظن فيه لانه على أصل من حسن الظن لان اساءة الظن به حرام وان كان عنده من الرجال كنصف عدوه ثم قعد وأهمل الجهاد وصح عليه فهناك يجب خلعه فان ضيع الامام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فلا ولاية له . وسئل أبو سعيد رحمه الله اذا كان في عسكر الامام مثل المعازف والملاهي وغيرها هل يسع الامام تركها في عسكره قال أبو سعيد اما الامام ففي جواز التقية له خلاف فاما من قال لا تسعه التقية فعليه اخماد المنكر وتغيير الباطل من غير مبالاة ولا نظر واما على قول من قال تسعه التقية فانه اذا كان العدو الذي تقبله أعظم مفسدة من هؤلاء فاذا أنكر هو على هؤلاء خاف من العدو اذا تفرق جنده فلا بأس عليه أن يقصد الى زوال المفسدة الأعظم ويسكت عن هؤلاء في الحال والله أعلم .

المسئلة الثامنة عشر : فيما تزول به امامة الامام من العاهات تزول امامة الامام بذهاب سماعه وبصره وعقله باجماع واما اذا بقي فيه بعض البصر أو بعض السمع فلا تزول امامته بذلك ولهم التمسك بامامته اذا رأى العلماء ان بقاءه أصلح وعليهم أن يقوموا بالامر فيما لا يقدر هو عليه كما فعل موسى بن علي رحمه الله في آخر أيام الامام عبد الملك بن حميد رحمه الله .

المسئلة التاسعة عشر : تزول امامة الامام بافعاله كما اذا ارتسد والعيان بالاله اجماعا واذا فعل موجبا للحد اجماعا فان العلماء يقيمون عنه اماما يقيم عليه الحد واذا جار فى حكمه أو ولى الجورة وفعل الأفعال المخالفة لسيرة السلف الصالح فعلى المسلمين أن يقوموا عليه ويتسبوه فان رجع عن باطله وتاب عن بغيه لزمته طاعته ما اطاع الله ورسوله وان تمرد وعتسا وتجبر فعل به المسلمون كما فعل الصحابة بعثمان واختاروا غيره من الأفاضل والله أعلم .

المسئلة العشرون : قدمنا ان الامام لا تزول امامته الا بحدث مكفر مشتهر عند العلماء فاذا فعل فعلا واختلف العلماء فى ذلك الفعل فقال بعضهم هذه مكفرة وهى من مسائل الرأي فتمسك به فرقة وقامت عليه الثانية فله ان يتمسك بامامته وله قتال من قاتله على الختلف فيه وهو من معه الحقون والفرقة الثانية مبطله ولو تمسكت بقول هكذا فى حفظي عن محمد بن محبوب ولم يحضرني بنص حروفيه حتى أسوقه لكن ذكره أبو المؤثر فى كتاب الأحداث والصفات والله أعلم .

### ذكر انواع الجهاد

- ( ثم القتال لهم دفعا يكون وقصد يدعى جهادا له التفضيل قد عقلا )  
( واسم الجهاد يعم الدفع منه وقصد يكون نفلا وفرضا تركه حظسلا )

اعلم ان الجهاد لغة هو بذل الطاقة من المكلف وشرعا هو قتال أعداء المسلمين كان الأعداء مشركين أو منافقين من أهل الوفاق فى المذهب أو من أهل الخلاف كانوا مستحلين يعتقدونه حلالا فى دينهم وهو خطأ أو محرمين منتهكين مرتكبين لما دانوا بتحريمه فقتال هؤلاء كله يسمى جهادا واسم الجهاد اسم جنس يعم الدفاع لأن كل دفاع جهاد ولا كل جهاد دفاع فبينهما عموم وخصوص ويكون الجهاد فرضا كفائيا وفرض عين ويكون نفلا وفى الكل أجر عظيم لكن تارك النفس لا يهلك ولا يكون تارك الفرض الكفائي هالكا ان قام به غيره ويهلك الفرض العيني وله شروط وتفصيل ستأتي ان شاء الله وفى المقام مسائل .

المسئلة الأولى : اعلم ان الجهاد فريضة من فرائض الله تعالى واجبة بالكتاب والسنة والاجماع وأدلته من الكتاب كثير تضمنته الآيات القرآنية صراحا كقوله

قاتلوا فيه سبيل الله أو ادفعوا - قاتلوهم حتى لا تكسبون فتنة - ولقوله تعالى انفروا خفافا وثقالا وكثير من آيات القرآن دالة على ذلك ومن السنة فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من بذل مهجتهم في قتال أعداء الله والحث والتحصير منه على ذلك واجماعهم بعده صلى الله عليه وسلم على ذلك ومحل الأدلة يطلب من المطولات وتقديم بعضها والله أعلم .

المسئلة الثانية : يكون الجهاد باللسان لقوله تعالى وأمره لنبيه صلى الله عليه وسلم بجهاد الكفار والمنافقين فلم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم قتال للمنافقين ذكر بل جهاده لهم باللسان والاغلاظ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فكل أمر بمعروف ونهي عن منكر فهو جهاد وهو يترتب على ثلاث درجات على قدر مراتب الأمرين وله شروط منها أن يكون الأمر عالما بما ينهى عالما فيما ينهى عالما بمن ينهى حلما ففرض الأمراء باليأس وفرض العلماء باللسان ان لم يكونوا أمراء وفرض الضعفاء بالقلب وهو أضعف الإنكار ومفارقة أهل المنكر بالأجساد ان لم تكن تقية وله تفاصيل ليس هذا محلها ولنرجع الى تفصيل الجهاد ان شاء الله .

المسئلة الثالثة : في فرض العين الذي يهلك المكلف بتركه ويكفر وهو اذا كملت شروطه وذلك مع القدرة أن يكون حرا ذكرا بالغاً عاقلاً صحيحاً وعنده من العدة والسلاح ما يقاثل به عدوه فعلى الرجل أن يقاثل الرجلين وعلى العشرة قتال العشرين وعلى المائة قتال المائتين والدليل على ذلك قوله تعالى أن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين الى آخر الآية والدليل على هلاك تاركه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا ما لكم اذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم الى الأرض ارضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل الا تنفروا يعذبكم عذابا اليما ويستبدل قوما غيركم وقال لا يستأذنك الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر أن يجاهدوا بأنفسهم وأموالهم والله عليم بالمتقين انما يستأذنك الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر .

ورأيت قلوبهم فهم في ريبهم يترددون فانظر الى تقريع القرآن وتهديده ووعيده لمن تأخر عن الجهاد فدل على فرضيته كما ترى والله أعلم .

المسئلة الرابعة : في الدليل على فرضية الجهاد عند ائمة العدل والقوام

بأمر الله فيقومون مقسامه في ذلك من بعده بقول الله تعالى قل للمخلفين من الاعراب  
ستدعون الى قوم أولى بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون فإن تطيعوا يؤتكم الله  
أجدا حسنا وإن قتلوا كما توليتهم من قبل يعذبكم عذابا اليما فاجمعت الأمة ان الداعي  
في هذه الآية أبو بكر الصديق خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم لما دعى الناس  
في قتال بني حنيفة وقد سمعت ما فيها من الوعيد من تخلف عن اجابة دعوته  
وهو الدليل على ثبوت ذلك ووجوبه مع كل امام قائم بأمر الله تعالى الى  
يوم القيامة وعلى ذلك أجمع الصحابة من بعدهم قسولا وعملا وكفى  
بهذه الآية الشريفة معجزة ظاهرة للنبي صلى الله عليه وسلم لاختبار بالغيب ووقوعه  
كما أخبر وهو أعظم شاهد لصحة امامة أبي بكر رضي الله عنه وإن اجتماع الأمة  
لم يكن على ضلال والله أعلم .

المسئلة الخامسة : في الدليل على ان الجهاد أصله فرض كفاية قوله تعالى  
قلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا اليهم  
ففي الآية دليل على فرضية الجهاد على الكفاية فإذا قام به بعضهم سقط عن  
الباقين وقد يكون الجهاد فرض عين كقتال الرجل عن نفسه وماله وأهله ووطنه  
وكذلك ان لم تكف الفرقة المواجهة للعدو وتوجه الخطاب لمن يليهم من أهل المصر  
على الترتيب الا اذا عين الامام طائفة أو أهل بلد أو رجالا مخصصين نظر الامام  
فيهم أمرا فخصهم بذلك لأمر يراه فذلك فرض عليهم وليس لهم التخلف عن أمره  
والله أعلم .

المسئلة السادسة : اعلم ان الجهاد يكون فرض كفاية كما تقدم في المسئلة  
الأولى ويكون فرض عين بشروط احدها أن يكونوا كنصف عدوهم عددا وعدة لقوله  
تعالى الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين  
وان يكن منكم الف يغلبوا الفين والله مع الصابرين فأجمعت الأمة على هذا التحديد  
للوجوب ومفهوم العبارة بتخفيف ما زاد عنه يدل على ذلك فالعشرة وجب عليهم  
قتال العشرين فرض عين لا يسعهم تركه تعلقا بان الجهاد فرض كفاية لانه  
المصرح به في كتاب الله وما عدا ذلك فهو وسيلة وللواحد أن يقاتل المائة والآلف  
ويبذل نفسه لله في اظهار العدل وتغيير المنكر ولقد قال صلى الله عليه وسلم  
أفضل الشهاداة كلمة حق تقال عند سلطان جائر يقتل عليها صاحبها وقد فعل  
ذلك قاتل خردلة بدلالة جابر بن زيد على خردلة ووضع يده عليه ولا يقال انه قتل

نفسه وأهلكها بل أحيأها ويكفي في معرفة العدد التحري ولا يلزم التحقيق قال الشيخ الخليلي رحمه الله وربما تتعذر معرفة العدد من العدو بالتحقيق ولا سيما في الجيوش لعدم الاطلاع على العدو بمن يكون هو الحجة في ذلك لا يمكن لكن دل على جواز التحري والتقريب قوله تعالى ولو أراكم كثيرا لفشلتكم ولتفتازعنكم في الأمر وقال تعالى لقد كان لكم آية في فتنتين التفتتا فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة يرونهم مثلهم رأي العين والله يؤيد بنصره من يشاء وإنما أراهم الله إياهم كذلك ليجريهم على قتالهم إذا رأوهم أنهم في حد من يلزمهم جهادهم ولا يجوز الفرار عنهم إلى أن قال ولا أري وجها هو أثبت من هذا ولا أصبح عنه لأن العدو عنه يبطل الجهاد حتما وأما العدة فهي الآلة التي يقوم بها الصرب من السلاح والخيول والابل والباروت والرصاص والمدافع وذلك من لوازم القتال وما لها يقوم الواجب إلا به فهو واجب وأقول إن العدة لا تعتبر كثرتها وقلتها ومناصفتها وإنما تعتبر كفايتها لتلك الواقعة فقط وما تكتفي بها في تلك الحادثة وأقول إن الزمان تغير والحالات والآلات تغيرت وتبدل فهذه الآلات الموجودة اليوم عند النصاري والدول من الطائرات والسيارات والمدافع والبنادق وغيرها من السموم والحكم لا توجد عند أهل عمان خاصة فينبغي أن ينظر لهم من أوجب الله عليه النظر فيهم ويراعي لهم الأحوال ويدافع عنهم عدوهم ويحوطهم عنه بما يلهمه الله من المصلحة عنهم الجائزة شرعا لأن قول الشارح صلى الله عليه وسلم من استرقاه الله رعية فلم يحطها إكبه الله على وجهه في النار شامل لجميع الحياطة بالقتال والدفاع والمصالحة والتقيسة الجائزة جميعا والله أعلم .

المسئلة السابعة : فيمن توجه إليه خطاب الجهاد من القرآن والسنة اعلم ان الخطاب متوجه على كل رجل عاقل بالغ حر مسلم قادر فلا يلزم امرأة ولا صبيا ولا عبدا ولا مشركا ولا عاجزا والعجز على نوعين اما لعلة بدنية وهي الضعف والمرض مطلقا كالهزم والعمى والعرج والحذر وانواع الاستقام المانعة جميعا واما لقاعدة حكمية كالواحد لا يلزمه قتال أكثر من الاثنين واما لعوارض مالية وهي الدين وعدم النفقة على من يعوله إلى حد رجوعه وعدم الزاد واما لاسباب خارجية كمنع الوالدين أو أحدهما إياه عن الخروج وكمن عنده مريض يقوم به ولا يجد له غيره يكفيه إياه ويخاف بتركه له ضياعا أو هلكة وكالسفر فإنه لا يلزم المسافر لوجود الضرر وقد جعل العلامة الصبحي حكم المريض والمسافر سواء والله أعلم .

المسئلة الثامنة : فى الدليل على ثبوت العذر لهؤلاء المعذورين ثبت لهم العذر بقوله تعالى ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج اذا انصحوا لله ورسوله ما على المحسنين من سبيل والله غفور رحيم فالنساء والصبيان والعبيد وأهل الزمانة كلهم من الضعفاء المعذورين وكذلك الأعمى والأعرج وقد أفردهم الله تعالى بالذكر فى موضع آخر لقوله تعالى ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج والقاعدة الحكمية قد سبق القول عليها فراجعها وأما النفقة المالية فقد ذكرها الله بقوله ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج ودخول جهاد المسافر وزاده فى هذه الآية ظاهر لانه عادم الزاد وغير واجد للنفقة وأما العذر بعدم الراحة اذا بعدت الشقة وعجز عن المشي فتثبت فى قوله تعالى ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزنا الا يجدوا ما ينفقون فان أعطاهم الامام أو غيره وحملهم وأعطاهم زادا وراحة ونفقة لهم ولم يلزمهم عوله الى رجوعهم ارتفع العذر ووجب عليهم الخروج أو جاز على تفصيله فى محله لان فى الآية دليل على وجوبه عند وجود الزاد والراحة والنفقة لهم ولم يلزمهم عوله فاذا زالت العلة التى كان بها العذر ثبت الحكم بزوالها ويجوز لهم طلب ذلك من الامام أو غيره لان الآية تضمنت معنى الجواز ونفس السؤال غير لازم لكنه وسيلة الى فعل الخير والله أعلم .

المسئلة التاسعة : فى العذر بالدين أطبقت كلمة الفقهاء على ذلك ولا أجد تصريح ذلك من الكتاب ولا من السنة لكنه قول مقبول وأثر متبع ولعلمهم رأوا ان الجهاد من حقوق الله والدين من حقوق العباد فهو مقدم عليها لانه ثبت فى الحديث المشهور أن التسوية تجزى من كل شىء الا الدين وحقوق الخلق لا يكفرها الا ادائها ولانه جاء فى الحديث ان الشهادة تكفر كل شىء الا الدين قاله النبي صلى الله عليه وسلم لسائله فان كان من عليه الدين ذا مال أوصى باخراج دينه أو ضمن عنه فيه لوفاء دينه فله أن يخرج على حال ويؤيده ان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ سلفا وأن عمر بن الخطاب مات وعليه دين ولا يجوز على النبي صلى الله عليه وسلم ولا على الأئمة الذين باعوا أنفسهم لله أن تأتي عليهم حالة تمنعهم من الخروج الى الجهاد وأما الدفاع عن النفس والمال والأهل والصاحب والأولاد والبلاد فلا يمنع منه دين وسيأتي ذلك فى مسائل الدفاع والله أعلم .

المسئلة العاشرة : فى العذر عن الجهاد بمنع الوالدين اعلم ان الجهاد اما

فريضة وأما وسيلة فإن كان فريضة فلا عذر للمولد بمنع والديه له عن الجهاد لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخسائق لأن تارك الفرض هالك أن لم يتب والعيساد بالله أترى أن منعه عن الصلاة والصوم والزكاة والحج وسائر الفروض أنه ترك ما افترض عليه أم عليه أداء المفترضات فإنه لا قایل بذلك والجهاد إذا كان فرضاً فلا يلزمه امتثال أمرهما بمنعه عن الجهاد وإن كان الجهاد وسيلة وكان ممن يقوم عنه غيره أمر الجهاد فهذا يلزمه امتثال أمرهما بالمنع عن الخروج وأما أن كان أمماً أو شجاعاً لا يقوم عنه أحد أو أميراً متبعاً مطاعاً بتأخره يقع خلل في الإسلام أو عالماً بمسائل الدخول في الحرب والحلال والحرام فيه وما يجوز الإقدام عليه وما يجب الاحجام عنه أو عالماً بسياسة الصرب ونكاية العدو وما يحتاج إليه الصرب في التدبير فهؤلاء كلهم يجوز لهم الخروج إلى الحرب في جوازه ويجب في وجوبه وعلى هذه الأحوال يحمل الحديث الوارد فيمن أراد الجهاد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم الك والددة قال نعم قال استأذنها فإن أذنت والا فاقعد فإن الجنة تحت أقدام الأمهات وقد قتل حارثة ولم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم منعه من الخروج إلا بأذن والدته ولما استشهد جاءت والدته إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن كان حارثة في الجنة لم أبك ولم أحز وإن كان غير ذلك فترى ما أصنع فقال يا أم حارثة انهين جنان وإن حارث في الفردوس الأعلى فرجعت وهي تقول بخ بخ لك يا حارثة وقيل بجواز الخروج مطلقاً كان الجهاد فريضة أو وسيلة ولو منعه والده عن الخروج واختار الشيخ الخليلي رحمه الله تقييده بمسا إذا كان في الخروج مضرة على الوائدين ولا قايم لهما يكفيه وتعين فرضهما وعجزهما عن القيام بحوائجهما ولا قايم لهما غيره فهنا يلزمه التعمد معهما والقيام بأمرهما وكذلك في حق غيرهما ممن يلزمه القيام بأمره وهذا يشمل عموم الآية الشريفة قوله تعالى غير أولي الضرر فيشمل النفس وما يلزمها القيام به لأنه لا ضرر ولا اضرار في اسلام هذا معنى كلام الشيخ الخليلي رحمه الله وهنا بحث أذكره ولم أجده لغيري إذا كان متعيناً على الاسلام والمسلمين (١) ويقعود هذا الشخص الذي تعين عليه الفرض بقيام والديه أو من يلزمه القيام به ينهدم الاسلام ويتبدد شمل المسلمين وتنهد أركان الدين ويستولي العدو على البلاد والعباد ويظهر الفساد فيقدم الفرض العام على الفرض الخاص وليس هذا من باب تقديم الخاص

(١) في هذه العبارة سقط على ما يظهر ولعل الصواب إذا كان فرض الجهاد

متعيناً على الاسلام والمسلمين اهـ مصححه .

على العام في مسائل الأصول لأن تلك القاعدة في وضع الخطاب وهذه قاعدة في ارتكاب الضررين وما هو أعم ضرراً وأعظم خطراً والله در القائل :

( ان الطبيب اذا تعارض عنده داء ان مختلفان داوى الأخطرا )

ويلتمس من يقوم بأمر من يلزم هذا الشخص القيام به بالأجرة مثلاً أو الجبر على أحد يقوم بذلك قهراً أو قسراً فإنه من باب الجهاد الذي يجب فيه الجبر بل هذا أولى هذا ما أقول وأبحث فيه وقولي فيه قول المسلمين والله أعلم .

المسئلة الحادية عشر : في الجهاد بالمال اعلم ان فريضة الجهاد مشتركة في الأنفس والأموال بدليل قوله تعالى "أنفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون" ويقول "يا أيها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون" ويقول "لكن الرسول والذين آمنوا معه جاهدوا بأموالهم وأنفسهم وأولئك لهم الخيرات وأولئك هم المفلحون" ويقول فرح المخلصون بمقعدهم خلاف رسول الله وكرهوا أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم وقالوا لا تنفروا في الحر قل نار جهنم أشد حراً لو كانوا يفقهون" ويقول "الذين آمنوا جاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله وأولئك هم الفائزون" ويقول "أن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعدا عليه حقا" ففي هذه الآيات الشريفة ما دل على وجوب الجهاد بالنفس والمال فمن لم تسمح نفسه بالجهاد بماله فقد ترك فرضاً من فرائض الله اذا كان الجهاد فرضاً وتارك الفرض لا محالة هالك والعياذ بالله وفي حالة كون الجهاد وسيلة فتشاركه خسيس المنزلة وقد صرح القرآن بوجوب الجهاد في قوله واذا انزلت سورة أن آمنوا بالله وجاهدوا مع رسوله استأنذك أولوا الطول منهم وقالوا ذرنا نكن مع القاعدين" وقال تعالى "أما السبيل على الذين يستأنذرك وهم أغنياء رضوا بأن يكونوا مع الخوالف وطبع على قلوبهم فهم لا يعلمون يعتذرون اليكم اذا رجعت اليهم قل لا تعتذروا لن تؤمن لكم قد نبأنا الله من اخباركم وسيرى الله عملكم ورسوله ثم تردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون سيحلفون بالله لكم اذا انقلبتم اليهم لتعرضوا عنهم فأعرضوا عنهم انهم رجس وماؤاهم جهنم جزاء بما كانوا يكسبون" فأولوا الطول هم الاغنياء وقد تعلق



هذا الوعيد العظيم كما ترى باستئذان الأغنياء في القعود فإذا هم إلى الوعيد بنار جهنم وأي دليل أعظم من هذا على وجوب الجهاد بالمال والنفس والاعتذار عن الخروج بالمال والنفس كبيرة من عظام الذنوب موجبة لسخط الرب وقائدة لفاعله إلى النار والعياد بالله . . .

المسئلة الثانية عشر : لما علمت ان وجوب فرض الجهاد بالنفس والمال مشتركان وظهر لك الدليل القاطع بهلاك من شح بماله عن الجهاد في سبيل الله به وما عليه من الوعيد بالنار ظهر لك ان تقديم ذكر الأموال على الأنفس في بعض الآيات وتأخير الأموال عن الأنفس في بعضها أيضا لمعان منها ان الاهتمام بما لا يقوم الواجب الا به فهو واجب فالاهتمام بتهيء الزاد للسفر هو المتقدم وكذلك الراحلة وما تحتاج اليه من آلة الركوب وعلفها لا بد منه ونفقته ونفقة دابته أيضا وما يحتاج اليه الخارج بيده لسفره وقد شملته الآية الشريفة وهي قوله تعالى «واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل» وعمومها لجميع ما يعد للجهاد واما على تأخير الأموال وتقديم الأنفس في مواضع فانه لا شيء اعز على المرء من نفسه ولان المال يبذل لحياة النفس وصونها عن الآفات فلما قدمها الشارع علم من ذلك بالضرورة ان بذل النفس هو من أعظم الأشياء وأماقتها في احياء العدل هو من أفضل الأعمال فالبايع لنفسه في سبيل الله هو بايع للدنيا وما فيها وخارج عنها فلا منزلة أعلى من منزلته ولا عمل أفضل من عمله وقد شهد الكتاب والسنة بذلك فارجع إلى الآيات المصرحة بذلك والأحاديث الناطقة بذلك تجد الشفاء لذلك والله أعلم .

المسئلة الثالثة عشر : اعلم ان الجهاد والحج يتفقان في الاستطاعة ووجود الزاد والراحلة ونفقة النفس والعيال إلى رجوعه وصحة البدن ويختلفان في أشياء منها عدم المهلة في الجهاد وجوازها في الحج ومنها عدم التكرار في الحج لان الحج لا يجب في العمر الا مرة ويجب تكراره في الجهاد بحسب النوازل ومنها وجوب الحج على النساء ولا يجب عليهن الجهاد الا في الدفاع وممر تفصيله ومنها يلزم الايصاء بالحج ولا يلزم بالجهاد ومنها يشترط في الحج أمن الطريق ولا يشترط في الجهاد ومنها ان الجهاد فرض كفاية أحيانا ويكون فرض عين والحج لا يكون الا فرض عين ومنها جواز النيابة في الجهاد ولا تجوز في الحج مع الصحة والله أعلم .

المسئلة الرابعة عشر : فى صفة المال الذى يلزم به الجهاد وكميته وكيفيته  
اتفق العلماء على وجوبه فى المال الذى غلته تكفى لزياده وراحلته ونفقته ونفقة  
عياله الى حد رجوعه واختلفوا فيما سوى ذلك فقيل ان باع من ماله وبقي ما يكفيه  
ويكفى من يلزمه عوله الى رجوعه وجب عليه ذلك وقيل ان كانت تأتيه غل من زراعات  
شهرية كبيع قوت أو غيره أو تأتي فى فصول متعاقبة صيفا وشتاء فانه ينظر فى ذلك  
ويلزمه الخروج اذا كانت تلك الزراعات تكفى مؤنة عياله وقيل من كان ذا صنعة يكتفى  
بها لمن يلزمه عوله اذا رجع لزمه الخروج وهذا شاهده من حديث لا تحصل الزكاة  
لغني ولا الذى مرة سوي وكذلك المواشي كالابل والبقر والغنم فلتعتبر فان كان ما يبقى  
منها بعد نفقته ونفقة من يلزمه عوله الى رجوعه فذلك واجب عليه والله أعلم .

المسئلة الخامسة عشر : فى جبر الامام الرعية على الجهاد فقيل ليس له  
جبر الرعية على الجهاد مطلقا وذلك لانه مأمونون على دينهم ومخاطبون بما يلزمهم  
وهم الأمناء عليه ديانة والله هو الرقيب عليهم وانما هو حق لله لا من حق الامام  
وقيل يجوز له جبر الشراة دون الرعية اذا كان الجهاد لازما وقيل يجوز جبر  
الشراة والرعية اذا رضى الامام بجبرهم اغاثة الملهوف واعانة الاسلام وحماية  
المصر وقيل بجواز الجبر فى الدفاع اذا كانوا كنصف العدو عددا وعدة وقيل  
بجوازه اذا كانوا كنصف العدو وقد امنوا من بعضهم بعض الغدر والخيانة  
والطمع والرشوة ولعل هذا لا يوجد فى غير اهل الولاية وقيل بجواز الجبر  
فى الدفاع لان الجهاد فيه فريضة وتارك الفرض يجبر فعلة وقيل بجواز الجبر  
اذا كان فى المصر ولا يلزم الناس الخروج الى مصر غيره وقيل اذا كان فى الشراة  
والعسكر كفاية لم يجز له جبر الرعية وان لم تكن بهم كفاية جاز له جبر  
الرعية لوجوب نصره الامام وكل هذه الأقوال عن المسلمين والله أعلم .

المسئلة السادسة عشر : فى معنى الجبر وصفته والجائز للامام فعله والدليل  
عليه وهل الأفضل فعله أو تركه اما معنى الجبر فهو الزام الخروج وعقوبة  
المتخلف عنه بغير عذر واما الأفضل اذا كان بترك الجبر لا يخاف فسادا فى الامر  
ولا فشلا فى الدولة ولا تضييعا فى الرعية فترك الجبر أولى لانه الاضوط فى دين  
المولى واما القول بتركه مطلقا فلو أدى الى فساد الامر واضمحلال الدولة وبطلان  
الامامة فهو قول زهاد الفقهاء الذين يفرون بدينهم من شاهق الى شاهق ليس

لهم فى النظر الى الدولة الاسلامية اصل راسخ ولا فرع باسقى وما وقعوا فيه من فساد الدولة الاسلامية اعظم مما هربوا منه وأضر على الاسلام وأهله واما القوام بأمر الله والدعاة اليه أهل النظر فى الأمانة والضبط فى الممالك الاسلامية بعظم الايالة يابون ذلك ويرون انه مؤد الى انحلال نظام الملك الاسلامي وتعويج طريقة العدل ولكن ذلك مقام هائل لا يحسنه الا أهل المقامات العليا ولا يتصدى له الا أهل المناصب العظيمة فأنظر الى النبي سليمان بن داود عليهما السلام لما خرج الهدد بغير أمره قال لأعذبه عذابا شديدا ولأذبحنه أو ليأتيني بسلطان مبين ومن كان هذه حالته فى العقوبات مع الطير وهو من غير المكلفين فما ظنك به وما يكون فى العصاة المخالفين ولو سلك طريق الزهاد فى التخفيف على العباد لما اختار ان يحشر له الجن والانس والطير فهم يوزعون ولا يكون الحشر الا بأمره فهو من الهيبة العظيمة بحيث لا يحسن أحد عن التخلف عنه لعظم ايالته فيهم وقهره فأنظر كيف وصفه الله بذلك وقد أثنى عليه هنالك الله ورسله هم القدوة فى كل شئ وقد سمعت ما جرى من رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الثلاثة المتخلفين عنه فى غزوة تبوك وهم الذين ذكرهم الله تعالى فى كتابه العزيز وهم كعب بن مالك ومرارة بن الربيع وهلال بن أمية فهجرهم وأمر الناس بهجرهم وباعتزال نسائهم حتى ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وأى عقوبة أعظم من هذه وأوجع وما كانت هذه الغزوة دفاعا وإنما هى جهاد فهو دليل على جواز ذلك فى الجهاد والدفاع جميعا ثم ان الجهاد فرض كفاية وقد حصلت الكفاية عن هؤلاء الثلاثة بخروج النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وأى قائم أقوم به منهم فلم يعذرهم بذلك فدل على جواز العقوبة للمتخلف ولو حصلت الكفاية بغيره وفى قواعد الأثر من حصلت الكفاية بغيره ففسد مسقط الفرض عنه وهذا دليل على جواز العقوبة ولو فى الوسيلة اذا دعاهم الامام لذلك وما جازت العقوبة فيه فقد ثبت معنى الجبر فيه قال الشيخ الخليلي فليتأمل قاته بحث غريب وكان عمر بن الخطاب هو المتقدم فى أمور السياسة والمشهور بها وكان لا يضع الدرة من يده ومن عظيم ايالته وهو فى مرض الموت أمره بضرب أعناق المشركين اذا لم يتفقوا على الامامة الى ثلاثة أيام وبمثلها قتل المنافق الذى جاء اليه يطلب الحكم بعد حكم النبي صلى الله عليه وسلم من غير ان يستأذن الرسول فى ذلك وقد كان الامامان مهنا بن جعفر وناصر بن مرشد رحمهما الله لهما اليد الطولى

فى السىاسسة وبالجمللة لا ىترك ذلك وىستأهل فىه امام الاوهت كلمته وقوى  
علیه خصمه ووصف بالعجز ووسم باضاعة الحزم والله در أبى الطیب حیث  
یقول :

( ووضعی الندی فى موضع السیف بالعلی مضر کوضع السیف فى موضع الندی)

المسئلة السابعة عشر : فىمن أمره الامام بالخروج فاعتذر هل یقبل قوله  
بالحتمل الصدق والكذب ففى الأثر ان القول فى ذلك قوله لأنه الامین على نفسه  
ودینه فان أتهم على ذلك ففى تحلیفه قولان كما قیل به فى زكاة التجر والنقود  
وفى مجمل الأثر لكن هنا النظر لمن له النظر فینظر ما معنی عتاب الله لنبيه  
لمن له اعتذر فعذره فقال الله لنبيه «عفى الله عنك لم أذنت لهم حتى یتبین لك الذین  
صدقوا وتعلم الکاذبین» فلقد أمره بالتبین قى قولهم وقدم له العفو عنه تجلیلا له  
ولطفا به قبل العتاب ولو كان قبول عذرهم مما یلزم لما كان للعتاب محل لكنه أمره  
بالتبین فى قولهم لأنهم فى محل الدعوى اذا أتوا بخلاف الظاهر قال الشیخ  
الخلیلى رحمه الله وله ان یعاقبهم حتى یتبین له صحة العذر ان كان مما یمکن  
علیه الاطلاع والا فالاستدلال بالقراین والأحوال هو المأمور به بظاهر الآیه  
الى ان قال وان كان لا یوجد هذا عن الأشیاخ فأنه من قول الله تعالى ومن دلائل  
کتابه هذا کلام الشیخ الخلیلى وهو رأى له رحمه الله مقبول والله أعلم .

المسئلة الثامنة عشر : للامام ان یستنفر من شاء من رعیتة ویترك من شاء  
لمراعاة أحوال الناس من سیاسة وشجاعة وصبر وخطاب الى غیر ذلك  
مما ىحتاجه الجهاد من رکوب خیل وابل ورمى ویترك آخرین خرج ذلك الشیخ  
الصبحى رحمه الله من قوله تعالى وما كان المؤمنون لیفسروا كافة فلولا نفر من کل  
طائفة منهم فرقة لیتفقها فى الدین وهو الثابت من فعله صلى الله علیه وسلم  
وعلى ذلك مضى من بعده الخلفاء واما من استنفره الامام بنفسه وما له فاخرج  
عنه غیره فقال الشیخ الصبحى لا یجزیه عنه ذلك وعليه ان ىخرج بنفسه لأن  
الفرض لا ینحط عنه بغيره قال بذلك العلامة الصبحى وقیل یجزیه ان رأى الامام  
الكفاية عنه بغيره بدلا منه أو أصلح وللإمام النظر فى المصالح والله أعلم .

المسئلة التاسعة عشر : فیما تضمنته آیات الجهاد وشمولها على الأنفس  
والأموال فان من عذره الله عن الجهاد بنفسه من المعذورین المنصوص علیهم

والقيس عليهم وكان ذا غنى فقال السلامة الصبحي من استطاع الجهاد بنفسه وماله فعليه بالنفس والمال ومن لم يستطع الجهاد بنفسه ففرض الجهاد لا يسقطه عنه عجز النفس وعليه أن يجاهد بما استطاع لأن الفريضة المالية باقية عليه لا عذر منها وقد دعي إلى الجميع بقوله تعالى ها أنتم تدعون لتنفقوا في سبيل الله فهذا موضع وجوب الانفاق المدعو إليه على هذا القول قلت ويؤيده الحديث إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وتضمنت معناه الآية الشريفة وهي قوله تعالى «لا يكلف الله نفسا إلا وسعها» ففي الآية دليل على أن وسعها المال باقي عليها وهي مكلفة به وعلى هذا الرأي فيجوز للامام أن يأمر الغني بأن يقيم مقامه عشرة من الرجال أو ما زاد أو نقص بحسب سعته من المال فيلزمه نفقتهم ورواحلهم إذا احتاج الامام إلى ذلك في جهاد أو دفاع وقد حكى الصبحي عن محمد بن جعفر هذا القول قال الشيخ الخليلي رحمه الله وقد حفظنا أن من له مال كثير يقوم بأعباء رجال يخرجون في دولة المسلمين لدفع العدو فالوجود في جامع ابن جعفر أن عليه ذلك وهو من اللازم انتهى بلفظه قال الشيخ الخليلي رحمه الله وهو وإن أفتى به في الدفاع فإن الدفاع نوع من الجهاد . لا غير كما سبق بيانه فليراجع والله أعلم .

المسئلة العشرون : اعلم انه يجوز للامام أخذ المال من قوم ويقيم به آخرين هم أنكى للعدو وأصبر لمقاومته بشرط أن لا يضر بهم ويدع لهم كفاية نفقاتهم ومن يلزمهم عوله ويجوز له أخذ الخيل والابل والحمير بالجبر إذا احتاج إلى ذلك وقد جاء الاثر عن السلف والخلف بجواز ذلك أن لم يجد غنية عنه بدونه ولهم كراء المثل برأي العدول وقيل إن لزمهم ذلك فلا كراء لهم في موضع وجوبه عليهم لأن بذل المال واجب في الجهاد والدفاع على من يقدر عليه والحيوان وغيرها في حكم الاموال سواء وقيل بالمنع من ذلك كله فهي أقوال ثلاثة فان حكم الامام بشيء منها جاز وثبت والتحقيق عندي اذا كان يخاف على الدولة بتركه التسلط والقهر من العدو للمسلمين واظهار الفساد في البلاد فذلك من الواجب فهو واجب لا يجوز تركه لقوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط» ولقوله تعالى «وتعاونوا على البر والتقوى» وأي بر أعظم من إقامة العدل ونشره في البلاد وقهر أهل الجور والآيات الواردة في الجهاد بالنفس والمال شاملة لذلك ومن المعلوم ان الامام له النظر في المصالح العمومية

ولا بد للناس من قائم يقوم فيهم بواجبات الشرع وكل ما يحتاجه الامام لطعام الجيش وعلف الدواب فله أخذه بالجبر بنظر العدول في قيمته ويدفع به ضرر المسلمين اذا اضطر الى ذلك وقيل يأخذه بالقرض وقيل ان كان على الأغنياء بذله في وقت لزوم الجهاد يأخذه بغير قيمة كما لزمهم في غيره من المال الواجب بذله في الجهاد قرضا وما رأى الامام من هذا وحكم به فغير خارج من الصواب في رأى ولا دين وعلى الرعية السمع والطاعة له وتنفيذ حكمه وأمثال أمره وقال بعض العلماء ان هذه الأوجه تختص بمواضع الضرورة فمحلها اذا كان العدو هو الخارج على الامام والخوف منه على الدولة لا ان كان الخارج الامام وقيل بجواز ذلك في الدفاع كله لا في سائر الجهاد وهذه الآراء كلها سائغة في باب الاجتهاد وأعدلها وأقربها الى الهدى ما كان ثبت بالدليل من الكتاب والسنة وقد قدمنا ذكر الأدلة على ذلك فليراجع وتخصيصه ببعض الأنواع محتاج الى دليل قال ابن العربي المالكي عند قوله تعالى على أن يستعين الامام على اصلاح دولته بالرجال جبرا وبالمال اذا قنيت خزائن بيت المال عنه فعند ذلك يكون الأخذ من أموال الرعايا بالتقدير لا بالاسراف والتبذير وهذا صواب والله أعلم وإما الدفاع عن أموال اليتامى والزمناء والأغنياء والأوقاف والنساء وأهل الضرورات فلا يصح من أموالهم في باب الجهاد أصلا قولا واحدا ولا يصح الا في وجه واحد وهو اذا غشي العدو البلد وخيف منه التغلب والقهر على أموال هؤلاء المذكورين فقد أجاز بعض العلماء الأخذ من أموالهم وهو دفع البعض لبقاء الأكثر واختلف المجيزون لذلك فقليل اذا تحقق عندك عزم الأخذ لأموالهم فهناك يجوز لك دفع البعض لبقاء الكل وقيل اذا مد الجبار يده فيجوز حينئذ لا قبل وقيل بعدم الجواز مطلقا وقال الشيخ الصبحي اذا جاز الأخذ منها لسلامتها فالدفع عنها بالسيف أولى وأظهر ومن هذا القبيل ما عمل به الأشياء المتأخرون من كفت الأفلاج لدافعة الجبار الجائر بها عن الرعية في موضع الخوف عليها وفيها الغايب واليتيم والوقف وغيره وقد أجازوه على الجميع ويرفع ذلك عن الشيخ أحمد بن مفرج وقاس الصبحي جواز ذلك لدفعه بالقتال قال الشيخ الخليلي رحمه الله فكان هذا حسنا من رأيه جزاه الله عن المسلمين خيرا وما جاز ان تكفت له الأفلاج فيجوز أن يجعل على صلب الأموال فيسلم كل أحد على قدر أصل ماله وصرح بذلك الصبحي وفي منهاج العدل ان الرجل ليقوم بيته ليؤخذ منه قدر ما يملك اذا لم يجحف ذلك بمؤنته ومؤنة

من يلزمه عوله وقيل يجوز ترتيب الأخذ على قدر الغلة أن كان في دفع بمال أو بحماية وقتال وكذلك التجارة والنقود والمواشي من الإبل والبقر والغنم كل ذلك يخرج من أصل واحد وإنما كان ذكر الأصول والغلات في الأثر أكثر لأنها معظم أموال أهل عمان والا فلا يخص بها مال دون مال والله أعلم ودليلهم على جواز ذلك ما يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يصلح العرب لما أحاطوا بهم ورموهم عن قوس واحد على ثلث ثمار أهل المدينة وشاور أهلها على ذلك فلما رأى فيهم التصلب والشدة آخر عن ذلك ولو لم يكن جائزاً لم يرد النبي صلى الله عليه وسلم أن يفعله والمدينة مصر جامع ولن تجد مصر يخلو من أحد لا يملك أمره فيها غالباً وما كان تركه الصلح لعدم جوازه ولكن لما رأى منهم الشدة والجرأة وعدم مبالاتهم بكثرة الخصم تأخر والله أعلم وأعلم أن كل ما ذكرناه هنا فمضبوط على نظر أئمة العدل والعلماء والذين هم أطباء الأمة الناظرين في مصالحها فالطبيب الحاذق يلزم المريض شرب الأدوية المرة الكريهة طلباً لعافيته وربما أدى ذلك إلى الكي أو زاد عنه كالقطع لبعض الأعضاء طلباً لسلامة باقيها وذلك لا يستعمل إلا في موضع الضرورات وربما لزم ذلك الإمام لئلا يترك دولته ويضيع رعيته فيتركها نهياً للمفسدين ونهشاً للنسباج الماردين وهو يجد في الحق سعة وإلى الدفع عنهم سبيلاً فإن تركه لذلك قصوراً وخملاً عن العدل ورضى الله هو المقدم والله يأمر بالعدل والاحسان وينهى عن الفحشاء والمنكر وما حكم به الإمام من هذه الوجوه وجب على الرعية طاعته ولا يجوز لهم الامتناع عن حكمه لأن حكم الإمام في المختلف فيه يصير بمزلة المجتمع عليه ولا يجوز لمن عنده مال أن يستتره ويكتمه على الإمام بعد الحكم عليه لأنه يكون بذلك مخالفاً لأمر الله لأنه أمره بطاعة إمام العدل بقوله تعالى «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم» فصاحب الأمر اليوم هو الإمام العدل ولا يصح إلا هذا فيما يظهر لي والله أعلم .

### ذكر الدليل على فرضية الجهاد وبيان من يلزمه

- ( ) وفرضه من كتاب الله مع سنن الر  
 ( ) ولازم مسلماً حراً وقد عقسلاً  
 ( ) والعجز إما لكون الخصم أكثر من  
 سول أجماع أهل العلم قد نقلاً  
 وبالعجز قادراً لا عاجزاً وكسلاً  
 مثليه أو أن تراه حالف العسلاً

اعلم ان الجهاد من اعظم اركان الاسلام وفرضيته بالكتاب والسنة والاجماع فمن الكتاب قوله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم يا ايها النبي جاهد الكفار والمنافقين وقوله اكتب عليكم القتال وقوله ربنا لم كتبت علينا القتال لولا اخرتنا الى اجل قريب وقوله يا ايها الذين آمنوا خذوا حذرکم فانفروا ثبات أو انفروا جميعا وقوله انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالکم وانفسکم فى سبيل الله وقوله يا ايها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلکم تفلحون وقوله قاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونکم كافة وقوله واقتلوهם حيث ثقتموهم وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونکم ومثل هذا فى كتاب الله كثير وقد علم من السنة ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه من بذلهم أنفسهم وبيعهم مهجهم جهادا فى سبيل الله تعالى وابتغاء رضوانه بما يغني عن المزيد وعلى ذلك اجتمعت الأمة والحديث عليه كثير واجمعت الصحابة عند أبي بكر فى قتال اهل الردة ومانعي الزكاة فتأرك الجهاد فى موضع وجوبه اثم كافر ويكفر الناس بتركه باقتران الوعيد وآيات التهديد وهو دليل وجوبه وفرضه ولا شك قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا ما لکم اذا قيل لکم انفروا فى سبيل الله اثاقلتم الى الأرض ارضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا فى الآخرة الا قليل الا تنفروا يعذبکم الله عذابا اليما ويستبدل قوما غيرکم ولا تضروه شيئا والله على كل شيء قدير وقال تعالى لا يستأذنک الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر أن يجاهدوا بأموالهم وانفسهم والله عليم بالمتقين انما يستأذنک الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر وارتابت قلوبهم فهم من ريبهم يترددون وقال تعالى ومنهم من يقول ائذن لي ولا تفقني الا فى الفتنة سقطول وان جهنم لمحيطة بالكافرين فقد وعدهم بالعذاب الاليم والاستبدال بهم ان لم ينفروا وأخبر ان ترك الخروج مع النبي صلى الله عليه وسلم والاستئذان للترك هو فعل من لا يؤمن بالله واليوم الآخر وترك الجهاد معهم من صفة المرتابين الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر وتوعدهم بنار جهنم ووسمهم بالكافرين فأى وعيد هو اعظم من هذا وأى تقرير هو اشد من هذا ولما بالجهاد من عظيم المحنة وصعوبة التكليف واحتياج الخلق معه ان يقادوا الى فراديس الجنان بالسلاسل والأغلال جىء بهذا التقرير والتغليظ الذى لم يؤت به فى صلاة ولا صوم ولا حج ولا زكاة وفى الكتاب العزيز من هذا الباب كثير وقد ثبت ان لأئمة العدل والقوام من بعده بأمر الله يقومون مقام النبي صلى الله عليه وسلم ولهم من ذلك ما له بدليل قوله تعالى قل



للمخلفين من الأعصاب استدعون الى قوم أولى بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون فان تطيعوا يؤتكم الله أجرا حسنا وان تتولوا كما توليتم من قبل يعذبكُم عذابا اليما فاجمعت الأمة ان الداعي في هذه الآية هو أبو بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم لما دعى الناس الى قتال بني حنيفة وقد سمعت ما فيها من الوعيد على من تخلف عن اجابة دعوته وهو الدليل على وجوب ذلك وثبوتته مع كل امام عدل قائم بأمر الله تعالى الى يوم القيامة وعلى ذلك أجمع الصحابة ومن بعدهم قولاً وعملاً وكفى في هذه الآية الشريفة معجزة ظاهرة للنبي صلى الله عليه وسلم لاختباره بالغيب وهي أعظم شاهد بصحة امامة أبي بكر رضى الله عنه وان اجتماع الأمة عليه لم يكن على ضلال انتهى نقلاً عن شيخنا الخليلي رحمه الله وبعض معانيه وقد ثبت قتال أهل البغي من الكتاب والسنة كما ثبت قتال المشركين من الكتاب بقوله تعالى ﴿وان طائفتان من المؤمنين اقاتلوا فأصلحوا بينهما فان بغت احدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله فان فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين﴾ وقد أجمع السلف والخلف على ذلك وفي كتاب الله كفاية عما سواه وقد قدمنا تفصيل الوجوب وخروج المعنورين قريباً فلا معنى لتكراره فليراجع من أراد ذلك يجد ما يكفيه ويشفيه قريباً وبالله التوفيق .

### ذكر القصاص

( وكل قتل قصاص جاز حسن لو للنساء لو الجاني الولا جهلا )  
( وجوزوا دفعه للقتل ان جهل المقتص ان كان معلوما لديه فلا )

اعلم ان القصاص نص عليه الله في كتابه وفسرت ذلك العلماء وأقربوا له في كتب الفقه بابا وذكر الله القصاص في آيتين من كتابه وسماه حياة فقال ﴿ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب﴾ وانما شرع القصاص لبقاء الحياة لأن الانسان اذا علم انه يقتل اذا قتل غيره قصاصا به كف عن القتل فكان القصاص سببا لبقائه وبقاء من أراد قتله ويحتمل وجها غيره وهو ان المقتص من قاتل عليه تنتعش نفسه وتنشط ويزول عنه ما كان به من ألم فقد وليه فكانه قبل القصاص كان كالميت من الغم فلما اقتص من قاتل عليه انتعشت روحه ونشطت فعبّر

عن ذلك الانتعاش والنشاط الكائن بسبب القصاص بالحياة والآية تحتل الكل وهل القصاص يختص بالظهور لان الحدود لا يقيهما الا امام أو يجوز ولو فى الكتمان لانه حق لاولياء الدم قولان فعلى القول الأول من أخذه وأعطاه فى كتمان هلك لانه كبيرة من المقيد لنفسه ومن المقابلة ان أخذه وعلى الثاني وهو انه حق لاولياء الدم لا يهلك وتسقط به التباعة وقيل على الآخذ أى قابل القسود من صاحبه الدية فى النفس والارث فيما دونها وعلى المعطي المقيد نفسه الدية فى النفس والارث فيما دونها قال فى النبيل ويكون بين الأحرار الموحدين البالغ العقلا والعبيد بينهم أى يكون القصاص فيما بينهم كالمشركين فيما بينهم ويقتص موحد من شرك مطلقا لشرف الاسلام لا عكسه مطلقا وقيل يقتص المعاهد من الموحد بعد ما يرد المعاهد ما تزيد جارحة الموحد على المعاهد كحر من عبد أى يقتص الحر من العبد لا عكسه وطفل من بالغ ان كان له أب قال الشيخ محمد بن يوسف فى شرحه على النبيل وقيل يقتص له أبو أبيه وقيل لا يقتص له أبوه ولا بالغ من طفل لان عمد الطفل خطأ والقصاص يختص بالعمد كمجنون وأبكم وأصم كذلك من عاقل أى فى شأن عاقل جان على نحر المجنون أو المجنون جان عليه فهم كالطفل فى مسائله فلا يقتص منهم واما اقتصاصهم فقليل يقتصون من عاقل بواسطة أبيهم مطلقا وقيل لا يقتصون مطلقا وقيل ان كان المجنون والبكم والأصم من طفولية فلأبيه أن يقتص له ولا يقتص منه أحد واذا صحا المجنون والأبكم والأصم فله ان يقتص ان لم يقتص له أبوه وكذا الطفل ولا يقتص منهم اذا صحوا وبلغوا انتهى نقلا من النبيل وبعض شرحه ويجري القصاص بين الرجال والنساء وقيل لا تأخذه امرأة من رجل وقيل لا يؤخذ ممن لا يعطى له فلا يقتص موحد من مشترك ولا حر من عبد ولا ولد من أب ولا قصاص لك ممن لا قصاص له منك ويجب فى عمد وفى تلف عضو لا بطلانه كالعمى والصمم والخرس والشمم والذوق والحس اذ لا يوصل الى ذلك ولزم به دية ولا قصاص فى الجروح الخمس التى هى فوق الجلد وانما القصاص فى الجروح التى هى تحت الجلد الدامية الكبرى والباضعة والمتلاحمة والسماق والموضحة قال فى النبيل لا قصاص قيل فى جرح غير موضح ولا فى عضو يان من غير مفصل والصحيح جوازه فى ذلك كله الا فى عضو من غير مفصل لكنه يقتص من المفصل وفيما بقي الدية وذلك لقوله تعالى والجروح قصاص لشمول الآية الا ما خصصته آية أو سنة قال فى النبيل ولا فى شعر رأس أو لحية أو مشفر أو حاجب وجوز فى ذلك كله ولا يضر تخالف بصغير أو كبير أو أعمش

قال الشيخ السالمي رحمه الله في أجوبته إما القصاص في الفروج بين الرجل والمرأة مختلف فيه فقليل لا قصاص بينهما فيها لأنه ليس في الرجل موضع مثل ما في المرأة ولا فيها مثل ما فيه وقيل بينهما القصاص فيها اعتباراً بمنافع الفروج وأما الدبر ففيه القصاص بينهما فإنها بمعنى واحد صورة ومنفعة أما الرجال فبينهما في الدبر القصاص لعموم قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَرْجُونَ قِصَاصًا﴾ ولا يمنع من ذلك كونه عورة إذ ضرورة القصاص أبحاث كشف ذاك إلا ما لا بد منه وأما رفع القصاص في الهاشمية والمنقلة فإنها آثار في العظام ولا يمكن التوصل إليها إلى أخذ القصاص منه وأجمعت الأمة أن لا قصاص في العظام ويدل على ذلك قوله تعالى ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ لأن الجروح تختص باللحم دون العظام والآثار في العظام يسمى كسراً وثلماً وشقاً ولا يسمى جرحاً وأما الجائفة فلا قصاص فيها لأنه لا يمكن التوصل إلى أخذ القصاص منها كالعظم ولا في العضو الزائد فلا قصاص فيه لأنه لا يوجد مثله في الفاعل وليس له أن يقتص من غير الزائد لأنه أخذ غير حقه فإن وجد مثل ذلك العضو في الفاعل اقتص منه وأما السن إذا ثبتت فلا قصاص فيها مخافة أن لا ينبت سن الفاعل إذا قلع وأما الشعر والظفر فلأنهما ليسا من الجروح وكذلك اللطمة أو الضربة ومع ذلك ففيه كله الإرش وكذلك ذهب الجماع والكلام والعقل والسمع والشم فإن هذه الأشياء ليست من الجروح في شيء والقصاص إنما شرع في الجروح خاصة وأما الصبي والمجنون فلا يقتص منهما لأن فعلهما في حكم الخطأ لأنهما لا عقل لهما ولم يخاطبا بالتكليف وكتب مروان معاوية أنه أتى بمجنون قتل رجلاً فكتب إليه أن أعقله ولا تقدمنه فإنه ليس على مجنون قود وكتب إليه مرة أخرى في سكران قتل رجلاً فكتب إليه معاوية أن أقتله وأما الأب فلا يقتص منه لولده لحديث ابن عباس رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقام الحدود في المساجد ولا يقتل والد بولك وإذا لم يثبت القصاص في القتل فمن الأولسى أن لا يثبت في الجروح لأنها أخف جناية ثم إن قوله تعالى ﴿وَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٌ وَلَا تُنْهَرُهَا﴾ يدل على تحريم الإيذاء للوالدين وهو يتناول القصاص وغيره من أنواع الآذى والسر في ذلك أن الوالد سبب لوجود الولد فلا يكون الولد سبباً لعدم الوالد وأما الحد فلا يقتص منه العبد لعدم التكافؤ يدل على ذلك قوله تعالى ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ وعن علي أنه قال من السنة لا يقتل مسلم بذى عهد ولا حر بعبد وعن علي أن رجلاً قتل عبده فنفاه رسول الله صلى الله

عليه وسلم سنة بعد ما جلده ولم يقده به وروى ان أبا بكر وعمر رضى الله عنهما كانا لا يقتلان الحر بالعبد بين أظهر الصحابة من غير نكير وسواء فى ذلك كان العبد لقاتله أو لغيره وإذا ثبت فى القتل كان فى الجرح أولى انتهى نقلا عن شيخنا السالمى رضى الله عنه مع بعض التصرف فى اللفظ وفى النيل ومن له عين واحدة فنزع لذى عينين واحدة لم تنزع وأحدته فترك أعمى لكن تنزع له واحدة فى عكسه لا هما معا ومن نزع لرجل عينين أخذ له واحدة ودية الأخرى قال القطب رحمه الله فى شرحه وقيل يجد وهو أولى عندي لأن ذلك تمام القصاص قال فى النيل وإن نزع عيني رجلين فلهما عليه نزع واحدة ودية الأخرى وإن أراد أحدهما النزع والأخر الدية فلهما ذلك وإن تسابقا فللسابق العين وللآخر الدية وكذا غير العينين ومن قطع لا من مفصل لزم القطع به وفيما زاد النظر وقيل لا شيء عليه والأول عندي أولى لأن هدره بغير حجة لا يصح وكذا القطع من مرقق وركبة وقيل بهما اليد والرجل ويؤخذ النظر فيما بين مفصل والرفق كالرجل والركبة ومن قطعت فشلت يمنى قاطعه أو قطعت فله الدية لا قطع الأخرى وكذا غيرهما ومن قطعت يده من مفصلها فقطع لقاطعه من أصابعه فله قطع الباقي للمفصل وقيل الدية قال القطب فى شرحه أى دية الباقي لأن فى القطع مرتين زيادة إيلام لانه قطع منه بمرة واحدة والذي يظهر لى أن صح من غير نقل أحفظه أنه أن قطع لقاطعه من أصابعه فأراد أن يقطع الباقي من المفصل فليس له ذلك إلا أن أدى دية ما قطعه وذلك لأن فيه نوع من المثلة المنهي عنها وإن فيه زيادة إيلام وقى بعض الأثر أن كان من أراد أن يقتص من قاتل وليه فله أن يضر به ضربة واحدة تقتله فإن لم تقتله فعليه دية الأولى أن أراد قتله ثانية وأظن هذا الأثر عن الشيخ بشير والله أعلم قال فى النيل وإن جاوز الموضع فى قصاصه ضمن وقتل به أن مات من أجله وإن لم يمت غرم دية ما جاوز وكذا من قطعت يمينه فقطع يسرى قاطعه قتل به أن مات والا فلا شيء عليه وأما أن أخطأ فعليه الدية ولا يجد أن يقطع اليمنى وقيل يجد القطع وعليه دية اليسرى فالذى يظهر لى أن ليس له قطع الأخرى فيتركه كالدابة والله أعلم وإن مات مقطوع يده بعد اقتصاصه من قاطعه قتل القاطع الأول لأنه مات بقطعه له ولأنه مظلوم وله ما فعل وأما أن مات المقطوع الأخير فلا على القاطع المقتص منه شيء لانه جان على نفسه وقطع غير مظلوم وأما أن جن المقطوع فلا يقتص له أبوه ولا وكيله وله الدية وإن لم يأخذ حتى أفاق فله أن يقتص بعد أفاقته وأما أن جن القاطع

فلا يقطع ما دام مجنوناً وعليه الدية وأما إن أضر إلى وقت إفاقته فله قطعه ولو اختار أبوه أو وكيله الدية وجوز قطعه في جنونه وكذا القتل إن استوجبه أو غير ذلك من القصاص وذلك لأنه جنى على نفسه وهو صحيح وأما إن ارتد المقطوع فله دية موحدة لا قطع وإن قطع رجلان يد واحد قطع له يد واحد وترادداً أي يرد من لم يقطع نصف دية لصاحبه وقيل تقطع من كل واحد منهما يد لأن كل واحد منهما قاطع وقيل له عليهما دية يده لا القطع لأنه إن قطع من كل واحد يد فقد زاد عن حقه لأنه ليس له إلا يد واحدة وله أن أراد قطع يد منهما يسلط على من شاء لأنهما اجتمعا عليه وقيل له ديتهما من كل واحد منهما لأن كل واحد منهما قاطع ولا يسلط على واحد منهما ليقطع يده ويأخذ من الآخر الدية وكذا في غير اليد وقس على ما قدرناه من جميع القصاص والله أعلم وهل جاز التوكيل في القصاص قولان وكذا غيره من القصاص وفي جواز هبة عضو قطع أو نزع خلاف ويأخذ الموهوب له الدية لا قصاص وكذا هبة دم العضو ومنع بيع ذلك وأصدائه والاستجارة به ونحوها اتفاقاً ولا يقتصر من جان مريض حتى يبرأ إلا أن جنى في مرضه وإن جرح قاطع يد رجل في يده بعد قطعه أو بها جرح في محل القطع كره قطعها حتى تبرأ ولا قطع يتولد بقطعه موت أو بطلان في محل القطع مرت أو بطلان عضو في ذلك قال القطب كالسمائم في النحر والبرد ومسائل التطويل تطلب من محلها من كتب الفقه المطولات والله أعلم .

### قال في خاتمة القصيدة وهي قواعد متفرقة

- ( وأمر بقتل مباح القتل وأعطى على قتاله المال واستحضر له الأجل )  
 ( وأجرة القتل فرضاً لا تحل له وجائز أخذها إن كان منتقلاً )  
 ( ولا يحل له منع المباح لمن أراد إلا إذا ما قبله دخلاً )

قوله وأمر بقتل مباح القتل وأعطى على قتله المال قال في النيل وشرحه فإن قتلته لكونه باغياً أو طاعناً أو مرتدّاً والعيان بالله أو نحو ذلك مما هو حق لله فالمطلوب أن يقتله ولا تحل له الأجرة لأن قتلته فرض على القادر والأجرة على الفرض حرام وللمعطي أن يعطيها إذا لم يتأتى له قتلته إلا بها وإن قتلته لكونه منع حقاً أو انساناً أو غير ذلك فللمنوع من ماله أو انسانه أن يعطي الأجرة لمن يقتله ليرد ذلك ماله أو انسانه أو غير ذلك مما منع منه وللقاتل أن يأخذها

واعلم انه جاز استقتال مباح قتله بما يوصل به اله قتله وان يوصف دال عليه ويعرف به في نفسه أو نسبه أو قبيلته أو ماله وعبر عن ذلك لانه أقرب الى الخطاء وان المأمور قد غلط في الوصف له فقال انه يجوز الاستقتال بالوصف ولو كان يؤوي الى خطأ المأمور مثل ان يقول صاحب الجنة التي في موضع كذا وصاحب الدار التي هي جارة كفلان أو صاحب الماشية التي في يد فلان الراعي وساكن دار فلان أو قيم بستان فلان واصهاره أي أقارب زوجته كأبيها وأمها وأخيها الى غير ذلك وان صدق الواصل في قوله ولا يحل له أن ينسب اليه ذنبا لم يفعله وان حل قتله بغيره ويأثم بكذب عنه لان الكذب كبيرة الا ما استثناه الشارح وقيل ان كان على الله ورسوله أو اهرق به دما أو اكل به مالا أو أفسده وهذا أهرق به دما لانه حلال من وجه آخر وقيل هو صغيرة لانه ولو اهرق به دما لانه حلال من وجه آخر واما ان كان كذبه من وجه الكذب على الحرب فلا اثم عليه او كان لا يوصل الى قتله والخلف في غيره فيما فيه عصيان لفاعله أو في بعض فعله كآمر رجلا على آخر يحل قتله لا ماله ولا قتل غيره وهو ان أمره قتله وأكل ماله أو قتل غيره أيضا فلا يأمر من هذه صفته وجوز أمره بما يحل له وعصى هو بما تعدى لا بأمره وكذلك لا يأمر من تعدى سنة القتل ولا يلزم الأمر ان أمره وتعدى وقيل يلزمه لانه كان كدال على غيره وقيل يلزمه جميع ما فعله المأمور لا ما تعدى فيه وذلك كالتحاكم بالحق الى من يريد في حكمه مالا أو قتلا أو كليهما قال في النيسل وجاز استقتال مباح قتله من عدوه أو ممن ثار يطالبه به أي يستوجب انسان القتل فيطلب من عدوه أن يقتله ولا سيما غير عدوه قال الشيخ محمد بن يوسف بلغنا ان رجلا قتل ابن أبي خليل ففاده له أهل الجبل فقال لهم أدخلوه في البيت فأدخلوه فأنصرفوا فأمر بقتله فقتل فاجتمعت اليه المشايخ فقالوا له وجدنا عليك بأمر هذا القتل ثلاثا رجونا فيك ان تعتقه فلم تفعل وخنثنا في وديعتنا اذ ودعناك وأستعنت على قتله بغيرك فقال اما قولكم رجوتم أن أعتقه فاني خفت أن عتقته فتقسم فيه أولاد الميت فيقتلون رجلا بريئا غيره أو يقتلوه وهو بريء بالعفو وقولكم انه خنثكم في الوديعة فانما هو كمثل رجل أخذ منك دنانير غصبا ثم أتى بها اليك وأودعها عندك واما قولكم استعنت على قتله بغيري فانما هو بمنزلة الضحية ان شئت ذبحها وان شئت أمرت من يذبحها ويجوز في السدم الأمر والتترك واما العطية ففيها قولان واما المبيع فلا يجوز واما ان استعان على قتل مباح قتله من لا يجوز له قتله كطالب من المقتول

ارثا لولده أو له أو من يريد نكاح امرأته من بعده أو معنى دنيويا كرياسة وغيرها فلا يحرم على الأمر أمرهم بقتله ويحرم عليهم قتله ولقد أساء هو بذلك وأما إن أراد بقتله وجه الله أو قصاصا ومنفعة دنيوية فقد أساء إلا أن أخلص النية لوجه الله أو مجرد القصاص فلا عليه وأما إن كان هو وارثه فقتله أو أمر بقتله أو سعى بقتله فلا يرثه على المشهور ولو حل قتله وكذا إن أوصى له فأمر بقتله أبطل وصيته وقيل إن كان مباحا دمه فلا يبطل حقه من الميراث أو الوصية أو تزويج زوجته بعد موته إن كان قتله أو أمر بقتله وهو محقق في ذلك ولم ينو إلا أخذ الحق منه ولا يجوز له تزويج بعد موته إن كان قتله ظلما وإن قتلته ليتزوجها بعد موته ولم يعلم أنه حلال الدم فوافق بذلك القتل حل دمه ففيل تحرم عليه امرأته بالنية لانما الأعمال بالنيات وقيل لا لانه له في نفس الأمر قتله والله أعلم وجاز إعطاء رشوة عليه والأمر به إن علم المأمور تحله دم القتل لأمره ورأشه بديانة وإن لم يحل له فلا يأمر به ولو حل للمأمور به أنتهى نقلا من النيل وبعض شرحه مع تبين مني لما يشكل ظاهره والله أعلم وأما قوله لا يحل له منع المباح أعلم إن المباح لا يحل منعه مستحقة إلا إذا سبق إليه أخذ فله أن يمنع ما يحتاج إليه في الحال من لا يحل لغيره أن يقاتله عليه إلا أن اضطر إليه وذلك كالماء في الفيافي فلمن سبق إليه أن يردده ويأخذ حاجته منه ولا يمنع من أتى بعده منه وإن وصله معا استهما عليه فيأخذ من له السهم حاجته الضرورية ويأخذ تاليه كذلك وإن كان المباح كالكلاب والنار الموقدة فلا يحل منع الكلاب ولا لهب النار عن الاستنفاع ويحل منع الجمر وكذلك الماء إلا إن عمل فيه السابق بحفرة فله ذلك لانه عمل فيه والله أعلم وفي المسئلة تفاصيل تطلب من محلها .

### ثم ذكر الجهاد وفضله فقال

- |                                  |                                 |
|----------------------------------|---------------------------------|
| ( والناس لو علموا فضل الجهاد لما | أهمهم غيره أكرم به نسزلا )      |
| ( وأفضل الناس بعد الانبياء أولو  | الجهاد هذا عن المختار قد نقلا ) |
| ( لكنهم قعدوا عن ذاك وانتدبوا    | لنصرة الكفر أهمالا له وقسلى )   |

أعلم إن فضل الجهاد عظيم وذكره في كتاب الله في آيات عديدة والأحاديث في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرة وكتب الفقه بذلك مشحونة

ويكفي في ذلك قوله تعالى ان الله يحب الذين يقاستلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص وقوله يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم وقال النبي صلى الله عليه وسلم بعثت بالسيف بين يدي الساعة والجنة تحت ظلال السيوف وكان صلى الله عليه وسلم لا يتلثم في الغزو وقال لا يجتمع غبار في سبيل الله ودخان جهنم في جوف عبد أبدا وقيل المنقطع شسعه في الغزو مثل المتعبد في أهله أربعين خريفا وقال ان أقوم حيث أخاف العدو ويخافني ولم أضرب فيه بسيف وأرجع سالما خير من عيادة ستين سنة غير الفرائض اذا كان موافقا للسنة وعنه صلى الله عليه وسلم كل حسنات ابن آدم تحصيها الملائكة الكاتبون للحسنات الا حسنات المجاهد ولو زيد اضعافهم ويعدل حسنات اذنهم رجلا حسنات العابدين منذ اول الدنيا الى انقطاعها وسئل عن فضل الخادم في سبيل الله فقال ولو ان ما في الأرض من شجرة اقلام والبحر يمد من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله أي ما احصي ثواب الخادم في سبيل الله وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم حرمة امرأة الغازي كحرمة نسائي عليكم من اذاها فقد اذى الله والله الخليفة على تريكة الغازي في سبيل الله وقيل من كبر تكبيرة في سبيل الله كان أثقل في ميزانه من السموات السبع وما فيهن وما فوقهن وما تحتهن ويرفع بها صوته وقيل من صلى ركعتين في سبيل الله خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وكتب له بعدد شعر رأسه وبدنه وكما عتق ربيعة ومضر رقابا في سبيل الله ذرية من ولد اسماعيل دية كل واحد اثنا عشر الفا وقيل اذا فصل الغازي في سبيل الله من عند أهله فصلى خمس صلوات بعث الله سبعين ألف ملك من الروحانيين يصلون عليه وكان له عبادتهم حتى يرجع الى أهله فان هلك فقصد استوجب رضوان الله في الجنة وقال الله تمن علي ما شئت قال فاذا خرج الغازي في سبيل الله وبكى أهله وبكوا عليه قيل بكت الشيطان لبيكائهم فاذا خرج من باب منزله خرج كما تخرج الحية من سلقها وصفا الذي بينه وبين الله وصار في حد الشرف الأعظم فاذا صفوا في سبيل الله استجيب لهم الدعاء وفتحت لهم ابواب السموات وابواب الجنان وأشرفت عليهم الحور الحسان ويقلن اللهم ثبتته فاذا صرع الشهيد فانما يتلبط في تربة الجنة وابتدرته الحور العبدن بمناديل الجنة ويمسحن غرة وجهه عن التراب ويقلن اللهم ترب من تربه وعفر من عفره وكلما تقدم كان أعظم له وأشرف وفي القيامة



لا يصف الواصفون ما له من الكرامة وقيل يقول الله تبارك وتعالى يا أوليائي الذين أراقوا دماءهم في فياتون متقلدين السيوف وجراحهم ينضح دما على لون الزعفران ورائحة المسك ويقولون للخلائق أفرجوا لنا عن الطريق فنحن الذين أرقنا في الله دماءنا وأيتمنا في الله أبناءنا وأيمننا في الله نساءنا وقال النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت أنا وإبراهيم عليه السلام لأفرجنا لهم عن الطريق لما نرى من كرامتهم على الله وقيل أنه ينتهي من شرفهم أنهم على موائد تحت العرش والناس في أموال يوم القيامة وإذا سمعوا صواعق القيامة قال بعضهم لبعض كانه صوت الأذان في الدنيا وبالجمل فضيعة الجهاد لا تقاس ولا يبلغها وصف لانهم أحبوا الله ووفده والكريم يكرم وفده وحبيبه ومن أراد الزيادة فليراجع المطولات والله هو الصادق في وعده ووعيده وكفى بما ذكرناه واعلم ان المجاهد الحقيقي الذي يريد بجهاده أن تكون كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا هي السفلى ويريد أنفاد أوامر الله ونصرة دينه مع قطع النظر عن غير ذلك ويسأل الله من فضله ويدعوه رغبا أو ثوابا وهربا من أليم عقابه والله نسأله من فضله منازل الشهداء ويختم لنا أعمالنا بخاتمة الخير ..

### قال النفاظم

( وهاكها كرمح الخسط أو كسيوف الهند إذ تهدم الهامات والقللا )  
( فاستجلها في سماء المجد قد فضحت بها مشارق شمس حلت الحملا )

قوله وهاكها أي المنظومة كرمح الخسط تطعن صنادير أعداء الله متفحمة مهذية أو كسيوف الهند في قطعها لهامات الأعداء وقتلهم هي أعلى رؤسهم وانها إذا تابت على الأعداء فعلت بهم ما تفعل الرماح والسيوف من الجراحات في قلوب أعداء الله والهدم عبارة عن افساد بنياتهم بالقتل أو افساد عقائدهم بالحجج القواطع فاستجلها أي فأنظر إليها مشرقة في سماء المجد عبر عن المجد في علوه رفعة معنوية برفعة السماء الحسنية وفضحت بأشراقها أنوار شمس حلت الحملا والحمل أعلى منزلة من منازل الشمس وعبر بأنوار هذه المنظومة مشرقة بالمعاني الحسنة والألفاظ القوية بالشمس في نورها .

( ضمنتها نهج أسد سادة غرر )  
( وأوضحوا الحق بدرا ساطعا وسنا )  
( وأوردوا الناس من حوض البيان )  
( وهيئوا لشياطين السورى شهبا )  
( فاستسلمت لهم الاملاك وارتعدت )  
( جزاهم الله من رضوانه كرما )  
( مولاي انهيت امالي اليك فهب )  
( قد محقوا الجور لما محصرا السبلا )  
( واطلعوا العدل شمساً تبهج المقللا )  
( معان تورده الفكر سحرا يبهر العقلا )  
( من قاذف دررا أو واقده شمعلا )  
( فرائض الدهران فاقوا سطا وعلا )  
( جزاء من حسنت أوصافه كملا )  
( من فيض جودك ما يبلغني الاملا )

الضمن ما حشى فى داخل الشيء يعني ان هذه القصيدة حشوتها معاني على نهج شجاعان سادة فاقوا غيرهم لانهم محقوا الكفر والجور ومحصوا سبيل الحق اى اظهروا سبيل الحق صافية وأوضحوا الحق بدرا فى علوه وثنائه وضيائه فصير العدل ذلك الصفاء والنور شمساً تبهر المقل اى العيون لان العيون اذا نظرت الى عين الشمس بهرتها بقوة نورها فأوردوا الناس اى هيئوا للناس من عذوبة كلامهم موردا صافيا عن كدورات الالفاظ والمعاني فجعلتها حياضا من البيان تورده الفكر والفكر هو حركة القلب بفهم الأشياء فصارت هى الآلة المحدودة لمعرفة معاني الكلام واستقامته على نهج الطريقة العربية الفصحى سحرا يبهر العقول لعذوبته وحلاوته تميل اليه القلوب ميلا قال صلى الله عليه وسلم ان من الشعر لحكمة وان من البيان لسحرا وقوله هيئوا اى اعدوا لشياطين الانس شهبا ترميهم بها كما ان شياطين الجن ترميهم الملائكة بشهب أعدها الله لهم من النجوم مهينة اذا استرقوا السمع وبين ان تلك الشهب على نوعين اما ان تكون دررا تقذف من أفواه الخطباء المصاقع كالمختار بن عوف رحمه الله لما خطب بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم أو شعلا من الحرب توقد لاعداء الله نار الحرب وكل ذلك كائن من قدماء أصحابنا رحمهم الله لا يجهل ذلك من اتبع سيرهم فطالع اثارهم فاذعنت لهم الاملاك فانقادت طوعا وكرها وارتعدت من هيبتهم قرائض الدهر اى اهل الدهر لما ظهوروا بسطاهم على الناس وعلوا عليهم فجزاهم الله من رضوانه كرما منه عليهم وفضلا فى الدنيا والآخرة جزاء من حسنت أوصافه بأفعال الخير كملا اى كاملة غير ناقصة وفى قوله كملا براعة اختتام وقوله مولاي انهيت فيه أيضا براعة اختتام لان منتهى الشيء ختامه فهب لي الهبة العطية

من غير وجوب ولا استحقاق اى بمحض فضلك على لأن العبد لا يستحق على سيده  
شيئا وقوله من فيض جودك شبه الجسود بالبحر المضطرب الأمواج يفيض على سواحله  
يبلغني أمني فيك من دخول الجنان هذا وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وآله  
وصحبه وسلم تمام تسويد هذا الشرح لهذه المنظومة فى يوم خامس من ذى الحجة  
من سنة ١٣٧٠ تأليف شيخنا العلامة محمد بن سالم بن زاهر الرقيشي .

وصلى الله على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى جميع النبيين والمرسلين  
صلاة وسلاما لا انقطاع لهما الى يوم الدين وكان تمام نسخه يوم ثالث من شهر  
ربيع الأول سنة ١٣٨٠ وناسخه العبد أبو حميد السالمي .

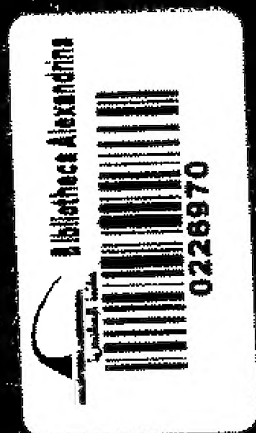
## قهرست كتاب النور الوقاد على علم الرشاد

الصفحة	الموضوع
( ١ )	المقدمة . . . . .
٣	المقدمة في حد البقي وثمرته . . . . .
٦	الباب الأول في صنوف البغاة . . . . .
٨	الباب الثاني في أحكام البغاة . . . . .
٣٢	ذكر الانتصار من مال الباغي . . . . .
٣٤	ذكر من لا يقاتل قبل الامتناع . . . . .
٣٦	ذكر ما خالفت فيه البغاة المشتركين من الأحكام . . . . .
٤١	ذكر ما وافق فيه البغاة المشتركين . . . . .
٤٢	ذكر ما سقط عنهم الجهاد . . . . .
٤٤	الباب الثالث في أسباب البغي والاستعانة على الباغي . . . . .
٦٠	الباب الرابع في الدفاع عن البلد والمصر وغير ذلك . . . . .
٧٠	ذكر الدفاع عن المال واللباس . . . . .
٩١	ذكر حافظ مال الباغي والمبغى عليه . . . . .
٩٣	الباب الخامس في الصلح والخفارة . . . . .
٩٦	الباب السادس في نصب الامام للدفاع وغيره . . . . .
١٠٤	ذكر انواع الجهاد . . . . .
١١٧	ذكر الدليل على فريضة الجهاد وبيان من يلزمه . . . . .
١١٩	ذكر القصاص . . . . .
١٢٥	ذكر الجهاد وفضله . . . . .



مطبعة الألوان الحديثة ت : ٦٠٢٢٧٦







To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)